# التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 140 السنة السابعة عشر - يوليو 2019

موقفنا

## مستجدات خطيرة

يجتاز عالمنا العربي ظرفاً شديد الخطورة، حيث نتعرض لفصل جديد من المؤامرة المستمرة لتصفية القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني المتمثلة في حقه بالعودة إلى وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على أرضه، وفرض التطبيع الشامل بين الدول العربية وإسرائيل، وتسويق صفقة القرن القائمة على مقايضة رخيصة، تؤدي إلى طي صفحة حل الدولتين، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية.

إن تكرار الحديث عن بنود غير معلنة في هذه الصفقة هو من قبيل التمويه على خطورة ما جرى تنفيذه فعلاً منها، بدءاً من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، والاعتراف الأمريكي بضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية، وأخيراً إعلان السفير الأمريكي في إسرائيل بأن من حق الأخيرة ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى سيادتها.

كل ذلك يحملنا على القول إن ما جرى تنفيذه أو الاعلان عنه من بنود هذه الصفقة قد يكون الأخطر من التدابير الإضافية التي يتكرر الإعلان عن تأجيل الكشف عنها بذرائع مختلفة في مناورة لكسب الوقت وتهيئة الرأي العام للتسليم بها.

ويمكن القول إن إحدى أهم الغايات من التصعيد الجاري اليوم في منطقة الخليج العربي هو خلق حالٍ من الهلع لدى دول المنطقة من الخطر الإيرانيٍ من أجل جعل إسرائيل "حليفاً" في مواجهة ما يوصف بالخطر المشترك أو العدو الواحد.

إن منطقتنا تواجه اليوم تحديات بالغة الخطورة مع ازدياد نذر المواجهة العسكرية التي يمكن أن تصبح واقعاً في أي لحظة من اللحظات، بين الولايات المتحدة وإيران، وهي مواجهة ستجعل بلداننا وشعوبنا في مهب اللهب، إذ يمكن أن تتحول أراضي دول الخليج ومياهها الإقليمية ساحة لهذه المواجهة الجنونية، التي تدفع نحوها الأوساط الأشد يمينية وصهيونية في الإدارة الأمريكية، والمجمع الحربي في الولايات المتحدة المستفيد من صفقات السلاح باهظة الأثمان.

ويجري كل ذلك في ظرف دولي هو الآخر شديد الدقة، حيث يواجه كل مناهضي الإمبريالية والنيوليبرالية والعولمة المتوحشة هجمة مستمرة على حقوق الشغيلة، تعيد أبشع أشكال الاستغلال الاقتصادي، وتلحق المزيد من الدمار بالبيئة، والتضييق من مساحة الحريات، وفرض أنماط حديثة من التسلط الديكتاتوري، وإشاعة ثقافة الاستهلاك والعبث، وتخريب العالم الروحي للإنسان.

التقدمي

# منتدى التقدمي يناقش تبعات التطبيع ومخاطره على قضية الشعب الفلسطيني

«هرولة التطبيع مع العدو الصهيوني ضد إرادة الشعب الفلسطيني» هذا كان الندوة الذي استضافها ملتقى التقدمي الاسبوعي في يوم الاحد الموافق ١٦ يونيو ٢٠١٩ بالتعاون مع المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني وقد تحدث فيها كل من النائب فلاح هاشم عضو كتلة «تقدّم» وعضو لجنة مناصرة الشعب الفلسطيني في مجلس النواب و الاستاذ أحمد عبدالامير امين سر المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني.

بدأ النائب فلاح هاشم كلمته بالحديث عن ما سمي بصفقة القرن وقال إنها تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وترسيخ الاحتلال وشرعنه احتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة، مشيراً إلى سلسلة الخطوات المخالفة للقرارات الدولية التي أقدمت عليها الإدارة الأمريكية الحالية والتي تكشف عن جوهر هذه الصفقة ومنها الاعتراف بسيادة اسرائيل على القدس واعتراف بها كعاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة اليها، وإغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك، وتقليص والغاء المساعدات للأونروا، وكالة الامم المتحدة لغوث للاجئين، والاعتراف بسيادة اسرائيل على الجولان المحتلة، واخيراً تصريح السفير الامريكي عن حق اسرائيل في ضم اراضي الضفة الغربية وما يعنيه من شرعنه المستوطنات التي بنتها اسرائيل في الضفة الغربية .

وتطرق النائب هاشم إلى الاهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها من صفقة القرن ومنها إلغاء مبدأ حل الدولتين في تجاهل لكل ما أقرّته الامم المتحدة ومجلس الأمن في هذه الصدد ولحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس، و الغاء حق العودة للفلسطينيين وتوطينهم في أماكن لجوئهم والانحياز الكامل الى أمن اسرائيل على حساب امن بقية الدول العربية والعمل على طمس هوية القدس العربية وتهجير الفلسطينيين منها ووضعها بالكامل تحت السيادة الإسرائيلية.

واختتم هاشم كلمته بالقول بأنه بالرغم من الظروف غير المؤاتية وما تمر بها المنطقة من تعقيدات ومن حالة الضعف والانقسام العربي، إلا أن افشال صفقة القرن ممكنا من ممكن من خلال العمل على دعم وتصليب الموقف الفلسطيني الرافض لهذه المبادرة وإعادة الوحدة للموقف الفلسطيني وانهاء حالة الانقسام بين الفصائل الفلسطينية ومن خلال تشكيل موقف شعبي عربي رافض لتمرير هذه الصفقة وضاغط على الانظمة العربية لعدم الانخراط فيها .

من جهته تحدث الأستاذ أحمد عبدالأمير أمين سر المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع مع العدو الفلسطيني عن الإجابة عن السؤال الذي يطرحه عنوان الندوة وهو لماذا التطبيع مع العدو الصهيوني هو ضد إرادة الشعب الفلسطيني؟ وأجاب، أنه وبالرغم من ان الكثير من المطبعين يدركون بأن الاحتلال عدو وأن الصهيونية العالمية مجرمة ولكنهم عوض عن تبني استراتيجية المواجهة معها يهربون إلى التطبيع معها تحت مبررات وذرائع وهمية وغير حقيقية منها ما يطلقون عليه التسامح الفكري والتآخي الإنساني وقيم المواطنة العالمية والتعايش السلمي كحلول ووسائل لتذويب العداوة والأحقاد بين الشعوب، في حين أنهم يتغافلون عن حقيقة أن الاحتلال هو مصدر كل هذه العداوات والأحقاد وأن الاحتلال هو التعبير الأوضح لممارسة الظلم والعنصرية والجريمة المنظمة للاستحواذ وسلب حقوق وثروات الشعوب.

وأضاف عبد الأمير:»إن المطبعين يتناسون أيضا بأن الاستسلام يفتح شهية الاحتلال لممارسة المزيد من القهر والنهب والتوسع وأن التطبيع معه يمثّل اعترافا به وقبولا بسياساته ومشاريعه وبالتالي شرعنه بقائه وغطرسته».

وعن بعص صور التطبيع الذي تمارسه بعض النخب في الخليج في صورة زيارات للكيان الصهيوني قال: «بأن ما يسترعى الإنتباه والحذر في هذا الشأن هو أن هذا التطبيع يندرج في إطار ما يمكن أن نسميه من وجهة النظر الصهيونية مكاسب ومزايا يحصل عليها

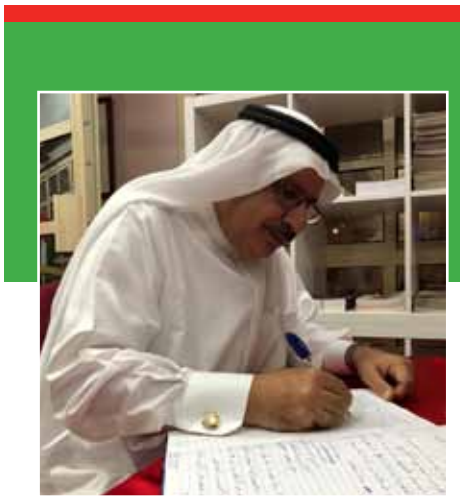

الكيان الصهيوني مجاناً، من دون أن تقدم الدولة الصهيونية أي مقابل إزاءه، كالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بل وفي ظل ارتكاب الاحتلال لمزيد من جرائم القتل وغيرها ضد الفلسطينيين وفي ظل سرقة المزيد من الأراضي الفلسطينية وبناء تشييد المزيد من المستوطنات.

والحال أن هذه القنوات المفتوحة للاتصال مع الكيان الصهيوني تفسر صهيونياً على أنه تحقيق وإنجاز وانتصار لمشروعهم في إحداث اختراقات تاريخية في شبه الجزيرة العربية، وهو أمر ينطوي على خطورة كبيرة لأنه يقدم جائزة غير مشروطة للكيان الصهيوني وداعميه. و صحيح أننا ربما قد نكون بعيدين حتى الآن عن سيناريو التطبيع الكامل بين جميع الدول العربية في الخليج والكيان الصهيوني، ولكن المؤكد أنه قد بدأ ويجب على المجتمع المدني الحر في دول الخليج العربية أن يأخذ دوره في هذا المفصل التاريخ المهم.

## «التقدمي» يدين مجزرة فض الاعتصام السلمي بالسودان

في رسالة تضامن إلى الحزب الشيوعي السوداني الشقيق، عبرّ المنبر التقدمي عن تنديده بالجريمة البشعة التي ارتكبتها قوى الثورة المضادة في السودان لفض الاعتصام السلمي أمام وزارة الدفاع، والتي أودت بحياة العشرات من الشهداء الأبرار، إضافة إلى العديد من الجرحى.

وأكدّ "التقدمي" على أن هذه الجريمة البشعة أظهرت ما تضمره الثورة المضادة للإنفراد بالسلطة والالتفاف على مطالب الثورة السودانية المستمرة منذ شهور، والتي قامت من أجل الإطاحة بكافة رموز وأذيال الحكم الديكتاتوري الإسلاموي الذي ألحق بالسودان وشعبه خسائر فادحة على كافة ألأصعدة.

ورغم نجاح انتفاضة شعبكم في الإطاحة برأس النظام الديكتاتور عمر البشير إلا أن القوى المحسوبة على النظام والمنتفعة من بقائه ما زالت تمسك بمواقع القرار، وهي المسؤولة عن ارتكاب هذه الجريمة البشعة، التي أثارت استنكار العالم المتحضر، شعوباً وبلداناً وحكومات ومنظمات دولية.

فضفضة

## فص «توحيد التقاعد» الذي ذاب

عيسى الدرازي

توحيد مزايا صناديق التقاعد العام والخاص، فصُّ ملح وذاب. لا يمكن تفسير مآلات التوجه الرسمي بالسعي لتوحيد مزايًا تقاعد «القطاعين» سوى القول إنه ذهب مع الريح وسط الكم الهائل من الأخبار المتتالية ولجان التحقيق البرلمانية ولجان الدراسة الحكومية، إلا أن النتيجة هي اختفاء ذلك التوجه تماماً ولم يعد أحد يأتي على ذكره.

لعل آخر التصريحات الصحفية بشأن توحيد مزايا التقاعد بين القطاعين العام والخاص كان على لسان أحد أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية «الثانية»، فيما يتعلق بالتحقيق في الصناديق التقاعدية حيث أكدّ على قرب إعلان توحيد مزايا التقاعد، بل ذهب إلى أن الهيئة العامة للتأمينات والتقاعد بدأت في تنفيذ توحيد المزايا، وأن سبب التأخر في الاعلان عن تنفيذ التوحيد إجراءات فنية. هذا التصريح قد قيل فعلاً في فبراير 2018، إلا أن تلك التأكيدات بالإعلان القريب لم تأت بعد.

لجنة تحقيق برلمانية راقبت عمل هيئة التأمينات والتقاعد الأولى شكلت فى الفصل التشريعى الأول ( 2002 – 2006 )، وبالتحديد في 15 أبريل 2003، حددت أسباب الهدر المالي وسوء الإدارة في الجانبين الإداري والاستثماري، ووضعت تلك اللجنة عدداً من التوصيات الهامة التي من شأنها وضع ضوابط صارمة على الهدر وسوء الإدارة التي وثقتها بالدلائل، إلا أن أياً من ذلك لم يتحقق ولم يؤخذ به حتى جاءت اللجنة الثانية في 2017.

هذه اللجنة بدورها وضعت عدداً من التوصيات إلا أن الوزير المعني بطمأنة الرأي العام تصدى لها بالزعم بأن الصناديق التقاعدية بخير وبأن العمل يسير بكفاءة جيدة جدا، إن لم تكن ممتازة، في إدارة الاستثمار في صناديق التقاعد، وأشاد بالجهاز المعني لإدارة الاستثمارات في البحرين وبيّن بأنه يؤدي عمله بنسب أعلى من المتوسط العالمي لصناديق التقاعد.

قيل هذا تحديداً جاءت في مايو 2018. وبعدها بعدة أشهر يفتح الباب لموظفي القطاع العام للتقاعد الإختياري الذي روج له حينها على أنه مبادرة لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة، بهدف إتاحة الفرصة للمستفيدين منه في توظيف خبراتهم في مجال ريادة الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي للمملكة، وتكبر كرة الثلج بعدها ليتضح بأن صندوق التقاعد لا يستطيع تغطية المزايا التقاعدية التي وعد بها برنامج التقاعد الإختياري، ولحل تلك المشكلة توجهت الحكومة لمجلس النواب لسحب ما يقارب 230 مليون دينار من صندوق التأمين ضد التعطل.

الصناديق التقاعدية ليست بخير والإشارات الدالة على ذلك كثيرة وواضحة. تعزيز ثقة المواطن بمصير أمواله التقاعدية ضرورة ملحة لتأمين الاستقرار النفسي، وتوحيد المزايا التقاعدية بين القطاعين الخاص والعام ليس بالمهمة المستحيلة حين تتوحد الجهود المخلصة في البحث عما يصب في صالح الوطن.

قطاع الشباب والطلبة في التقدمي

# يكـــرم الطلبـــة المتفـوقيـــن لعـــام 2019

وسط أجواء من الفرح والبهجة نظمّ قطاع الشباب والطلبة في التقدمي مساء يوم الإثنين 2019/06/24 حفلاً تكريمياً للطلبة المتفوقين لعام 2019 من أبناء وأصدقاء التقدمي.

بدأ الحفل بكلمة رئيس القطاع الرفيق حسن غنام، رحبّ فيها بالرفيق خليل يوسف الأمين العام وبالرفاق الحاضرين وأولياء أمور الطلبة المكرمين، كما هنأ الطلبة بالنجاح والتفوق متمنياً لهم المزيد من النجاحات وتحقيق النتائج المميزة في العام الدراسي المقبل، وخاطب المكرمين في كلمته بالقول: "أتقدم لكم بخالص التهنئة والتبريكات على تفوقكم في دراستكم الذي يعد إنجازا كبيرا من شأنه أن يؤسس لمستقبلكم المهني في مختلف المجالات وأن توظفوا معارفكم ومهاراتكم في صنع مستقبل وطننا، ويحق لكم أن تفخروا بالنجاح والتفوق الذي حققتموه بجهودكم ويحق لأسركم أن تفتخربكم وبإنجازكم».

بعد ذلك قام الأمين العام الرفيق خليل يوسف بتوزيع الشهادات على الطلبة المكرمين، كم جرى السحب على الجوائز المقدمة بمناسبة التكريم.

# قطاع الشباب والطلبة في «التقدمي»
# يدعو للشفافية والعدالة في توزيع البعثات الدراسية

انطلاقاً من الدور المرجو للشباب في تحقيق البناء والتنمية وحقهم في التعليم، يدعو قطاع الشباب والطلبة في التقدمي إلى انتهاج سياسة عادلة ومنصفة في توزيع البعثات والمنح الدراسية، بما يضمن وصولها إلى مستحقيها، وفقاً للمبادئ والقيم المعمول بها حسب الأعراف والاتفاقات الدولية ومن بينها اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم الصادرة من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم بتاريخ 14 ديسمبر 1960، والتي صادقت عليها مملكة البحرين وأصبحت جزءا من منظومتها القانونية الوطنية.

ويطالب قطاع الشباب والطلبة في «التقدمي» الجهات والدوائر الحكومية المعنية بإلتقيّد بالشفافية في الإعلان عن النتائج الدراسية وضمان حرية الوصول لأية معلومات وبيانات بشأن النتائج وبشأن توزيع البعثات والمنح الدراسية.

وبهذه المناسبة ندعو لإتباع سياسة تعليمية أكثر فاعلية بالتنسيق مع مجلس التنمية الاقتصادية لربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، ضمانا لتمكين خريجي الجامعات من الإنخراط في الحياة العملية وتحقيق طموحاتهم في بناء مستقبلهم والمساهمة المثلى في عجلة البناء والتنمية.

**قطاع الطلبة والشباب في المنبر التقدمي**

**٢٦ يونيو ٢٠١٩**

# المحامي حسن إسماعيل يحاضر عن الإستخدام الأمثل لأراضي الدولة

تناول المحامي حسن اسماعيل واقع الأراضي في البحرين، كواحد من أهم الملفات العالقة منذ سنين دون حل، موضحاً أنه يتعذر على الباحث إيجاد الوثائق عن واقع الأراضي، فالبيانات حولها لا تتوفر حتى على الموقع الإكتروني للتسجيل العقاري.

جاء ذلك في ندوة نظمّها ملتقى التقدمي بتاريخ 23 يونيو 2019 بعنوان: "برنامج عمل الحكومة والإستخدام الأمثل لأراضي الدولة"، حيث ذكر الرفيق إسماعيل بأن 90٪ من الأراضي في البحرين باتت ملكاً لأفراد، ولم يتبق سوى 10 ٪ فقط ملكاً للدولة، وفق آخر تخطيط للأراضي الذي صدر في عام 2016.

وأكدّ المحاضر على ضرورة أن يقوم مجلس النواب بدوره الرقابي والتشريعي في هذا الملف الهام .

**حسن اسماعيل: ٩٠٪ من الأراضي في البحرين باتت ملكاً لأفراد ولم يتبق سوى ١٠ ٪ فقط ملكاً للدولة**

## الوعي واللاوعي

جواد المرخي

النضال الوطني هو طريق الشرفاء المخلصين لأوطانهم ومبادئهم من أجل الحرية والتحرر من صنوف الاستغلال الناتج عن سياسات الرأسمالية العالمية وأعوانها، منذ الحقبة الاستعمارية حيث ذاقت شعوب العالم الكثير من القهر والاستعباد وأنواع الظلم لإذلالها واستغلال ثرواتها.

على هذا الطريق النضالي سارت أجيال من شعبنا البحريني، قدّمت خلاله التضحيات الغالية، وبرزت أسماء لامعة من المناضلين الذين ضحوا بحياتهم وأعمارهم وهم يتصدون للمستعمر وأعوانه، ومن هؤلاء المناضلين الدكتور هاشم العلوي والشاعر سعيد العويناتي والموسيقار مجيد مرهون والعديد من الرفاق الذين أفنوا زهرات شبابهم في السجون والمعتقلات مع رفاقهم من مناضلي القوى الوطنية واليسارية الأخرى في البحرين.

وايضاً هناك رفاق ما زالوا سائرين على الدرب بالرغم من كل المتغيرات في سبيل المزيد من الحريات والتطور الاجتماعي والديمقراطي وبلوغ المفهوم الحقيقي للعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان كشروط لا بد منها كي يعمّ الاستقرار وتتحقق التنمية.

ويصح هذا أيضاً في البلدان العربية الشقيقة الأخرى، حيث لا تزال معظم الشعوب فيها تكافح من أجل لقمة العيش وفرص العمل ومن أجل التغيير الديمقراطي الحقيقي، وإفشال المؤامرات الناتجة عن سياسات الإمبريالية العالمية وربيبتها الصهيونية والرجعية المسؤولة عن شن الحروب وإشعال الفتن.

وفي مثل هذه الأوضاع صعدت على السطح تيارات شعبوية مذهبية متطرفة تبنت الإرهاب ضد أنظمتها وضد من يختلف معها في الفكر والمعتقد والثقافة والتوجه الوطني، فأشاعت ثقافة وممارسات العنف وعدم تقبل الرأي الآخر وزجت بالبلدان والمجتمعات إلى أتون الصراع الطائفي والمذهبي، بديلاً للنضال السياسي من أجل الحقوق.

غيّبت مثل هذه الاتجاهات الطائفية المفهوم الوطني والديمقراطي والتحرري واستبدلته بمفاهيم متشددة مذهبياً وقومياً وطائفياً ما أدى إلى تقسيم الشارع العربي، ومكّن الأنظمة الشمولية من الاستمرار في المزيد من القمع لكل مكونات المجتمع وقواه الحية بحجج محاربة الارهاب.

ان سياسة طمس الثقافات المعتدلة النيّرة التي فيها بريق التسامح والتعاون بين الشعوب الداعمة للعمل الوطني المشترك هذه الثقافات أصبحت اليوم في المحك، في ظل الهجمة الطائفية التي تمكنت من الانقضاض على المنجزات الوطنية والاجتماعية التي تحققت أبان التحرر من الاستعمار.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ان مسألة تدني الوعي الحقيقي هي مخطط للأنظمة العربية لبث ثقافة الكراهية بين المكونات المجتمعية من خلال وسائل الصحافة والإعلام التي هي في الغالب تحت هيمنة هذه الأنظمة إذا ما استثنينا الصحافة الوطنية الملتزمة بالحقيقة.

وهذا كله يضاعف من مسؤولية القوى الوطنية الديمقراطية واليسارية المطالبة بالقيام بالدور المناط بها في بث ثقافة الوعي الحقيقي في صفوف الجماهير كي تمتلك بوصلة وأدوات النضال الضرورية، وتوجيه جهودها في الوجهة الصحيحة.

# «تقدّم» تؤكد على موقفها برفض المشاركة في ورشة المنامة

أكدت كتلة «تقدّم» البرلمانية على موقفها الرافض من المشاركة في «ورشة المنامة»، مشددةً أن هذه الخطوة من شأنها المساهمة في تسهيل المخططات الصهيو-أمريكية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية تحت يافطة التنمية والازدهار.

حيث أكدت الكتلة على الموقف الوطني المسؤول الذي عبّر عنه عضو الكتلة عبدالنبي سلمان النائب الأول لرئيس مجلس النواب، والذي رفض فيه استضافة البحرين لهذه الورشة والتي تعقد في وقت تتعرض فيه القضية الفلسطينية إلى مؤامرة كبرى، ويتعرض فيه الشعب الفلسطيني للتشريد والقتل المنهجي على يد آلة القتل الصهيونية، وهي الورشة التي رفضت القيادة الفلسطينية المشاركة فيها ودعت جميع الدول العربية إلى مقاطعتها.

وجددت "تقدّم" موقفها الثابت من القضية الفلسطينية عامة والصراع مع الكيان الصهيوني، وأهمية التمسك بالشرعية الدولية وقرارات الجامعة العربية التي سبق أن صادقت عليها مملكة البحرين، كأساس لأي حل في المنطقة، وبما يضمن للشعب الفلسطيني حقه كاملا في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين ورفض المشاريع والمؤمرات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية تحت مسميات وعناوين مخادعة، داعية إلى حشد الدعم العربي شعبياً ورسمياً باتجاه الحل العادل للقضية الفلسطينية، والذي يجب أن يبدأ بوحدة الصف الفلسطيني وتحقيق المصالحة بين مختلف قواه التقدمية والوطنية.

٢٤ يونيو ٢٠١٩

## السيد فلاح يبحث مع وزيرة الصحة الخدمات الطبية وتوظيف الكوادر البحرينية

ناقش عضو كتلة «تقدّم» النائب السيد فلاح هاشم خلال لقائه بوزيرة الصحة السيدة فائقة بنت سعيد الصالح، جملة من الموضوعات والمسؤوليات التي تقع على عاتق الوزارة تجاه المواطنين، كما تم التطرق لعدد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الصحي، ومن بينها:

- توظيف الكوادر البحرينية في تخصصات الطب المختلفة، بمن فيهم طلبة الامتياز، وأطباء البورد العربي والسعودي، والممرضين، وتخصص العلاج الطبيعي.
- الخدمات الطبية في الدائرة الخامسة من المحافظة الشمالية، حيث أفادت الوزيرة أنه سيتم افتتاح مركز الشيخ جابر الصحي بعد موسم الإجازات الصيفية على مدار 24 ساعة، كما سيتم إعادة افتتاح قسم الولادة في مستشفى جدحفص مع نهاية العام الحالي.

وكان النائب هاشم عضو لجنة التحقيق البرلمانية لبحرنة الوظائف قد صرّح بعد لقاء اللجنة صباح هذا اليوم مع وزارة الصحة، أن الوزيرة نقلت للجنة أن الوزارة لديها خطة جادة في موضوع إحلال الكوادر الصحية البحرينية المؤهلة محل العمالة الوافدة.

وأفادت الوزيرة أن مجموع الممرضين غير البحرينيين في وزارة الصحة بلغ 1451 ممرضاً، وأن العمل جار على توظيف كل الممرضين المؤهلين و الباحثين عن العمل و المتقدمين إلى ديوان الخدمة المدنية، أو إلى وزارة الصحة، كما وعدت بزيادة أعداد الطلبة الذين ستستوعبهم وزارة الصحة لنيل شهادة البورد العربي أو البورد السعودي لتصل في حدود 300 طبيباً خلال العامين القادمين.

## مطالبة بالإعلان عن تفاصيل البعثات الدراسية

طالب النائب السيد فلاح هاشم وزارة التربية والتعليم بضرورة الإعلان التفصيلي عن توزيع البعثات الدراسية، ونشر نتائج البعثات وأسماء المقبولين في خطة البعثات في الصحافة المحلية، أو على الموقع الإلكتروني للوزارة، كما هو معمول في العديد من دول الخليج الشقيقة؛ وذلك تنفيذاً لمبدأ الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات الذي ضمنه دستور مملكة البحرين، ولتحقيق ما تهدف اليه اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم الصادرة من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتاريخ 14 ديسمبر 1960م، والتي صادقت عليه مملكة البحرين وأصبحت جزءًا من منظومتا القانونية الوطنية.

وذلك تأكيداً على أن وزارة التربية اتبعت المعايير المهنية العادلة والمنصفة في توزيع البعثات على الطلبة المستحقين بدون تمييز أو محاباة، واستجابة لمطالبات الجمهور، وأولياء أمور الطلبة، وهيئات المجتمع المدني، ولكي يسود جو من الشعور بالعدالة والشفافية والمصداقية في نظام توزيعات البعثات على مستحقيها.

## «تقدّم» تدعو إلى مراجعة قرار حظر العمل وقت الظهيرة

أكدت «كتلة تقدم» البرلمانية على ضرورة مراجعة قرار حظر العمل وقت الظهيرة ليشمل الفترة من (منتصف يونيو حتى منتصف سبتمبر) أسوة بما هو معمول به في الشقيقة المملكة العربية السعودية.

وقالت الكتلة: إن درجات الحرارة العالية، علاوة على نسبة الرطوبة المرتفعة التي تشهدها مملكة البحرين تدفعنا إلى ضرورة مطالبة الجهات المعنية بالإسراع في مراجعة قرار حظر العمل وقت الظهيرة عملاً بمبدأ الوقاية، وحماية للعمال، وتماشياً مع ما صادقت عليه مملكة البحرين من اتفاقيات ومعاهدات دولية في هذا الاطار.

كما شددت «كتلة تقدم» على ضرورة مراعاة ظروف العمل في الأماكن المغلقة والمظللة، مثل الورش والمباني غير المكشوفة، وعلى ضرورة تزويدها بأجهزة تحافظ على مستوى معقول من درجات الحرارة ومستوى معتدل من الرطوبة بما يؤمن بيئة عمل مقبولة وآمنة.

هذا بالإضافة إلى ضرورة ضمان تكثيف المراقبة والتفتيش والإشراف من قبل الجهات المعنية، بما يضمن توفير البيئة الصحية والمقبولة للعمال، في ظل أشهر الصيف الشديدة الحرارة التي تتميز بها مملكة البحرين، وبما يحفظ سجل مملكة البحرين ضمن الحدود العالمية المقبولة لحماية العمال والمستخدمين.

## ملف المتخرجين من الجامعات الصينية ينتظر الحل

يستمر نـواب «كتلة تقدم» في متابعة العديد مـن الملفات الخدماتية للمواطنين مع العديد من الوزارات، والتي من بينها ملف خريجي الجامعات الصينية الذي سبق ان تابعته الكتلة بنشاط ملحوظ داخـل اروقـة وجلسات مجلس النواب وعبر العديد من الندوات واللقاءات، وصولا الى مناقشة الملف برمته مع سمو رئيس الـوزراء قبل وبعد صدور تقرير لجنة الخدمات البرلمانية المتعلق بهذا الملف الهام والذي له انعكاسات مباشرة على مئات الطلاب وأسرهم والوضع الصحي كذلك.

حيث تمخضت تلك الجهود المترافقة والمتعاضدة مع جهود غالبية نواب المجلس عن صدور توجيهات سمو رئيس الـوزراء في شهر مارس الماضي الى الهيئة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب ووزارة التربية والتعليم، الى سرعة مراجعة شهادات الخريجين وتوفيق اوضاعهم، الأمـر الذي تابعته الكتلة تقدم بشكل مكثف طيلة الأشهر الماضية، مطالبة وزارة التربية بضرورة التجاوب مع تلك التوجيهات انصافا للطلبة وأسرهم وحفاظا على تلك الكفاءات الوطنية وتنميتها من اجل مصلحة البحرين.

مطرقة البرلمان

# ملفات معيشية تنتظر الحل

عبد النبي سلمان

في ظل الجمود القائم حاليا في الملف السياسي في البحرين، الذي يرتبط في بعض أوجهه بالأوضاع الداخلية والاقليمية، يصبح من المفيد الحديث عن دور السلطة التشريعية، وعلى وجه التحديد مجلس النواب، المناط به قضايا التشريع والرقابة، علاوة على العمل السياسي بطبيعة الحال.

لكن تبقى مسؤولية مجلس النواب قائمة على الدوام في السعي لحلحلة العديد من القضايا التي تمثل هموما وعقبات أمام عملية التطور الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي، والتي تدخل في صلب أولوياتها مصالح السواد الأعظم من ابناء البلد.

لذلك نستطيع القول إن اصرار العديد من نواب وكتل مجلس النواب على عمل اختراقات في الملفات المعيشية يبقى أمراً محموداً. فمن غير المقبول أن تبقى قضايا مثل البطالة والإسكان والتعليم والصحة وغيرها مؤجلة، بل من المفيد القول إن التفاعل معها والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها من شأنه أن يخفف من وطأة غياب الحل السياسي على الناس وعلى الوطن وعلى صناع القرار انفسهم أيضا.

في ظل هذه الأوضاع لا توجد غضاضة أن يتعاطى نواب المجلس وكتله مع الملفات المعيشية والخدماتية المباشرة للناس، آخذين في الإعتبار أننا لا نعيش وضعاً مثاليا في العديد من وجوه الخدمات التي تقدمها الدولة، فمثلاً الملف الإسكاني بكل تشعباته وارهاصاته المرهقة للمواطنين وللدولة، لا يجب أن يترك يتراكم عاما بعد عام دون حلول، خاصة وأن سنوات الانتظار للحصول على بعض الخدمات الاسكانية تجاوزت اكثر من عقدين من الزمن دون بارقة أمل.

وكذلك هو الحال مع ملف البطالة بكل ما يحمله من هم يومي مرهق للشباب وأسرهم وللاقتصاد الوطني برمته، حيث تتداخل أمور عديدة في آن واحد لتزيد من تعقيدات ايجاد حلول لهذا الملف الذي سمح له بالتضخم نتيجة اخطاء وسياسات فاشلة فرضت تغيير قوانين وتشريعات وممارسات تمييز وفساد مستشر ومنهجيات فرخت بدورها بطالة متضخمة لا زالت الجهات المعنية في الدولة تتحاشى مجرد الحديث بشفافية حولها.

أما بالنسبة لقضايا هامة مثل خدمات التعليم والصحة والمواصلات والبنية التحتية وغيرها، فإن تأجيل إيجاد حلول لها افضى لتعقيدات على أكثر من صعيد، ومع غياب منهجية التخطيط الاستراتيجي على مستوى الدولة تضخمت تلك القضايا مع مرور السنيين وأصبح علاجها أمراً حتميا وليس مجرد ترف، كما يعتقد البعض، ويكفي أن نعطي مثالين لإيضاح المغزى في ما نقول هنا، فعندما تعلن وزارة التربية والتعليم عن عدم صلاحية 27 مدرسة دفعة واحدة ليتم اغلاق تلك المدارس لفترة ستتجاوز العامين، فعلينا أن نفهم معنى غياب التخطيط والملايين التي سترصد والضغط الذي سيحدثه هذا القرار على الخدمات التعليمية طوال الفترة القادمة وبهدلة الأسر والطلاب.. الخ.

وذات الأمر ينطبق على الخدمات الصحية فعندما تضطر الدولة تحت ضغط مباشر من مجلس النواب ومن المجتمع لسرعة احلال مئات من الأطباء والممرضين العاطلين القابعين في بيوتهم دون مبررات مقبولة طيلة السنوات الماضة، فان ذلك يطرح تساؤلات حول مالذي كانت تفعله الجهات المعنية حيال هذا الأمر طيلة السنوات الماضية.. ولماذا؟! وبالمثل ينطبق الأمر على النقص الحاد في مخزون الأدوية والتي اضطرت معه الدولة بعد مطالبات وضغوط مجلس النواب أن تستجيب سريعا وبغض النظر عن الكلفة الضخمة لهذا الحل السريع.

خلاصة القول، ما قام به مجلس النواب من ضغوط ومتابعات للكثير من الملفات ذات الطابع الخدماتي في الدور الأول من الفصل التشريعي الخامس، لا يجب ان تنتقص تحت يافطة أن مجلس النواب هو مجلس خدمات، بل أن ذلك إنما يفصح بالدرجة الأولى عن أن التراجع المريع في العديد من أوجه الخدمات التي تقدمها الدولة والتي انعكست بوجوهها المختلفة على حياة ومصالح الناس المباشرة، استدعت وقفات جادة من مجلس النواب، تلك الوقفات لا زالت تتطلب تجاوباً أكبر من قبل الحكومة.

الواقع يقول إن الحكومة قد أبدت تعاوناً في بعض الملفات دون شك، لكن ذلك التعاون لا زال يحتاج إلى إرادة أكبر وإلى اخلاص حقيقي وتفعيل من قبل بعض الوزراء الذين لازالت تستهويهم ممارسات التسويف والالتفاف على الحقائق والهروب الى الأمام بعيدا عن حل المشاكل القائمة، وبات على أولئك الوزراء والمسؤولين أن يعرفوا جيدا أن الوطن ومصالح الناس تتطلب أكثر من الوجاهات والدعايات الفارغة دون ادنى مضمون لهذا الوزير أو ذاك.

# مطالبة بتوزيع أكثر عدالة للوحدات السكنية

تابع نواب «كتلة تقدم» البرلمانية الملف الاسكاني بكل تشعباته عبر المساهمة بجهودهم الواضحة في نقاشات هذا الملف تحت قبة البرلمان، وعبر التواصل مع وزارة الاسكان ممثلة في وزير الإسكان باسم الحمر ومع كبار المسؤولين في الوزارة، سعيا منهم مع بقية زملاءهم النواب في احداث نجاحات ملموسة تجاه هذا الملف الحيوي.

فقد استمرت الكتلة في التواصل مع الجهات الأهلية المعنية بالملف الاسكاني من جهة والمسؤولين في الوزارة من جهة اخرى، لتذليل العقبات المتعلقة بالأراضي والمشاريع، وتوزيع الوحدات السكنية على المواطنين بطرق اكثر عدالة وضمن الأولويات المطلوبة.

وأعلنت الوزارة مؤخراً عن العديد من المشاريع الإسكانية في مناطق مختلفة من البلاد، حيث جرى توزيع بعض وحداتها على المواطنين في أكثر من منطقة، فيما تؤكد «تقدّم» على استمرار مساعيها لتحقيق المزيد من الانجازات في هذا الملف الهام.

# اقتراح بإنشاء ثانوية للبنين في شارع البديع

قدّم كل من النواب فلاح هاشم وكلثم الحايكي وممدوح عباس وفاطمة القطري وعبدالله الدوسري باقتراح برغبة بشأن إنشاء مدرسة ثانوية للبنين؛ لخدمة أهالي قرى شارع البديع.

وجاء في المذكرة الإيضاحية: يأتي الاقتراح لخلو المنطقة من أي مدرسة حكومية ثانوية رغم التعداد السكاني الكبير والمتزايد التي تعايشه، حيث إن مملكة البحرين لا تتوانى في تقديم أفضل الخدمات الأساسية لمواطنيها، والتي يعد التعليم من أهمها، برزت الحاجة إلى سد النقص في المنطقة، والذي بات من الضروري جدا بناء مدرسة ثانوية فيها.

كما جرت الإشارة إلى سرعة النمو السكاني في المنطقة، وما يعني عدم مواكبة الخدمات التعليمة الثانوية مع النمو السكاني المتزايد في المنطقة، واستقطاب مواطنين ومقيمين من مناطق أخرى في المملكة مما يجعل التعداد السكاني في ازدياد كبير جدا، والشارع يشمل عددا كبيرا من القرى ما لا يتناسب مع خلو هذه القرى جميعا من أي مدرسة ثانوية، وتخفيض مستوى إنفاق الوزارة على تكاليف المواصلات العامة للطلبة، وتوفير الوقت والجهد وتخفيض التكاليف المادية للمواصلات على أولياء الأمور.

# تعويضات إصابات العمل غير مجزية وتحتاج الى إعادة نظر

أكدّ النائب سيد فلاح هاشم أن بعض تعويض إصابات العمل متدنية وغير مجزية، خصوصًا فيما يتعلق بقطع الأطراف أثناء العمل، لافتًا إلى أن التعويض لا يتناسب مع حجم الإصابة التي يتعرض لها العامل في موقع عمله.

وأشار إلى أن جدول الأمراض المهنية يحتاج إلى مراجعة وتطوير بما ينسجم مع التطور على مستوى التشريعات العالمية، ومن المهم إعادة نظر في مبالغ التعويض، إذ أن بعض البنود المتعلقة بتعويضات إصابات العمل في قانون التأمينات الاجتماعية تحتاج الى تطوير وتغيير.

وفيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بإصابات العمل، قال إن البحرين لديها تشريعات كافية لحماية العامل من إصابات العمل، لكنها غير مفعّلة على مستوى بيئة العمل وتحتاج إلى تفعيل وتطوير، وذكر أن هناك لجانًا تعنى بالسلامة المهنية، ولكن نحتاج إلى تفعيل هذه التشريعات عن طريق تدريب القائمين على هذه اللجان.

وحول دور الجهات الرسمية في هذا المجال، قال هاشم إن مسؤولية الحكومة تكمن في تدريب العمال والنقابيين المسؤولين عن السلامة المهنية في مواقع العمل؛ وذلك لضمان سلامة العمال، مؤكدًا أن زيادة التدريب سوف يسهم في حماية العامل وتوفير الأمان وتفادي الأخطار المحيطة بالعامل في بيئة عمله.

وأكد هاشم أن الحكومة يتوجب عليها أيضًا زيادة أعداد المفتشين وزيادة الزيارات الى مواقع العمل؛ للتأكد من توافر شروط السلامة المهنية في مواقع العمل التي يجب أن تتبع المعايير الدولية المعتمدة، مشيرًا الى أن التأكد من توافر هذه الشروط والمعايير لا يمكن أن يكون في زيارة أو زيارتين، بل يجب تكثيف الزيارات عن طريق زيادة عدد المفتشين.

# ملفات العاطلين والعمل النقابي في لقاء مع وزير العمل

ضمن مساعيها في حلحلة العديد من القضايا، التقت كتلة تقدم البرلمانية في لقاء موسع مع وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل ابراهيم حميدان، وجرى استعراض العديد من القضايا المتعلقة بالشان العمالي والنقابي،خاصة ما اتخذته بعض الشركات الكبرى تجاه العديد من القيادات النقابية والذي اعتبرته الكطتلة تجاوزا واضحا لقانون النقابات، وطالبت بانصاف النقابيين والعمل على تحقيق الحوار الهادف والبناء بين أطراف العمل، اضافة الى دعوتها الوزير للتحرك لوقف فصل بعض النقابيين الذين يقومون بدورهم النقابي واعادتهم الى اعمالهم على وجه الشرعة.

كما استعرضت الكتلة مع الوزير وقيادات الوزارة العديد من المالفات المتعلقة بالعاطليين وسبل ايجاد حلول منهجية منصفة تضع البحريني في سلم اولويات سياسات التوظيف في القطاعين العام والخاص ورفض ممارسات التمييز وتسريع عملية الاحلال للبحرينين لخلق الاستقرار الوظيفي والتوازن المطلوب في سوق العمل.

### مئات الأطباء والممرضين

### عاطلون أو بعقود مؤقتة

ضمن سلسلة لقاءاتها مع المسؤلين في الدولة، تابعت كتلة "تقدّم" البرلمانية جهودها المستمرة لحلحلة ملف الأطبـاء والممرضين البحرينيين العاطلين، والأطباء العاملين بعقود مؤقتة، والذين تبلغ أعدادهم المئات من ابناء وبنات الوطن.

دأبت "تقدّم" طيلة الأشهر الستة المنصرمة من الدور الأول من الفصل التشريعي الخامس لمجلس النواب على طـرح قضية العاطلين والعاطلات في القطاع الصحي، داخل وخارج جلسات مجلس النواب وعبر وسائل الإعلام، والتواصل مع كبارالمسؤولين وفي مقدمتهم سمو رئيس الـوزراء ووزيـرة الصحة عبر لقاءات أثمرت مشاريع توظيف، تمّ الاعلان عنها مؤخراً لكل من الأطباء والممرضين وخريجي العلاج الطبيعي.

وعلى هامش تلك اللقاءات أبدى نواب الكتلة وجهة نظرهم حيال العديد من الخدمات الصحية وضرورة تطويرها.

## هاشم يتقدّم بتعديل في قانون النقابات

تقدّم عضو كتلة "تقدّم" النائب فلاح هاشم بمقترح بقانون لتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، والذي يهدف الى تحقيق توازن حقيقي بين العمال واصحاب العمل، وقال هاشم: "لا نعني بذلك ان تكون هناك بالضرورة مساواة بين هذين الطرفين، حيث أن قانون العمل يعتبر ذا طابع طبقي، لذلك لابد من وضع التزامات أكثر على أصحاب العمل وعدم السماح لهم باستسهال بعض الأمور، كفصل العامل من العمل خلال الثلاثة الأشهر الأولى، وذلك حفاظا على حق المواطن في العمل ما دام قادرا عليه و راغبا فيه".

وأضاف هاشم "لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاقتراح بوجوب توظيف المواطن البحريني في القطاع الأهلي دون تخيير، وذلك ما دام ان الأيدي العاملة المتخصصة متوافرة، ومن الأهداف أيضاً مساواة العامل في القطاع الأهلي بالموظف العام في مدة الإجازة السنوية".

كما لا يجوز لصاحب العمل إنهاء العقد دون تعويض إذا بلغ العامل سن الستين، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، وكانت هذه المادة في القانون السابق تعطي الحق لصاحب العمل بإنهاء العقد دون تعويض إذا بلغ العامل سن الستين، وجاء في المذكرة الإيضاحية للمقترح أن معيار السن لا يجد له صدى في تطبيق هذا الحكم، إذ ربما يكون العامل ما زال قادرا على العطاء، وإنهاء عقده سيسبب له من الأضرار ما لا يمكنه توخيها في هذه السن، وبالتالي فلا يجوز إنهاء العقد دون تعويض، ويترك إما لتقدير طرفي العقد أو لتقدير المحكمة المختصة.

## لقاء نيابي مع وزارة التربية والتعليم

شاركت «كتلة تقدم» البرلمانية في اللقاء الموسع الذي دعا له وزير التربية والتعليم ماجد بن علي النعيمي حول خطط الوزارة الرامية الى هدم العديد من المنشآت التعليمية والمدارس الآيلة للسقوط، وتوجه الوزارة الى اعادة بناءها وترميم البعض الآخر منها خلال العامين القادمين.

وقد أبدت "تقدّم" امتعاضها من غياب التخطيط والمتابعة من قبل الحكومة تجاه العديد من مرافق وزارة التربية التعليم، مطالبة الـوزارة والحكومة بمزيد من الشفافية حول الميزانيات المرصودة لهذا المشروع الضخم، علاوة على ضرورة الاستعداد الجيد لاستقبال الموسم الدراسي، وطمأنة المعنيين والآهالي والطلاب على حد سواء حول الخطوات التي تعتزم القيام بها قريبا.

# محطات

يحررها: خليل يوسف

## المعضلة والقضية..!

معضلة حين نجد الذين يدعون إلى المناقشة بالعقل ليسوا عقلاء، والذين ينشدون العقل لا يعرفون معناه، والذين يتشدقون بالموضوعية أبعد ما يكونون عن الموضوعية، والذين يدعون الى الحوار الديمقراطي لا يمارسون هذا النوع من الحوار، والذين يتحدثون عن الآم الناس وأوجاعهم وهمومهم اليومية هم أبعد الناس عن هذه الآلام والأوجاع والهموم..!

والذين يؤكدون تمسكهم بثوابت القضية الفلسطينية ويعتبرونها قضية العرب الأولى، وبأنه لا حل لأي قضية بدون فلسطين، هم الذين يلهون ويتلاعبون بها بلا خجل من تحت الطاولة ومن فوقها، ويذهبون بها إلى مخطط يراد منه إعلان موت القضية وإذاعة تصريح دفنها..!

## يتوقعون من الناس البلاهة ..!

هناك من يُعدّون أنفسهم أصحاب رأي وفكر وعلم ، يكتبون ويتصرفون وكأنهم يمتلكون الفهم الكامل والحقيقة المطلقة فى كل أمر وشأن، وعلينا التسليم بكل ما يثرثرون به، شئنا أم أبينا!

أسوأ ما فى هذا المشهد أن نجد من هؤلاء من حُول او تحوّل وبقدرة قادر إلى قادة رأي يعتد بهم، والأسوأ أن هؤلاء يتوقعون منا البلاهة ..!

## التفاهات تجر التفاهات ..!

نعيش عصر التفاهات والسخافات، الأمر بالتأكيد ليس بريئاً، بل هى مؤامرة على الناس وعقولهم، كل ما هو مطلوب منا، أو مخطط لنا، أن نتقبل هذه التفاهات، نمررها، نتكيف معها، نتداولها، نتبناها، نتعايش معها ونعيد إنتاجها، وان نضع لها قواعد وأسساً تواكب المستجدات والمتغيرات، وأخيراً علينا حيالها الصمت او الاعتقاد بأنها تبنى..!!

## نخبويون وانتهازيون ..!

مأساة ان نجد من يفترض أنهم نخبويون وقد وضعوا كفاءتهم فى خدمة أمين، او فى خدمة اصحاب نفوذ أو جاه، ومأساة أن نجد انتهازيين وقد حُولوا احتياطياً ثميناً فى الأزمات، ورصيداً للسيناريوهات المرّة..!

## انتباه وأولويات..!

علينا أن نعي ونتنبه أن هناك من يريد لنا أن نعيش العشوائية، وجعل العشوائية هى المعيار فى أمور الناس والمجتمع، وجعل اللامعيار هو المعيار، أيضاً علينا أن نتنبه الى ان هناك من يتمسك بجعل سياسة الأولويات، الأكثر إهداراً فى بلادنا، هل من يفكر أو يبحث فى السبب..؟!

## المجتمع المدنى

سئ ، بل بالغ السوء ان تتحول بعض مؤسسات مجتمعنا المدنى الى كيانات فارغة من اي فعل حقيقي له قيمة واعتبار وتأثير، وباتت هذه المؤسسات تستخدم فى كثير من المناسبات من باب العلاقات العامة فى أعمال لاتغنى ولا تسمن من جوع. المطلوب وقفة ومراجعة جادة لواقع حال مؤسسات مجتمعنا المدنى والبحث فى سبل النهوض بها، المهم ان تكون هناك ارادة لتحقيق هذا الهدف ..!

## إضاءات

■ من بين أسوأ الأمور، أن ننتظر من الفاسدين أن يحاربوا الفساد، ومن أعداء الاصلاح ان يكونوا مصلحين!

■ احذروا كلام الحق الذى يراد به باطل، كلام يتدفق الينا من كل حدب وصوب، والله من وراء القصد!

■ ليس دائماً سوء النوايا هو ما قد يورد الناس موارد الهلاك، ولكن قد يكون حسن النوايا مع سوء التقدير والجهل بحقائق الأشياء هو الهلاك المحقق!

■ قيل بأن الثورات يقفز عليها الأفاقون والمنافقون ويجني ثمارها الانتهازيون، ويقتل من أجلها الشرفاء!

■ معضلة حين لا يجد المرء خياراً أمامه سوى أن يختار الأسوأ أو الأسوأ منه، إنهما يتنافسان على الدوام، والنتيجة وضع مثير للهلع..!

■ كارثة كبرى أن يدفع العقلاء فاتورة تصرفات الحمقى والموتورين!

■ مأساة لايستهان بها حين يتحول الفاسد إلى «نموذج»!

# برنامج عمل الحكومة والاستخدام الأمثل للأراضي

المحامي حسن إسماعيل

وافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٩ يناير ٢٠١٩ على برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٢-٢٠١٩) وقد عبّر معظم أعضاء المجلس عن رأيهم في البرنامج، لكن ما من أحد من الاعضاء لا حظ أو كشف عن رأيه فيما اشتمل عليه البرنامج من هدف هام بالتزام الحكومة (بوضع سياسة وطنية تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال وضع تدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية).

غير أن البرنامج وإن لم يحدد على وجه واضح ماهية السياسة الوطنية التي تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي أو تلك التدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية، شأنه شأن كل الاهداف والأسس والمحاور التي أشتمل عليها، إذ جاءت تحت عنوانين عامة ونقص بالغ ليس في عدم تحديد واضح للأهداف فحسب بل في غياب الجدول الزمني للتنفيذ يتمتع بدرجة مقبولة من الدقة، وهو الأمر الذي سيتعذر معه تقييم نسبة ومستوى انجاز ما اشتمل عليه البرنامج من أهداف تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنوات الاربع القادمة، بل إن غياب البرنامج الزمني سيؤدى إلى صعوبة في تحديد مسؤوليات التقصير وإجراءات المحاسبة.

ورغم أن أعضاء مجلس النواب لم يتطرقو في مداخلاتهم أو في اللجنة المشكلة لدراسته لهذا الهدف، فإن ملف الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال وضع تدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية يتعين أن يكون بعد إقرار البرنامج من أهم الملفات الحاضرة لمجلس النواب لرقابة ومحاسبة الحكومة بما له من أدوات دستورية تشريعية ورقابية. وهو ما أشار إليه سعادة الوزير محمد المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء إذ قال خلال مناقشة البرنامج (يمكن من قبل النواب متابعة ومراقبة الحكومة في ذلك بما لديها من أدوات دستورية وهو الضمان العملي لمراقبة الحكومة والتحقق من تحقيقها أهداف برنامجها).

إذن نحن نناقش هنا ليس كل الأهداف التي تناولها برنامج العمل، بل نناقش الهدف المحدد الوارد بالبرنامج نصًا (وضع سياسة وطنية تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال وضع تدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية). والمقصود بالاراضي هي تلك تملكها الدولة. وقبل أن نحدد ما هو المطلوب من مجلس النواب في الرقابة على الحكومة بالنسبة لهذا الهدف وتحقيق الغاية منه يتعين أن نشير إلى واقع الأراضي في البحرين.

### أولا: واقع الأراضي

يعتذر على الباحث دراسة واقع الأراضي في البحرين دراسة تشتمل على احصائيات دقيقة، إذ تعد وثائق الملكية لهذه الأراضي المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري من الأسرار التي لا يمكن الإطلاع عليها، ولا يتم الإفصاح عنها في الموقع الخاص بالحكومة الإلكترونية .

غير أن واقع الحال يكشف عن وجود مشكلة في شح الأراضي المملوكة للدولة والتي يتعين تخصيصها للنفع العام؛ إذ تشير الدارسة التي اجرتها شركة "ماكينزي" لصالح مجلس التنمية الاقتصادي والتي عيّنها هذا المجلس عام 2009 لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 بعقد قيمته تصل إلى أكثر من 14 مليون دولار (إن 90 في المئة من الأراضي الموجودة في البحرين تعود ملكيتها إلى أفراد، ولا توجد أراض لدى الدولة لتقوم بتوزيعها، وإن أراضي البر أيضا أصبحت مملوكة للأفراد).

أمام هذا الواقع صدرت مخططات الهيكلية الاستراتيجية للمملكة، وآخرها بموجب المرسوم رقم (36) لسنة 2016 الصادر في 11 مايو/ أيار 2016، وهو ما يتعلق بالتخطيط في زيادة مساحة مملكة البحرين إذ بلغت حسب المخطط الجديد 934.57 كيلومتراً مربعاً بعد أن كانت 765.3 كيلومتراً مربعاً في العام 2012، علماً بأن مساحة مملكة البحرين بحدودها الإقليمية تبلغ نحو 8267 كيلومتراً مربعاً. وتضمّن المخطط إنشاء مجموعةً من الجزر الاصطناعية الجديدة ومسار سكة القطار الرابط بين دول مجلس التعاون شمالي البحرين، وكذلك شوارع سريعة دائرية، ومواقع مشروع توسعة مطار البحرين.

لكن الواقع يكشف أن هذه المخططات الهيكلية الاستراتيجية لا تسير في اتجاه يجسد الهدف من برنامج عمل الحكومة بحيث تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال وضع تدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية، إذ الثابت أن توسعة مساحة البحرين كانت على أراض مغمورة في البحر هي في الأساس تعد من الثروات الطبيعية ومن المال العام، ملكاً للدولة وانشئت عليها عدد من الجزر الاصطناعية كجزر أمواج ، وجزر درة البحرين، وديار المحرق، ودلمونيا، ونورانا، وغيرها من الجزر، معظمها، إن لم تكن كلها، أصبحت ملكية خاصة للاستثمار وما أدراك ما الاستثمار .

فجزر أمواج عبارة عن مجموعة من الجزر الاصطناعية التي تقع في خليج البحرين شمال شرق المملكة، وتبلغ مساحتها 2.79 مليون متر مربع. تشمل جزر أمواج على أنواع متعددة من المباني والعقارات بين بنايات سكنية وإدارية مرتفعة، فلل، وتحتوي على العقارات السكنية والتجارية (ناطحات السحاب) والفنادق والمباني التجارية فضلاً عن مارينا دائري مع أكثر من 140 مرسى. وتشمل المرافق الأخرى وهي خاصة مدرسة الشويفات الدولية – المنامة وجامعة ومستشفى ومحطة الوقود ومتنزهات ومطاعم شاطئية ومقاهي.

جزر درة البحرين هي أكبر جزيرة اصطناعية في البحرين بعد جزر أمواج. يتألف المشروع الذي تبلغ تكلفته 6 مليارات دولار أمريكي (2.268 مليار دينار بحريني) من 15 جزيرة اصطناعية كبيرة تغطي مساحة أكثر من 20 مليون متر مربع وستضم ست جزر مرجانية وخمس جزر على شكل سمكة وجزيرتين على شكل هلال.

يشمل مخطط الجزر النهائي فنادق خمس نجوم وملعب غولف من 18 حفرة و12 جسر ومارينا. يمتد

يتبع

يتبع

المارينا على ثلاث جزر ويغطي مساحة حوالي 700 ألف متر مربع بتكلفة حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي (491 مليون دينار بحريني).

أردت فقط من هذين المثالين (أمواج ودرة البحرين) أن أبيّن أنه لا توجد على جزر أمواج ولا في جزر درة البحرين التي كانت في الاساس ارضاً مغمورة في البحر وثروة وطنية ملكاً للدولة مرفق عام مخصص للمنفعة العامة. وقس على ذلك في باقي الجزر الاصطناعية التي وضعتها المخططات الهيكلية الاستراتيجية

إن مشكلة قلة الأراضي المخصصة للمنفعة ولا نقول بعدم وجودها تمتد إلى الأراضي التي تملكها الدولة أو الوزارات والهيئات التابعة لها، إذ تتحول بقدرة قادر من تخصيصها للخدمات العامة إلى ملكية عامة، ولعل أبرز مثال شاخص وحديث، هو ما سمي بساحة عراد بمجمع 243، التي كان الأهالي خلال الأعوام الماضية ينتفعون بها في إقامة المناسبات الوطنية والدينية وكمقار للحملات الانتخابية وهي كانت مملوكة لهيئة الكهرباء والماء.

إذ تفاجأ الأهالي قبل شهور قليلة من يقوم بالبناء على قسم منها مجمعاً تجارياً، وتتبين من خلال مجلس بلدي المحرق صدور قرار وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني رقم (189) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2018م بشأن تغيير تصنيف العقارين رقم 01016794 و رقم 01016796 الكائنين بمنطقة عراد مجمع 243 (ساحة عراد) إلى مناطق المشاريع ذات الطبيعة الخاصة (SP) بعد أن كانت مخصصة للخدمات العامة، وأن اساس قرار الوزير ومنبعه هي هيئة التخطيط والتطوير العمراني أن من انتقلت إليه ملكية العقارين هم من بين أعضاء هيئة التخطيط والتطوير العمراني بل ومن أعضاء في لجنة المشروعات ذات الطبيعة الخاصة التي وافقت ودرست تغيير التصنيف.

وتعذّر على المجلس البلدي الوصول إلى وثائق الملكية لأنه تم حجبها، وأن نقل الملكية قد تمّ قبل تغيير التصنيف، وهذا يعني أن ثمة مصلحة خاصة وشخصية في تغيير التصنيف الذي قررته هيئة التخطيط والتطوير العمراني، وهو غير جائز من الناحيتين القانونية والشرعية، ويبطل موافقة الهيئة على تغيير التصنيف. ويجعل بالتبعية من قرار الوزير مشوبا بالبطلان أيضًا، لأنه كان مبنيا على موافقة باطلة من هيئة التخطيط والتطوير العمراني .

فشكّل الاهالي "رابطة أهالي عراد" للقيام بما هو متاح للاعتراض ليس على إنشاء المجمع التجاري فحسب بل لتغيير التصنيف ليس في العقار محل البناء بل في العقار الكبير المجاور له. وقد تمّ وقف بناء المجمع، ومازال الحراك الشعبي متواصلاً بصدد تقديم عريضة للمقام السامي لجلالة الملك حفظه ورعاه آملين استعادة هذه الارض للمنفعة العامة .

ثانياً: المطلوب من مجلس النواب

مع الإعتراف بالفارق التاريخي والظروف المتغيرة، يجدر التذكير بأن «كتلة الشعب» في برلمان 1973، وبالتحديد في 5 مايو/ أيار 1974 وقبل حل المجلس الوطني قدّمت مقترحا اشتمل على:

المطالبة بأن تسرع الحكومة بتشكيل لجنة فنية للعمل على تخطيط البلاد جغرافيا بحيث يتم تحديد المناطق الزراعية والصناعية والسكنية والمناطق السياحية.

بالالتزام باعتبار جميع الأراضي الحكومية والأراضي الرحمانية والأميرية وكل ارض ليس لها مالك شرعي هي أراضي ذات منفعة عامة لا يجوز التصرف بها أو التنازل عنها بأي شكل من الأشكال كالبيع أو المقايضة أو الهبة وما الى ذلك إلا وفق القانون.

بتحديد أسعار الاراضي حسب موقعها وفقا للخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة ومنع المضاربة فيها وتحديد ملكية الأجانب لها وفقا للشروط التي يحددها القانون فيما بعد.

وربما يكون هذا المقترح من الأسباب التي عجلت بحل المجلس الوطني في 26 أغسطس 1975

ولعل من أهم القضايا أو الأسئلة الشاخصة أمام مجلس النواب في فصله التشريعي الراهن بشأن هذا الهدف من برنامج عمل الحكومة استخدام كافة الوسائل الرقابية بدءاً من أضعف وسيلة، أي الاقتراح برغبة مروراً بالسؤال ولجان التحقيق وانتهاءا بالاستجواب وطرح الثقة بالوزير المعني كما يلي :

ماهي السياسة الوطنية الضامنة للاستخدام الامثل للأراضي، وماهي التدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية كما وردت في برنامج عمل الحكومة .

من يقوم بدفن الأراضي المغمورة في البحر؟ ما هي قيمتها ؟ من يتولى استثمارها؟ ماهي المرافق العامة أو المخصصة للمنفعة العامة التي أنشئت عليها مدارس حكومية، مستشفيات عامة، سواحل للعموم؟ لماذا لم يكن للميزانيات العامة للدولة المتعاقبة نصيب من قيمة هذه الاراضي، أومن قيمة استثماراتها؟ ألا تساهم قيمة أموال هذه الاراضي واستثمارها حين تورد لميزانية الدولة باعتبارها مال عام في سد العجز فيها بدلاً من فرض الضرائب ؟ هل ينظم القانون عملية استثمار هذه الثروة الطبيعية؟

من هم أعضاء لجنة المشروعات ذات الطبيعة الخاصة التي وافقت على تغيير تصنيف العقارين رقم 01016794 ورقم 01016796 الكائنين بمنطقة عراد مجمع 243 (ساحة عراد) إلى مناطق المشاريع ذات الطبيعة الخاصة؟ لمن انتقلت ملكية هذين العقارين وتاريخ نقل الملكية وسببها ؟، هل من انتقلت إليه الملكية هم أعضاء في اللجنة المذكورة أو في هيئة التخطيط والتطوير العمراني؟

لماذا اختفى ساحل قلالي من الموجود ؟ من المسؤول عن ذلك؟ وهو الساحل الذي يمتد على مساحة 2 كليو متر بدءاً من جزر أمواج حتى مدينة شرق الحد، وجاء تخصيصه بأمر من حضرة صاحب الجلالة الملك وحظي بتوجيهات من صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء قبل أكثر من 8 سنوات والذي مضى عليه وقت طويل دون أن ينفذ أو أن يرى النور، منذ أن تمّ وضع حجر الأساس في 2011، إذ تمّ حجب البحر عن الساحل من خلال عمليات الدفن لمشروع دلمونيا الاستثماري وقضى على فرحة أهالي قلالي والمناطق المجاورة.

مجلس الشورى والسواحل العامة:

في مقال نشر في عدد سابق من «التقدمي» أشرنا إلى أن مجلس الشورى في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 يناير 2019 قد ناقش هذا المشروع على ضوء تقرير لجنة المرافق العامة والبيئة التي خلصت إلى رفضه لانه غير جاذب للاستثمار، وهناك صعوبة في تطبيقه على أرض الواقع، وبالأخص في الجزر الاستثمارية، وقد دار نقاش بين مؤيد ومعارض له من أعضاء مجلس الشورى، غير هذا النقاش أغفل المسألة الجوهرية في الموضوع وهي (أن الجزر الاصطناعية الاستثمارية قد شيّدت في الأصل على ثروة طبيعية هي اراضي مغمورة في البحر هي ملك الدولة وتعد من المال العام، فإذا كان من حق الدولة أن تخصص جزءا منها للاستثمار، فإن من حق المواطن أن يخصص له منها سواحل عامة كما فعلت الكثير من الدول .

غير أن المستجد في نقاش مجلس الشورى حول هذا المشروع بقانون هو رفضه من قبل هذا المجلس بالأغلبية في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 ابريل 2019 وتمت إعادته من حيث أتى لمجلس النواب، ولعل ابرز الاسباب التي استند إليها الذين صوّتوا على رفض المشروع من أعضاء مجلس الشورى هو:

إن مشروع القانون بعد التعديل الذي أجراه مجلس النواب على بعض مواده، مازالت تعتريه شبهة عدم الدستورية فيما يتعلق بحرمة المساكن الوارد النص عليها في المادة (25) من الدستور- ( للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها بغير إذن أهلها إلا استثناء في حالات الضرورة القصوى التي يعينها القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه).

كما تتوافر شبهة عدم الدستورية تتعلق بالمساس بالملكية الخاصة، لتعارضه مع نص المادة 9 فقرة (ج) من الدستور التي تنص على ( أن الملكية الخاصة مصونة ويجب عدم المساس بها إلا في حدود القانون ) .

لا يعجز أي باحث في الشأن الدستوري حتى وإن كان ما يزال طالباً جامعياً يدرس القانون أن يطعن فيه، إذ كيف تحولت هذه الجزر الإصطناعية التي كانت في الأساس اراض بحرية وثروة وطنية من المال العام يتعين المحافظة عليها إلى ملكية خاصة يخشى مجلس الشورى من الاعتداء عليها من قبل المواطنين حين يخصص لهم فيها سواحل عامة، ويخاف عليها من انتهاك حرمتها الاستثمارية بدخول المساكن التي تشيّد عليها من دخولها بدون اذن. لماذا لم يلاحظ من رفض مشروع القانون من أعضاء مجلس الشورى أن المال العام هو الأولى بالحماية بنص الدستور وأن من حق المواطنين المحافظة عليه

والانتفاع به بكل انواع المنفعة العامة بما فيها إنشاء سواحل عامة .

سجّل عضو المجلس على العرادي موقفاً صحيحاً حين أيّد المشروع بقانون، فقال في مداخلته معترضا على تقرير اللجنة التي رفضته ما يلي (لا أتفق مع قرار اللجنة، وذلك للأسباب التالية: السبب الأول: أنه لا توجد في هذا المشروع بعد تعديل مجلس النواب أي مخالفة لأي مادة من مواد الدستور، ولا يتعارض مع أي مبدأ من مبادئ الحرية الفردية أو ما يتعلق بحرمة المال الخاص..).

يملك مجلس النواب أسساً دستورية لمحاسبة الحكومة فيما يتعلق بهدفها التي وضعته في برنامج عملها بوضع سياسة وطنية تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي ووضع تدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية من أهم هذه الاسس ما نصت عليه المادة (9 / ب) من الدستور أن (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن)، والأراضي المغمورة بالبحر هي من الأموال العامة التي يجب حمايتها.

كما ينص الدستور في المادة (11) على أن (الثروات الطبيعية جميعها ومواردها ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني).

وكذلك نص المادة 117 / أ من الدستور(كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدود، وتكفل الإجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة).

وأحسب أن كل الاراضي المغمورة في البحر هي إحدى الموارد الهامة من موارد الثروة الطبيعية، وأن كل الجزر الاصطناعية التي أقيمت عليها اشتملت على التزام باستثمارها يتعين ان يكون بموجب قانون يصدر عن السلطة التشريعية طبقا للنص الدستوري المذكور، وأن أي التزام باستثمار تمّ على هذه الجزر دون وجود قانون ينظمه هو بالقطع واليقين يأتي بالمخالفة لحكم الدستور .

ولا ينال من ذلك على الإطلاق صدور عدد من المخططات الهيكلية الاستراتيجية للمملكة كالمرسوم رقم (24) لسنة 2008 والذي الغي بموجب المرسوم رقم (36) لسنة 2016 الصادر في 11 مايو/ أيار 2016، ذلك أن هذه المراسيم لا تتعلق بموضوع الاستثمار بل تتعلق بالتخطيط في زيادة مساحة مملكة البحرين.

وهذه المخططات الاستراتيجية إن اشتملت على سبيل الافتراض تنظيم أي التزام باستثمار وقع على مجموعةً الجزر الاصطناعية القديم منها أو الجديد يتعين ألا يكون هذا التنظيم بموجب أداة المرسوم بل بأداة القانون حسب حكم الدستور سالف البيان.

فهل يمكن لمجلس النواب ان يضع على عاتقه هذا الملف من نقطة الهدف الوارد في برنامج الحكومة موضوع الندوة ، هذا هو المؤمل، إذا بادرت كتلة "تقدّم" التي اشتمل برنامج مرشحيها العمل على (حماية المال العام وأملاك الدولة وأراضيها وشواطئها وتسخيرها لخدمة التنمية، وحماية البيئة البحرية والبرية)، إلى تبني هذا الملف، أو طرحه سواها من الكتل أو النواب المستقلين.

**اختم بخاطرة**

آه مَنْ مَوْجِ الْبَحْرِ كاد ان يمَوتَ عَلَى جِدَارِ الْمَالكيَّة، يَعيشُ يَتيمَا مِنْ فُقَرَاءِ النَّاس فِي جَزَرِ الْأَمْوَاج، وَفِي مُسْقطُ رَاسِي تَخْبُو فَرَحَةُ أَطْفَالِه فِي الْعِيدِ مِنْ رُمَّيِّ الضَّحِيَّة، إِذْ صَارَ الْبَحْرُ تِجَارِيًّا لِلْاِسْتِثْمَارِ.

بصراحة

# بالتعليم يرتقي الوطن

فاضل الحليبي

التعليم ركنٌ من أركان رقي وتقدم الوطن، إذا عرفتَ بأن هناك مجتمعاً ما متطوراً ومتقدماً في الاقتصاد والمال والصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي، تأكّدْ بأنّ التعليم هو السبب الرئيسي في التقدم والرقي فلهذا تحققت النجاحات والإنجازات. شعبٌ أميٌّ وجاهلٌ لا يمكن أن ينتج ويصنع. عندما تُصرف الملايين من الأموال في التعليم والبحث العلمي تأكّدْ بأنها في المكان الصحيح وأن فوائدها كبيرة وعظيمة في المجتمع، من هنا تكمن أهمية التعليم ومخرجاته وأن تولي الدولة الاهتمام والرعاية بالطلبة المتفوقين وتوفير كل السبل لكي يواصلوا تعليمهم الجامعي والأكاديمي، في التخصصات المختلفة، وأنْ لا يُحرم الطلبة المتفوقون من البعثات في التخصصات التي يرغبون فيها حتى من خلال امتحانات المستوى من لجنة متخصصة ذات كفاءة تعليمية وأكاديمية عالية.

يجب على الدولة أن لا تخسر أبناءها الطلبة المتفوقين بحملهم على قبول بعثات وتخصصات غير رغبتهم وتضييع سنوات تعليمهم ولا يستفيد الوطن منهم، احتياجات ذات قيمة كبيرة وإضافة نوعية، مثل الطب في البحرين، حيث هناك نقص في بعض التخصصات وفي حاجة ماسة لأطباء استشاريين في أكثر من تخصص، وينطبق ذلك على العديد من التخصصات التي نحن في حاجة إليها لكي توفر الأموال الطائلة بدل صرفها على مستشاريين وخبراء أجانب يحمّلون الدولة أموالاً إضافية ويستنزفون ميزانيتها.

يتطلب كل ذلك من الدولة ومجلسي النواب والشورى ومن خلال اللجان المعينة وضع رسم بياني لتخطيط استراتيجي واضح المعالم للإرتقاء بالتعليم، لكي نجني بعد سنوات ثماره اليانعة. فأبناؤنا الخريجون والمتفوقون إذا وفّر لهم العمل سيعملون من أجل بناء وتقدم وطنهم.

يقول المسؤولون بأن الشباب ثروة الوطن وعماده المستقبلي، إذن وفِّروا لهم سبل النجاح والتفوق لكي يبرز الإبداع والعطاء ويعود بالفائدة على هذا الوطن، فنحن نسمع ونقرأ ونشاهد في وسائل التواصل الاجتماعي أحاديث عن نجاحات لكفاءات بحرينية في الطب والهندسة والمال والاقتصاد والفن وغير ذلك خارج الوطن، فيما هذا الوطن في أمسّ الحاجة لطاقات وقدرات وإبداعات وعطاءات أبنائه، فهل تُصحح الأخطاء بشأن البعثات الدراسية هذا العام وتُوزع بشكل صحيح ينصف المتفوقين من الطلبة ويحقق لهم آمالهم وتطلعاتهم ويستفيد الوطن، أم يستمر البعض في تطبيق تلك الأجندة الخاطئة والتي تضر بالوطن والشعب.

من المفيد الاستفادة من تجارب الاخرين وبالأخص في التعليم لأنه الأساس الذي عبره نستطيع بناء الوطن، ومن أفضل التجارب العالمية الناجحة اليابان وألمانيا، الدولتان اللتان انهزمتا في الحرب العالمية الثانية في عام 1945، وكان عليهما بناء الإنسان من جديد، فكانت نقطة البداية هي التعليم من أجل إعادة ما دمرته الحرب.

لم يجر التركيز في ميزانيتهما على بناء الجيوش والأمن ، بل بناء الإنسان من خلال التعليم والتدريب وأصبحتا فيما بعد من الدول الصناعية والاقتصادية القوية في العالم، و استفادتا من الشروط التي فرضت عليهما بعد هزيمتهما في الحرب، في التركيز على الأمور غير العسكرية فحققتا النجاحات والإنجازات في مجالات آخرى.

فهل تستفيد بلادنا من هذا الدرس وإنْ اختلف الظرف في الزمان والمكان؟

# رأس المال الكولونيالي
# في سياق الأزمة الاقتصادية البحرينية (٣ – ٣)

هشام عقيل

**٢ – السياق السياسي**

لقد حددنا، في الجزء الأول من هذه السلسلة، بأن الأزمة في البحرين لا تنحصر في الاقتصاد، وإن كان محددها الأساسي؛ على ذلك حددنا بأن طبيعة الأزمة في البحرين هي أزمة هيمنة طبقية لا أزمة بنيوية شاملة. كما أن أزمة الهيمنة، في السياق البحريني الآني، لا تقوم بين قسمين طبقيين يواجهان بعضهما البعض في حالة عدم – توازن (على حد تعبير غرامشي)، بل، إن صحَّ القول، على عدم – اتزان ذاتي (أو فقد التوازن) للقسم المهيمن من البورجوازية الكولونيالية: القسم الحكومي.

مؤخراً، انتهجت بورجوازيتنا نهجاً كومبرادورياً لا لتعالج أزمتها الاقتصادية وحسب، بل أزمة هيمنتها الطبقية. فأزمة نقص – الاستثمار، الناتجة عن نقص–الإنتاج، تعالج – في حالة الأزمة الكولونيالية – عادة عبر انتهاج سياسات كومبرادورية محددة جداً (وقد نقول بأننا استبقنا ذلك في مقالتنا السابقة).

ولا تظنن بأن كون بورجوازية ما تصنف كمحلية (وصفة محلية تختلف عن وطنية، حيث الأولى تشير إلى بورجوازية مكوننة، ورغم أنها تبعية إلا أن تبعيتها لا تأخذ شكلاً كومبرادورياً) لا يمكنها أن تتحول إلى كومبرادورية — حيث التصنيف هذا لا يتحدد بالاقتصاد وحده، بل بالسياسة والإيديولوجيا كذلك. كما أن علينا ألا نغفل الدلالات الحساسة لهذه التحولات، فلا يكفي مثلاً أن نحددها عبر طبيعة الوحدة الإنتاجية نفسها، حيث قد تجد وحدة قد تتحلى بكل مقومات الإنتاج البورجوازي الكولونيالي بشكله المحلي ولكنه ممول كلياً من قِبل رأس المال الأجنبي؛ كما إنه لا يكفي أن نحدد اشكال هذا التمويل بمعزل عن العلاقات الإنتاجية الفعلية، إذ إنك قد تجد وحدة إنتاجية واقعة تحت تمويل أجنبي ولكنها في ذات الوقت قائمة بشكل اساسي على تمويل ذاتي. التمويل الأجنبي وحده لا يقيس «كومبرادورية» رأس مال ما.

إن هذه السياسات الكومبرادورية أصبحت تسمح لشركات اجنبية بملكية كاملة في المشروعات النفطية (قرار رقم 10 لسنة 2019) – ايّ، بالتحديد تسمح لهذه الشركات أن تستخرج القيمة الزائدة مباشرة من العمالة المحلية في القطاع الإنتاجي الأولي والقطاع الثانوي. ولكن ذلك مجرد معلم من معالم هذه السياسات، فمثلاً لا يمكننا أن نغض النظر عن حقيقة أن شركة بابكو استعانت بجموع 5 وكالات ائتمانات التصدير وبنقابة لواحد وعشرين مصرفاً تجارياً، وكل ذلك عبر وساطة مصارف اجنبية معروفة مثل: بي إن بي باريباس الفرنسية واتش اس بي سي شرق الأوسط، وفيروس بارتنرز الانكليزية، لتمويل (بـ 4.1 مليار دولار) لمشروعها في توسعة مصفاة البحرين لزيادة الإنتاج النفطي إلى 380 ألف برميل يومياً. كما أن شركة «ألبا» تأخذ مثل التوجه، حيث استعانت بتمويلات خارجية تصل إلى حد 136 مليون دولار من شركة (Export Development Canda) و90 مليون يورو من بنك اليابان للتعاون العالمي (JBIC). زد إلى ذلك، أن البحرين بشكل عام تشهد ارتفاعاً في الإستثمارات الخارجية المباشرة تصل إلى حد 114٪ في 2018.

هكذا، يتحول القسم المهيمن من كون رأس ماله يتصف كرأس مال كولونيالي محلي إلى رأس مال كولونيالي كومبرادوري لمعالجة ازمة نقص – الاستثمار التي يواجهها. ولكننا اسهبنا في المقالتين السابقتين عن الطبيعة الاقتصادية لكل ذلك، وقد غدت واضحة تلك الأسباب الاقتصادية لعدم – التوازن الذاتي ذاك، ولكن السؤال يبقى: كيف ينعكس ذلك على المستويين السياسي والإيديولوجي؟ وأيمكن لبورجوازياتنا أن تتفادى ازمة سياسية – إيديولوجية ذاتية؟

بعيداً عن الفكر الميكانيكي الاقتصادوي، علينا ألا نظن بأن الازمة السياسية هي إنعكاس مباشر للأزمة الاقتصادية، كما لو كانت الأخيرة تترك أثرها مباشرة في الأولى — كأن الأولى ليست لها خصوصية بنيوية بحد ذاتها. لكن علينا ألا ننسى، في ذات الوقت، بأنه ما دامت الهيمنة الطبقية ترجع إلى القسم الحكومي نفسه، فإن أزمته الاقتصادية ستنعكس بشكل أكثر وضوحاً، ومباشرية، على جهاز الدولة ككل. تتميز الدولة في البحرين بمميزات عامة مدموغة في الدولة الخليجية بشكل عام (وذلك لأسباب سياسية–تاريخية واضحة جداً). إن شئنا أن نفهم التأثير الذي يمكن للأزمة الاقتصادية أن تمارسه على البنية السياسية، لا بد أن نفهم، اولاً، طبيعة تلك البنية التي أسيء فهمها كثيراً. بشكل نسقي جداً سأطرح فرضيات وسأشرحها مباشرة. اقول فرضيات لا أطروحات، بما إن الأطروحة هي فرضية تمّ اثباتها سلفاً، بينما لا يسعنا هنا اثبات فرضياتنا.

الفرضية (1): تمتاز الدولة الخليجية الحديثة بكون الجهاز المسيطر فيها هو الجهاز القبائلي.

الفرضية (2): الجهاز القبائلي هو، في الحالة الخليجية، جهاز سياسي مميز.

الفرضية (3): يتموقع الجهاز القبائلي ضمن الأجهزة السياسية للدولة.

لتبديد أي سوء فهم بهذا الخصوص نقول بأننا لا نقصد بالجهاز القبائلي كياناً ثقافياً تمّ ابتلاعه، أو إدماجه، أو برقرطته، كما كان قد سيورد عند الفكر الفيبري، من قِبل الدولة نفسها. إن أغلب التحليلات التي نجدها، في الخليج أعني، تتمحور حول هذه الفرضية بطريقة أم اخرى: سواء أكنا نتحدث عن القبيلة بوصفها قيمة اجتماعية – ثقافية (كما عند تيار النقد الثقافي، عبدالله الغذامي بالخصوص) تسيطر (بطريقة أم اخرى) على الكيان السياسي، أو لنقل: قد أصبحت كياناً سياسياً بحد ذاته، أم بوصفها كياناً ثقافياً أخذ شكلاً مدنياً حديثاً وفقاً لخصوصية المنطقة نفسها (هذا مثلاً ما نجده عند بعض المفكرين السوسيولوجيين الخليجيين، وخصوصاً أتباع السوسيولوجيا الوظيفية منهم)، أم تياراً يعيب على الأخير استنتاجاته السياسية، رغم أنه يشاركه ذات الموقف النظري، مصراً على أن الثقافة القبلية قد أصبحت عائقاً على تحقق الدولة المدنية التي انتهجتها القبيلة نفسها.

في كل الأحوال، لا تنحرف هذه التيارات للحظة عن فكرة كون القبيلة أسلوباً ثقافياً معيناً، أو بالأحرى: إنها تنوه بـ "عقلية ما". الآن، سواء أكانت هذه التيارات واعية بذلك أم لا: فإن ذاك الافتراض لا يبتعد كثيراً عن موقف الفكر الفيبري — إذ المسألة ستغدو مسألة استتباعات منطقية ليس إلا. فلما كانت القبيلة تعبر عن

أسلوب ثقافي، ولما كانت القبيلة قد غدت "كياناً سياسياً"، فإن قياسها لن يعني سوى قياس المعيار العقلي لها؛ فتيار يجدها هي ذاتها الشكل العقلي الرشيد للدولة الخليجية المدنية (وأحد وظائفها، وأداتها، الرئيسية) وبهذا المعنى يتطابق الشكل الرشيد بالإرادة الرشيدة المتمثلة بالقبيلة (ولكن ايضاً لن يكون هنا أي معنى كل الكلام حول القبيلة)، فيما الآخر سيجدها عنصراً غير-عقلاني (ولفيبر تسمية خاصة لذلك: السلطة التقليدية) موجود في الدولة المدنية نفسها فيمنع عليها، بالتالي، من التمدن الكلي (حداثة ملجمة، إن صح التعبير). ففي كل الأحوال، تصبح إما قيمة اجتماعية خاصة ونافعة وإما قيمة اجتماعية مضرة – سياسياً.

إن هذه التحليلات، مهما وجدناها مهمة، تأخذ صف الفكر البورجوازي السوسيولوجي، لا لأنها تضع أسبقية لكيانات ثقافية وحسب، بل لأنها عبر هذا الإدعاء تُغيّب السياسي من التحليل وتجعل منه أمراً ثانوياً؛ أو شيئاً يستتبع إرادة هذا الكيان الثقافي – الاجتماعي. إن تجريد الكيان القبلي الخليجي من مضمون سياسي، ايّ تحديدها ككيان اجتماعي- ثقافي محض له سلطة سياسية، ما هو إلا احد الآثار الإيديولوجية المغلوطة الناتجة عن السيطرة الإيديولوجية الطبقية في البنية الخليجية. أما اسباب ذلك فأنها تنحصر في حقيقة أن الممارسة الإيديولوجية للطبقة المسيطرة كانت دائماً، من بعد الاستقلال السياسي للبلدان الخليجية، تحاول أن تظهر السلطة السياسية بمظهر سياسي – مدني لا قبلي، ايّ في إظهار السلطة السياسية الخليجية من دون الجهاز السياسي المسيطر فيها.

ليس ثمة تطابقاً إيديولوجياً افضل من الترابط ما بين الإيديولوجيا المسيطرة وأفكار بعض هؤلاء السوسيولوجيين حيث في الممارستين هناك تغييب مفهومي لمعنى القبيلة في جهاز الدولة الحديث، إما عبر إنكار وجودها كلياً وإما عبر تعيينها موقعاً قيمياً بالمعنى الثقافي-الاجتماعي للكلمة.

لسنا مستغربين البتة حين نجد بعض أصحاب الفكر الماركسي يأخذون هذه الأفكار ويتبنوها دون أي ادنى تردد، مكررين أطروحاتها البورجوازية، كأنما التحليل الماركسي، بالنسبة لهم، ينحصر في التحليل الاقتصادي وحسب لا السياسي؛ أو لعلهم يجدون بأن الفكر الماركسي غير قادر على تحليل الخصوصية السياسية الخليجية. لكنهم أبعد ما يكونون عن الواقع في هذا التشوش الإيديولوجي. اولاً، دعنا نحدد بأنه بالنسبة إلى الفكر الماركسي يتكون جهاز الدولة بشكل عام من تمفصل عدد من الأجهزة: جهاز القوة العامة (الشرطة، الجيش، القانون بكليته، إلخ)، والجهاز السياسي (الجسم الحكومي ككل، رأس الدولة، الخدمة المدنية، إلخ)، والجهاز الاقتصادي للدولة (خصوصية هذا الجهاز واضحة في الإجراءات السياسية التي تأخذ في الأزمات الرأسمالية مثلاً: التأميم الرأسمالي وتدخل الدولة في خفض تكلفة الإنتاج، ولا ننسى الدور المالي للدولة)، والأجهزة الإيديولوجية للدولة (التي لا تنحصر في الإعلام، والصحف، والثقافة، والتعليم، ودور العبادة وحسب، بل ايضاً في الجهاز الإيديولوجي-السياسي للدولة، ايّ نظام الحكم السياسي). كل هذه الأجهزة، بلا شك، مادية ومن ضمنها الإيديولوجية؛ كما أنها لا تحدد، كما هو وارد عند الفكر البنيوي (فوكو مثال واضح على ذلك)، الممارسة الطبقية بل هي – على العكس – تتحدد بها.

على العكس من الفكر البورجوازي، إذن، نحدد بأن القبيلة، بعيداً عن كونها قيمة اجتماعية – ثقافية أو إرادة ما، هي – في حالة البنية الاجتماعية الخليجية – جهاز سياسي مادي ملموس يتموقع ضمن الأجهزة السياسية للدولة. بكلمات اخرى، إن القبيلة – في الخليج – هي مؤسسة سياسية مادية لها مكان مسيطر في الجهاز السياسي للدولة.

إن تأثيرها الثقافي في هذا المقام ليس له علاقة البتة بالموضوع النظري هنا؛ بل دعنا نقول، بلا أي تناقض، إن التوجه الرسمي لأغلب البلدان الخليجية هو معاكس للثقافة القبائلية، وعلى العكس تجد التوجه الإعلامي الإيديولوجي توجهاً مدنياً في الأساس. كما إن علينا ألا نخلط ما بين وجود القبيلة كجهاز سياسي وما بين أنظمة الحكم السياسية الموجودة في الخليج. إنه من السهل أن نقع في وهم اعتبار الأبنية السياسية الخليجية عبارة عن أنظمة سياسية قبلية متسترة بعباءة مدنية — لكن ذلك لن يعبر سوى عن فكر ميتافيزيقي مثالي. ورغم أن النظام الطائفي مثلاً قد يشكل نظاماً للحكم في بعض البلدان الكولونيالية نتاجاً للحظات سياسية ملموسة (كما بيّن مهدي عامل في تحليله المميز للبنان)، إلا أن الأمر ليس مطابقاً في الحالة الخليجية. فالقبائلية ليست نظاماً للحكم، حيث يتحدد الأخير عبر الأجهزة الإيديولوجية للدولة (أو بالتحديد: الجهاز الإيديولوجي السياسي) لا الجهاز السياسي للدولة. القبائلية ليست نظاماً للحكم يظهر بمظهر الحداثة المدنية، بل أحد الأجهزة الملموسة في الجهاز السياسي للدولة. معنى ذلك هو أن شكل نظام الحكم، الذي يتحدد من قِبل الجهاز الإيديولوجي السياسي، مهما كان شكله: إمارة، أو ملكية مطلقة، أو ملكية شبه – دستورية، إلخ.، لن يغير حقيقة سيطرة جهاز القبائلي في الجهاز السياسي للدولة.

دعنا نقول بأن الجهاز القبائلي يفترض مسبقاً تمركزاً جهازياً عالياً فيه، إذ تراه متسعاً فيشمل الهيئات العليا من جهاز القوة العامة بمجملها، وفي ذات الوقت يشمل المواقع الحساسة الضرورية للجهاز السياسي مثل رأس الدولة (مهما كانت طبيعة نظام الحكم) والوزارات أو الهيئات التنفيذية المهمة. إن ذلك يأتي بشكل معطى ومنفصل عن طبيعة نظام الحكم؛ حتى وإن كان يتمتع بشكل برلماني متقدم.

كما أن هذا الجهاز موجود على أسس روح جماعية لا تقوم على روابط بيروقراطية بل أسرية — ايّ، العامل الجامع ما بينهم ليس طبقياً، بل قرابياً عبر صلة الدم.

اقول إن المعيار الطبقي ليس المحدد الحاسم في هذا الجهاز لا لأنفي دور الصراع الطبقي في التأثير على وجود هذا الجهاز في المقام الأول، وتأثيره – الجهاز هذا – على الصراع الطبقي بدوره، بل لأوكد حقيقة مهمة تفيد بأن الترابط الإيديولوجي في هذا الجهاز يقوم اساساً على صلة القرابة الوثيقة، رغم أن الأفراد انفسهم لا ينحدرون من ذات الطبقة الاجتماعية إلا أن مكانهم إزاء رأس المال نفسه، أو وظيفتهم فيما يخص رأس المال نفسه، هو الذي يحددهم كأفراد من الطبقة المسيطرة. (لم يكن ماركس ميكانيكاً بما فيه الكفاية ليضع اعتباراً للتحديد الطبقي للفرد من دون أي ارتباط بمكانه أو وظيفته بخصوص رأس المال نفسه. خذ مثالاً على ذلك: مشرف المصنع. إنه، حاله حال العمال، عامل مأجور ولكن لا يعتبره ماركس بروليتارياً ولا بورجوازياً صغيراً، بل بورجوازياً بما إنه الممثل الشخصي لصاحب العمل الحقيقي).

ولا ننسى أن هذا الجهاز مرتبط بشكل وثيق بالجهاز الاقتصادي للدولة؛ لا في حقيقة أن اغلب المشاريع الاحتكارية الكبرى هي حصراً ملك الدولة وحسب، بل في حقيقة التحكم الفعلي بالوسائل الإنتاجية. إنه، بهذا المعنى، جهاز ذا مركزية عالية، لأنه متوسع على نحو كل الأجهزة الأساسية؛ ويصبح، بالتالي، هو الممثل الحقيقي للقسم المهيمن من البورجوازية الخليجية: القسم الحكومي، أو بورجوازية الدولة. إن هذا القسم ممثل لبورجوازية الدولة، القسم المهيمن، ولكنه ليس هو نفسه بورجوازية الدولة — طبعاً من الصعب تحديد، في حالات الأسر الحاكمة، متى تبدأ بورجوازية الدولة ومتى تبدأ الأسرة نفسها، حيث كما بيّنا يتسع الجهاز القبائلي في كل المستويات ويصبح الممثل الحقيقي لهذا القسم المهيمن، أو قل: يحتكر هذا القسم لنفسه.

حقيقة أن الجهاز القبائلي لايساوي بورجوازية الدولة، والأخيرة لا تساوي البورجوازية الكولونيالية الخليجية (أو البحرينية، في حالتنا) كلها، تعني أن هناك تناقضات ملموسة ما بين أقسام الطبقة المسيطرة نفسها وهذه التناقضات تنعكس في الدولة نفسها — حيث إنها، إن شئت أن أكرر بولانتزاس، ليست شيئاً ملموساً بل علاقة اجتماعية. لكن هذه التناقضات ما بين أقسام البورجوازية الخليجية لا توجد بشكل المساومة التاريخية، بل بشكل التوازن التاريخي؛ بما إن علاقة الثقل لا تقوم ما بين أطراف ذات أثقال متوازية، بل ما بين طرف أكثر ثقلاً (القسم الحكومي) وبين اطراف أقل ثقلاً تعتمد كلياً عليه. بالتالي، التوازن التاريخي يعتمد على الثقل المركزي هذا، وهكذا اللا – توازن أيضاً يعتمد عليه.

الآن مع وجود هذه الحقيقة على البال، نفهم أن الأبنية الاجتماعية الخليجية تختلف عن العربية عموماً بكون الجهاز المسيطر فيها هو الجهاز القبائلي، فيما الجهاز المسيطر في عموم البلدان العربية (كما بينت تجربة مصر، وتونس، والجزائر .. ومؤخراً في مجازر

يتبع

يتبع

السودان) هو الجهاز العسكري. ذلك لن يساوي ما يسميه بعض الكتاب المتحمسين ب»الأنظمة العسكرية»، فلا تتعدى هذه التسمية لغة الخطاب السياسي اليومي.

إن البلدان العربية هذه قد تكون أنظمة جمهورية برلمانية، ولكن لا يكون البرلمان – وهو جهاز إيديولوجي – الجهاز المسيطر في هذه الحالة، بل المؤسسة العسكرية نفسها؛ وكأن الجيش نفسه يصير حزباً للبورجوازية المسيطرة، أو بالأحرى: لقسمها المهيمن. أما في البلدان الخليجية فإن هذه المسألة مختلفة تماماً، إذ الجهاز القبائلي نفسه يصير حزباً للبورجوازية الكولونيالية الخليجية؛ الممثل السياسي لها. إن اسباب ذلك تاريخية ومتشعبة، ولكنها ايضاً أسباب تتعلق حصراً بالنمط الإنتاج الكولونيالي، ولا مجال لي هنا لذكرها (ولكنها لا تنحصر بغياب تاريخي للثورات البورجوازية في الخليج (وعموم البلدان الكولونيالية) وحسب، بل المسألة أعمق من ذلك بكثير).

سيكون، إذن، الشكل الأنسب (وذلك ما عهدناه تاريخياً) للنظام السياسي وفقاً لتمفصل أجهزة الدولة الخليجية هو شكل يتناسب مع المركزية السياسية المتوازية بسيطرة الجهاز القبائلي. إن تجربة البحرين السياسية مع المشروع الإصلاحي، التي ستصل عقدها الثاني قريباً، قد شكلت خطاً مختلفاً عن باقي البلدان الخليجية بهذا الخصوص. فنجد أنه من جانب، تغيّر نظام الحكم إلى كونه ملكياً برلمانياً وفي ذات الوقت ثبوت الجهاز القبائلي ضمن الأجهزة السياسية للدولة. إن المشروع لم يخدع احداً في هذا الخصوص، إذ صلاحيات البرلمان معروفة عند الجميع وحدوده فيما يخص مجلس الشورى واضحة وضوح الشمس. ومع ذلك، يصر بعض اصحاب اليسار أن يتناسى هذه الحقيقة وكأنها لم تكن؛ ومع ذلك، يصر بعض اليساراويين الذين لا يعرفون من العمل سوى الاحتجاج بأنهم خُدِعوا بالبرلمان (هذه كانت فعلاً حجج بعض المعارضة التي رفضت المشاركة في انتخابات 2018)، رغم أن صلاحيات هذا البرلمان معروفة عند الجميع منذ عقدين! إن بعض أنفار هذا اليسار يساهم في المشكلة أكثر مما يساهم في حلها، إذ إنهم واقعون تحت التأثير الإيديولوجي الذي يحجب أنظارهم عن وجود الجهاز القبائلي، وبالتالي يحكمون على البرلمان بمعايير ديموقراطية يفترض بها أن تكون كونية (وفقاً للنموذج الغربي) — ولكنها مستحيلة! لا بفعل كيانٍ ما، بل بفعل البنية الكولونيالية العربية نفسها.

في كل الأحوال، ساهم هذا الانفصام: برلمان من جهة، جهاز قبائلي من جهة أخرى، في تفاقم شكل من أشكال ما سأسميه بالأزمة المؤسساتية. والمقصود بذلك هو أن ما ينتج عنه في الممارسة الإيديولوجية في البرلمان نفسه يجابه بعجز برلماني حقيقي. الطبقات الشعبية تشعر بذلك (أكثر من بعض السادة النواب)، فإنهم يلوحون بنكت سياسية (ولكن النكتة، كما يقول فرويد، دائماً تعبر عن المكبوت) بضرورة وبوجوب إلغاء البرلمان كلياً، ولعل وعسى تتصلح الأزمة الاقتصادية عبر قطع المصروفات الزائدة للبرلمان العاجز. إن الطبقات الشعبية تشعر بذلك، ولهذا تجدها (رغم أنها تشارك العملية السياسية) تناشد السلطة التنفيذية بشكل مباشر من دون المرور بالبرلمان. وكأن فقدان الإيمان بالبرلمان نفسه هو مؤشر من مؤشرات عجزه الإيديولوجي أو تحقيق مهمته الإيديولوجية. إن ذلك هو أساس الأزمة المؤسساتية، حيث المؤسسة نفسها عاجزة على تحقيق إيديولوجيتها بالتحديد. أما الأشكال الثانوية لهذا العجز فهي واضحة عند بعض النواب أنفسهم، وحاول بعض الكتاب في البحرين الإشارة لهذه القضية، في تشوشهم الواضح ما بين مهام النائب البلدي والنائب البرلماني — فتجد نائباً برلمانياً يتصرف وكأنه بلدي، بدلاً من أن يتصرف وكأنه يعمل ضمن السلطة التشريعية. إن ذلك لمؤشر واضح على العجز الإيديولوجي الذي ذكرته.

حاول بعض من السوسيولوجيين في البحرين تفسير هذه الظاهرة بغياب الثقافة الديموقراطية اللازمة؛ ففي نهاية المطاف، يقولون لنا، استغرقت انكلترا خمسة قرون لتكوين ثقافة ديموقراطية حقيقية — نحن لا زلنا في عقدنا الثاني! بينما شق آخر منهم قد يقول بإن مجتمعاتنا غير متربية على الديموقراطية فلا فائدة منها على الإطلاق، ولهذا من الأفضل لو ارتبطنا بواقع خصوصية المكان الذي نعيش فيه. ولكنهم يأبون أن ينظروا إلى ما هو أمامهم. إن الأزمة المؤسساتية هي ليست نتاج الضعف الإيديولوجي بحد ذاته، بل بارتباط هذا الضعف بمسببه الرئيسي: تحدد هذه المؤسسة بطبيعة الجهاز السياسي نفسه. إن الذين يقعون في هذا الوهم الإيديولوجي، يتصورون بأنه من الممكن سلك طريق ديموقراطي نحو الدولة – الأمة من الطراز البورجوازي الغربي، بما إننا ضمن تاريخ يكشف عن نفسه كونياً، وبالتالي تكون – حسب رأيهم – المشاكل التي تصيب هذا الطريق ما هي إلا مشاكل عرضية؛ ولكن يا ترى هل فكر هؤلاء السادة، ولو للحظة، بأن شكل الدولة – الأمة الرأسمالية قد تمّ الإنتقال إليها سلفاً؟ بأن ليست ثمة أية دولة بورجوازية قادمة بما إنها قدمت بالفعل؟ ألم يتصور هؤلاء السادة بأن كل ذلك يتسجل ضمن الطبيعة البنيوية لبلداننا الكولونيالية؟ ورغم أن هناك بلداناً كولونيالية تمكنت بطريقة أو بأخرى من الوصول إلى الشكل الغربي للديموقراطية (كالهند، أو اليونان، أو فنلندا، إلخ) غير أن ذلك يرجع إلى ظروف سياسية ملموسة لكل من تلك البلدان، كل على حده — ظروف سياسية قد تتوفر لدينا في المستقبل، ولكن ذلك مستبعد جداً.

علينا ألا ننسى بأن من يطالب بديموقراطية سياسية من دون الديموقراطية الاجتماعية، لا يطلب اكثر من إعادة إنتاج بورجوازية الدولة (نذكر القارئ بأن بورجوازية الدولة لا تنحصر في الجهاز القبائلي)، بما إن بورجوازيتنا المحلية غير الحكومية (ولن نقول وطنية، بما إنها غير موجودة في البلدان الكولونيالية) لا تملك قاعدة اقتصادية قوية على الإطلاق، وتقوم اساساً على دعم الدولة لها — والبورجوازية المحلية القوية هي ممكنة فقط إن كانت حكومية، ورأينا ذلك في السنوات الماضية، غير أن الدولة الآن تتجه، كما قلنا، نحو سياسات كومبرادورية اكثر فأكثر. من يطالب بديموقراطية سياسية بمعزل عن ديموقراطية اجتماعية، لا يفقه بأن الجهاز المسيطر لا يقع في الجهاز الإيديولوجي– السياسي البرلماني، وبالتالي لا يفقه بأن هناك فرقاً واضحاً ما بين: الطبقة الحاكمة، والطبقة المسيطرة، والطبقة المهيمنة. وأنه يطالب بالأولى من أصل الثلاث — وأنه لأمر وارد أن تسمح الطبقات المسيطرة، في اوقات الأزمات الشديدة، بتسليم الحكم الطبقي إلى طبقات اخرى فيما تظل الطبقة المسيطرة هي هي (ايّ، تضحي البورجوازية الكولونيالية بقسم بورجوازية ما، أو الممثل السياسي لهذا القسم، عبر الدمقرطة وبالتالي تجدد نفسها عبر السماح لبعض من الطبقات الشعبية أن تكون حاكمة):

**«يحيا بروتوس! ...**

**اجعلوه قيصراً!».**

من المهم ألا يقع اليسار في عمله بالبرلمان في هذا الوهم بدوره ويستخدم قبة البرلمان لقلب وهمها الإيديولوجي على نفسها؛ ليبين للطبقات الشعبية حقيقة هذا الوهم الإيديولوجي. عليه أن يظهر هذه الأزمة المؤسسية بما هي عليه علناً وأمام الكل، لا أن يساهم في التورية الجماعية هذه. هكذا، عليه ألا يتذمر، ولا يتهكم، ولا يبكي — فليس من شيم الفكر العلمي أن يضيع أو يتفاجئ، بل يكون في المقدمة بخطوة واحدة .. خطوة واحدة فقط.

الجماهير تقاوم كل شيء عبر التذمر وتهيجها العام من أوضاعها؛ لكن دعنا نكون جديين للحظة، دعنا نعلن ببرودة الأطباء: أخيراً! عبر أزمة الهيمنة الطبقية، لحسن الحظ، ظهرت الأمور كما هي عليه؛ وأننا لأول مرة بإمكاننا أن نضع اصبعنا على موقع الألم الحقيقي دون أن نتسائل بجهل فاضح عن مصدره. صحيح، الهدوء طاغي؛ صحيح، لم يعد شيئاً جديداً يحصل تحت الشمس — كما لو كنا لم نعد، على حد تعبير سبينوزا، "دولة.. بل صحراء!"؛ صحيح، الآن نكتفي بالشرارات حيث "الشرارة تربك لا تنير". تبقى الحقيقة أن كل الأشياء هذه تشكل ظروف الجديد، فكما اسلف نيتشه: "لن يُفجر الصاعقة/ من لا يصير غيمة — طويلاً".

# عقدة اللص المغتصب
# والجلاد المحتل التي لافكاك منها

لم يتجاوز الصهاينة ويهود اسرائيل رجالا كانوا أم نساءً، كباراً أم صغاراً، العقدة النفسية الراسخة فيهم من انهم دخلاء مغتصبين تم تلفيق مكونات هوية لهم عبر السرقة، بدءاً من سرقة الأرض والماء والزرع والتاريخ والأزياء والطعام وكل شيء.

محمد فاضل

عقدة اللص المغتصب والجلاد المحتل والدخيل هذه راسخة في لاوعيهم ووعيهم ايضا، لذا تراهم يتصرفون دوماً بلهفة لا توجد الا عندهم لكي يثبتوا وبشكل استعراضي أنهم جزء من مكان ومنطقة يوقنون تماما انهم لا ينتمون لها وهم مثل الجرثومة الغريبة فيها. يلحون دوما على نشر صور استعراضية تظهرهم بأنهم باتوا يتجولون احرارا في اماكن اعدائهم لكن اما على ظهور الدبابات او في غفلة زمنية تستدعيها لحظات سياسية طارئة وعابرة مثلهم.

لقد بدأت ملامح هذه العزلة تتضح منذ اللحظات الأولى لسرقة الأرض، فغولدا مائيير تتحدث في مقابلة متلفزة في الأربعينات أو ما بعدها بقليل وتقول إنها "فلسطينية" لكنها تقصد الأرض لا الشعب لأن المطلوب وقتذاك هو ترسيخ فكرة أن اليهود ينتمون لهذه الأرض فلسطين. ثم تأتي شركة طيران "العال" وتسرق أثواب التطريز الفلسطينية وتجعلها الزي الرسمي لمضيفاتها، فمن أطلق عليهم شعب اسرائيل ليس لديهم هوية جامعة، لهذا فإن عقدة اللص تلح على أصحابها بسرقة مكون هام من مكونات الهوية، الزي الفلكلوري. ثم جاؤوا للطعام فقاموا بسرقة الأكلات الفلسطينية وتسجيلها كحقوق ملكية فكرية في الولايات المتحدة وكان الاختيار ذو مغزى: الحمص والفلافل.

تكرّ السبحة فتأتي عاهرات الموساد اللواتي يرقين الى وظيفة وزيرات فيظهرن في المناسبات الدولية حيث غابة كاميرات الصحافة وأجهزة التلفزة فترتدي إحداهن زياً تظهر عليه صورة قبة الصخرة، ولمن يملك حاسة الشك سيتساءل: لماذا لم تطبع صورة حائط المبكى مثلاً واختارت رمز الهوية الفلسطينية العربية والإسلامية الأهم لتطبعه على لباسها؟

الجواب هو نفسه: سرقة هوية الآخرين لتلفيق هوية لشعب غير موجود.. فالعقدة تظهر بأوضح صورها: في يقين كل صهيوني وإسرائيلي تقبع حقيقة أنه ليس هناك شيء اسمه شعب يهودي أو إسرائيلي لا في التاريخ ولا في الوقت الراهن. ليست هناك هوية جامعة ولا حتى أبسط مكوناتها، وطالما أن البلد بأسره هو أرض مسروقة من شعب آخر، فإن السرقات تتوالى في تأكيد متجدد على عقدة اللص المحتل والجلاد المغتصب الراسخة في لاوعي هذه الجماعات التي تمّ تلفيق كل ما يتعلق بها.

فإذا كان وزير في حكومة من حكومات اسحق رابين في تسعينيات القرن الماضي قد تناول بضع حبات رطب على مائدة فلسطينية وسأل: من اين هذا الرطب؟ وعندما قيل له ان هذا من رطب نخيل غزة، صفن قليلا وعلّق بلهجة عراقية لا تشوبها شائبه: "ماكو أحلى من تمر بلادي".

وعندما سئل عن بلاده هذه التي يقصدها فيجيب من فوره: "البصرة"، هنا لن نكون سوى امام علامة مؤكدة على إنفصام أكيد وراسخ. فاذا كان وزير صهيوني يشير الى البصرة بإعتبارها "بلادي" فماذا يمثل هذا الكيان الملفق المسمى "اسرائيل" بالنسبة له ولغيره من الصهاينة والاسرائيليين.

إنها عقدة اللص المغتصب والجلاد المحتل المنبوذ هي التي دفعت هذا الصهيوني لالتقاط هذه الصورةامام الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع، لهذا فهي لم تغضبني كثيرا – رغم شيء من ألم لا بد منه – فلا تأبهوا له.

انها صورة من نفس صور التلفيق والإلحاح الاستعراضي المرضي بالأصح على التماس شعور بالقبول من محيط يعرف اللص جيداً في وعيه ولاوعيه أنه لا ينتمي له وليس له فيه ذرة حق. يعرف تمامًا هو وجماعته أنهم "عابرون في كلام عابر».

ولكي تتضح لهفة اللص وعقدته المتأصلة عليكم أن تعرفوا أن التدقيق في الصورة يكشف عن أنها أخذت ونشرت في شهر فبراير الماضي. ومن في الصورة ليس صحافياً بل أشار لنفسه على أنه سائح.

لكن التضليل مازال قائما... فالسائح المزعوم يمكن أن يدخل البلد، أي بلد عربي، بجواز سفر غير إسرائيلي فرنسي أو أمريكي أو كندي أو أي جواز، ويظهر الجواز الاسرائيلي (المخبأ) لالتقاط مثل هذه الصورة فقط والمغزى واضح وثمة تساؤل مهم: لم سيحتاج سائح لأخذ صورة مثل هذه؟ الجواب بسيط: لأنه ليس سائحا بل عنصر موساد. في المحصلة النهائية: عقدة اللص المرضية تلح على أصحابها من جديد بالمزيد من الحركات الإستعراضية مثل هذه.

# صفقة القرن وولاية ترامب الثانية

شهدنا خلال الشهور القليلة الماضية سلسلة من الخطوات الأمريكية المعادية للحق الشرعي للشعب الفلسطيني، والمكرسة للإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية تمثلت في الاعتراف الامريكي بسيادة الكيان الصهيوني على الجولان، والذي سبقه الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس ونقل سفارتها إليها، وكذلك إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك وتقليص المساعدات للأونروا – وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ووقف المساعدات المقدمة للفلسطينيين والسلطة الفلسطينية وغيرها من القرارت.
وفي السياق نفسه جاء تصريح السفير الامريكي عن حق اسرائيل في ضم اراضي الضفة الغربية وما يعنيه من شرعنة المستوطنات وهى خطوات تتبابع في هذه المرحلة تمهيداً لصفقة القرن التي يسوق لها كحل نهائي للقضية الفلسطينية، بعيداً عن القرارات الدولية منذ إعلان دولة الكيان الصهيوني، وتتجاوز حتى ما نصت عليه إتفاقيات أوسلو، وبذلك فإن ما تذهب اليه الخطة الأمريكية هوا تصفية القضية الفلسطينية وفق ما تمليه مصالح دوائراللوبي الصهيوني بمنطق شريعة الغاب وهى شريعة القوة، يساعدها في ذلك حالة التردي والتفكك العربي والخذلان بين المعنيين رغم كل التصريحات والقرارات العربية في هذا الشأن

فلاح هاشم

**ما تفصح عنه التصريحات والتسريبا من محتوى هذه الصفقة وتكشف عن مدى الخطورة التي تنطوي عليها تجاهلها لكل ما صدر من المنظمات الدولية من القرارات المعنية بهذه القضية بدءا من:**

**القرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948 والذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وممتلكاتهم لكونها حقاً لهم، وأن عودتهم تتوقف على اختيارهم الحر هم وحدهم.**

**القرار رقم 242 والصادر فى سنة 1967 كنتيجة لاحتلال إسرائيل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وغزة وسيناء، حيث ورد فيه ضرورة انسحاب القوات المحتلة من الأراضى التى احتلتها فى حرب 1967.**

**القرار رقم 2334 لعام 2016 بتاريخ 23 ديسمبر الذى اكد على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية.**

**تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر 2017 ضد قرار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.**

**مروراً بمجموعة كبيرة من القرارات التي تنص على وجوب احترام حقوق الإنسان فى المناطق الفلسطينية، وأخرى يطلب فيها مجلس الأمن أن تمتنع إسرائيل عن ترحيل مدنيين فلسطينيين عن الأراضى المحتلة، وإدانة إسرائيل لحرقها المسجد الأقصى فى يوم 21 أغسطس من عام 1969، وكذلك دعوة المجلس إلى إلغاء جميع الإجراءات التى من شأنها تغيير وضع القدس.**

**وعلى النقيض من كل هذه القرارات، يراد اليوم للقرارات الصادرة عن الإدارة الأمريكية أن تصبح هي القاعدة التي يبنى عليها أي حل قادم، في توجه لا لبس فيه يحمل فكر المستعمر ابان الحقب الاستعمارية الغابرة بالاحتكام الى منطق القوة وجبروت للقوة العسكرية المدعومة بقدرة اقتصادية جبارة تخضع فيها العالم لإرادتها على أساس أن الإرادة الامريكية هى من تتحكم في العالم في هذه الفترة.**

**إن أهم ما تهدف إليه هذه الخطة هو:**

**أولاً: إلغاء مبدأ حل الدولتين في تجاهل لكل ما أقرته الأمم المتحدة ومجلس الامن.**

**ثانياً: تتعامل مع طموح الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في العودة وإقامة دولته المستقلة، بتوطين اللاجئين في أماكن لجوءهم و ترحيل بعضهم إلى الدول التي ترغب في استقبالهم كالدول الأوروبية وكندا واستراليا، وبصيغة ما يعرض في المزاد العلني للبيع والمزايدة، يدفع تكلفته دول وشعوب المنطقة.**

**ثالثاً: إنحيازها بالكامل لأمن إسرائيل على حساب أمن بقية دول المنطقة.**

**رابعاً: العمل على طمس هوية القدس وسلب الحق من الفلسطينين بالعيش فيها كمواطنين بدعوى أنها ستكون مدينة دينية مفتوحة فقط يمكنهم ممارسة شعائرهم الدينية، وهذا ما تعززه الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع منذ احتلال المدينة المستمرة في التضييق على الفلسطينين واجبارهم على إخلاء منازلهم وتهجيرهم من اراضيهم وممتلكاتهم.**

**وإذا ما ربطنا هذه الممارسات مع ما أقرّه الكنيست الصهيوني في قانون الدولة القومية، الذي يمنح اليهود فقط حق تقرير المصير والعيش في إسرائيل كمواطنين وما يمثله من تكريس لنظام الفصل العنصري والتطهير العرقي (الأبارتهايد) الذي حكمت به الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا وتمارسه إسرائيل من خلال هذا القانون ضد الشعب الفلسطيني سيستحيل على غير اليهود العيش في القدس كمواطنين وبذلك ستطمس هوية هذه المدينة.**

**كما اشرنا سابقاً الى انه يعتمد تنفيذ هذه الخطة على نهج تتبناه الادارة الامريكية بالارتكاز على عامل القوة وتجاهل لمبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية، المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها أو في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتي تمثل عصب النظام الدولي الحديث والمعاصر، وخاصة حق تقرير المصير والتحرر من الاستعمار وحظر العنصرية والتمييز وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة والعدوان، واعتبار الاحتلال لأراضي الغير حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء الاحتلال، ولا تبطل سيادة الشعب على أراضيه بل توقفها مؤقتاً. وهي قرارات مفصلية بحل القضية الفلسطينية بصورة عادلة**

**كل هذا يترافق وبنهج تعمل الادارة الامريكية على تكريسه في سياساتها بالضغط على العديد من المنظمات الدولية بوقف الدعم عنها خاصة منضمات الامم المتحدة المعنية بالقضية الفلسطينية وكذلك المنظمات التي حقق فيها الشعب الفلسطيني من المكانة والتعاطف الدوليين ومن جانب آخر ما تشهده المنطقة من فتن وحروب وخلافات تشغل شعوب المنطقة ودولها عن القضية الفلسطينة، وتضعف من قدرة هذه الشعوب والبلدان على مواجهة الصلف الأمريكي.**

**إن ما يدفع هذه الإدارة للمضي سريعاً في هذه الخطة ما تشهده بعض المشاريع والخطط الامريكية من تعثر في العديد من المناطق والتي راهنت عليها إدارة ترامب . حيث يمكن القول إن المخطط الامريكي لتقسيم سوريا يكاد يلفظ أنفاسه الاخيرة، وفي ملف كوريا الشمالية لم تستطع الادارة الامريكية أن تحدث أي إختراق يذكر، هذا عدى الحرب الاقتصادية التي يشنها الرئيس الامريكي على الصين وما تواجهه من تحديات وإنعكاسها على الاقتصاد الامريكي، وكذلك ما يواجه المخططات الامريكية في قضية فنزويلا من تحديات فالموقف الصريح من روسيا والصين المعارض للتوجهات الامريكية بالاطاحة بالحكم الوطني هناك بالقوة.**

**هذا عدا ما تواجهه هذه الإدارة من مصاعب وخلافات داخلية حتى في داخل اجنحة الحزب الجمهوري وما يخشاه الرئيس الامريكي من تخلي بعض اقطاب الحزب عنه قد تكون عبر صفقة مع الديمقراطين لازاحته ليتسنى فتح باب المنافسة لهذه الاقطاب لدخول سباق الرئاسة الأمريكي في العام القادم والذي سيكون عليها اصعب مع بقاء الرئيس الامريكي الحالي ونيته إعادة ترشحه، لذا نجد الإدارة الامريكية تمضي بخط سريعة في هذا الملف مستغلة الظرف الحالي في المنطقة لتمرير هذا المخطط طمعا في دعم قوى اللوبي الصهيوني اليها وتقديمه كإنجاز دولي لهذه الادارة.**

**رغم صعوبة الظروف والتعقيدات الكثيرة فإن إفشال صفقة القرن مازال ممكناً، وهذا يتطلب تصليب ودعم الموقف الفلسطيني الرافض له، ما يفشل الخطة الأمر يكية الصهيونية في توفير غطاء فلسطيني مقبول لهذه الصفقة، ويتصل بهذا ضرورة إعادة الوحدة للموقف الفلسطيني وإنهاء الانقسام القائم اليوم، وكذلك تشكيل موقف شعبي عربي رافض لتمرير هذه الصفقة، وضاغط على الأنظمة العربية لعدم الانخراط فيها.**

# نعم يمكن إفشال صفقة ترامب

ليس صحيحا أن السبب الرئيسي في توجه إدارة ترامب لتأجيل طرح الصفقة يعود فقط لأزمة الانتخابات الإسرائيلية وعدم قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة، بل السبب الأهم هو الرفض الفلسطيني الرسمي والشعبي للصفقة وعدم تجاوب غالبية دول العالم معها ما تسمى صفقة القرن ليست محل إجماع كل أركان الإدارة الأمريكية وهي مرتبطة أكثر بشخص الرئيس ترامب المثيرة مواقفه للجدل، لذا فالعقلاء في الإدارة الأمريكية يعلمون جيدا صعوبة بل استحالة إنهاء الصراع في الشرق الاوسط وخصوصا الفلسطيني الإسرائيلي دون موافقة الفلسطينيين، والفلسطينيون حتى الآن ثابتون على موقفهم الرافض .

د.إبراهيم أبراش

لا شك أن الانقسام الفلسطيني وحالة الضعف والانقسام العربي وكذا الممارسات الإسرائيلية على الأرض فيما يتعلق بالقدس والاستيطان كلها أمور قد توحي ظاهريا بإمكانية البناء عليها لتصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع التاريخي السياسي والديني في الشرق الأوسط ،إلا أن الأمور أكثر تعقيدا وعمقا .قد تستطيع إدارة ترامب أن تغيِّر بعض الشيء من طبيعة الصراع وتفكيك وإعادة تموضع بعض أطرافه، ولكنها لا تستطيع إنهاء القضية الفلسطينية أو تجاوز الأمم المتحدة وقراراتها أو إنهاء حالة العداء الديني بين المسلمين والعرب من جانب واليهود وإسرائيل كمشروع استعماري صهيوني من جانب آخر.

إن كانت فرصة نجاح صفقة القرن في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي شبه منعدمة ،فما الذي يسعى له ترامب من الترويج لصفقة القرن وما تثيره من ضجيج ؟ وما الذي يسعى له من وراء عقد ورشة البحرين، و من المعروف أنه لا يوجد مؤتمر أو لقاء سياسي وخصوصا إن كان بتوجيه ورعاية دولة كبرى إلا وله أهداف مُعلنة أو خفية ،بغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية هذه الأهداف؟.

في عالم السياسة وفي علم إدارة الصراعات والنزاعات الدولية نميز ما بين إنهاء الصراع وحل الصراع، وواشنطن من خلال مساعيها تُدرك أنها لن تخسر شيئا من طرح مشروعها المسمى صفقة القرن ،فإن نجحت جهودها في حل الصراع أو تفكيكه وتغيير طبيعته فهذا إنجاز مهم لها، وإن لم تتمكن من حله، وهذا مؤكد ،فعلى الأقل تأمل أن تُعيد سيطرتها على إدارة الصراع بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها وخصوصا إسرائيل، ومقياس النجاح والفشل في الحالتين ليس رهنا بالإدارة والإرادة الامريكية والإسرائيلية فقط، بل بردود فعل الفلسطينيين والعرب وكل من يناوئ السياسة الأمريكية، واستمرار تصديهم للسياسة الأمريكية. إذا ،فإن كل ما يجري مجرد محاولات ومراهنات أمريكية لتحقيق كل أو بعض الأهداف التالية:

1- قطع الطريق على أي طرف آخر أن يطرح مشاريع تسوية أو ينافس واشنطن في تفردها بإدارة الصراع.

2- سحب البساط من تحت اقدام الأمم المتحدة وقراراتها ومنظماتها ومحكمة الجنايات الدولية، والأمم المتحدة اليوم هي محل رهان القيادة الفلسطينية، وبهذا تسعى واشنطن لإلغاء البُعد الدولي للقضية الفلسطينية.

3- كسب الوقت من خلال محاولة إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى جولة جديدة من المفاوضات العبثية، وذلك بهدف تمكين إسرائيل من استكمال مخططاتها للسيطرة وضم كامل الضفة الغربية والقدس.

4- تفريغ القضية الفلسطينية من كينونتها كقضية تحرر وطني من الاستعمار وتحويلها لقضية إنسانية واقتصادية، وهذا يُعيدنا إلى ما قبل انطلاق الثورة الفلسطينية والمشروع الوطني التحرري منتصف الستينيات.

5- ابتزاز منظمة التحرير وإحراجها ،فإما أن تحضر مؤتمر البحرين مما يعني موافقتها على الصفقة ليس فقط في شقها الاقتصادي بل والسياسي، أو تستمر في موقفها الرافض مما قد يدفع أطرافا أخرى للحلول محلها ،وقد يتم اتهامها بأنها غير معنية بتحسين الأوضاع الاقتصادية لشعبها.

6- ضرب وحدانية تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين ،من خلال فتح قناتي اتصال ومفاوضات إحداها مع المنظمة والسلطة والأخرى مع حركة حماس ،حتى الأموال التي يتم تقديمها من قطر وغيرها وتلك التي يُوعَد بها الفلسطينيون من خلال الصفقة لا تذهب لعنوان فلسطيني واحد بل تُقسم ما بين سلطة غزة وسلطة الضفة.

7- تعزيز حالة الفصل بين ما يُفترض أنها أراضي الدولة الفلسطينية الموعودة من خلال فصل غزة عن الضفة وخلق فتنة داخلية.

8- إنهاء المقاومة المسلحة من خلال الحفاظ على الهدنة الأخيرة بين فصائل المقاومة في قطاع غزة وإسرائيل والتي تمت برعاية شبه دولية وبإغراءات مالية، وواشنطن ليست بعيدة عن الموضوع مباشرة أو من خلال وكلائها، وليس عبثا أيضا أن الهدنة تمت قبيل ورشة المنامة.

9- فك الارتباط ما بين فلسطين والعالم العربي من خلال التطبيع وتجاوز المبادرة العربية للسلام.

10- تغيير طبيعة الصراع باصطناع أعداء للعرب غير إسرائيل ،وليس عبثا أن يتم الإعلان عن مؤتمر المنامة في ظل توتير الأوضاع في الخليج وتصاعد التوتر بين واشنطن وطهران.

هذا المشروع كسابقيه لن يحقق السلام أو ينهي الصراع حتى وإن تساوقت معه بعض الدول العربية ،وما زال يحدونا الأمل بأن تتدارك القوى السياسية الفلسطينية الأمر وتتخذ موقفا موحدا في مواجهة ما هو قادم، وألا تضعف بعض الأطراف للتساوق مع الصفقة بصيغة أو أخرى تحت ضغط الحاجة أو الإغراء المالي أو التخوف من تداعيات الرفض على وجود السلطة سواء سلطة غزة أو السلطة الفلسطينية، وفي نفس الوقت نأمل ألا تشارك الأنظمة العربية في ورشة المنامة في مخطط تصفية القضية من خلال دورها المالي، لأنه في حالة رفض العرب دفع الأموال اللازمة لتمويل الشق الاقتصادي للصفقة فستفشل الصفقة أو على الأقل ستفقد غطاءها العربي كما هي فاقدة غطاءها الدولي والفلسطيني ،وستبقى واشنطن وتل أبيب وحيدتين في مواجهة العالم .

نقلاً عن الموقع الإليكتروني لحزب الشعب الفلسطيني

# لماذا لا يشعر هؤلاء بآلام الفقراء ؟

ثمة ظواهر طفحت على سطح حياتنا السياسية والإجتماعية العربية خلال العقود القليلة الماضية، بيد أنها أخذت تتفاقم على نحو لافت مثير للقلق منذ انهيار الاتحاد السوفييتي قبل نحو ٣٠ عاما وما أعقب هذا المنعطف التاريخي الخطير من اندفاع الرأسمالية العالمية وتابعتها الرأسمالية العربية الطفيلية نحو التوحش في سعيهما المحموم لمراكمة الأرباح، حتى بدت كلتاهما وقد تجردتا من الكثير مما يمت للقيم الإنسانية المشتركة بصلة، وعلى الأخص قيمة الرحمة والتراحم الإنساني مع الفقراء.
فإنعدم لديهما الاحساس بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه الكوارث الاجتماعية الجماعية التي يتسبب بها الفقر والتي تُنكب بها فئات عريضة من شعوب العالم، إن لم يكن السواد الأعظم منها، مما نتج عنه تقلص أو غياب صور التكافل والتعاضد الإنساني مع الضعفاء والمعوزين، ونحن هنا نتحدث عن غياب تلك الصور بغض النظر عن مسؤولية الرأسماليتين العربية والعالمية في التسبب في عوز وإفقار غالبيتهم العظمى.

رضي السمّاك

وفي الحالة العربية تأتي تلك الظواهر في ظل الإغداق – بلا حساب – من قِبل الرأسمالية الطفيلية أو من يمثلونها في منظومة صنع القرار السياسي بمئات المليارات من الدولارات على الأمن الداخلي، والتسلح، وتمويل آلة الحروب العبثية «المجنونة»، واستمرار الإنفاق الحكومي على السلع الكمالية حتى في ظل السياسات المتبعة حالياً من تقشف مزعوم بضغط الإنفاق، وتقليص الوظائف، وفرض الضرائب، ورفع الدعم عن السلع الأساسية وترك الأسعار ترتفع بلا قيود، وثبات الأجور على حالها والتي أول المتضررين منها الفقراء والمعدمين.

ولئن باتت كل هذه الظواهر الخطيرة مفهومة، رغم خطورتها البالغة على الأمنين الإجتماعي والسياسي، سواء في عالمنا العربي أم في الدول الرأسمالية، والناجمة بطبيعة الحال عن الأنانيات الضيقة اللا إنسانية التي ولّدها التوحش المشار إليه، فما بات ليس مفهوماً البتة أن تطفو على السطح أيضاً خلال نفس الفترة ظواهر اخرى شديدة الغرابة بالنظر لما بلغته ضمائر أصحابها من تحجر لا إنساني.

ومن هذه ظاهرة أخذت تتفشى في صفوف فئة من فقراء الأمس أغنياء اليوم، وهم من تذوقوا مرارات وطعم الفقر في مرحلة من مراحل أعمارهم إبان وجودهم في إسر فقيرة مازال الكثير من أفرادها يرزحون تحت خناق الفقر والعوز المادي، لكن نجد هؤلاء وبعد أن تمكنوا من صعود درجات متفاوتة من السلّم الطبقي، من مناصب وظيفية عليا في إدارات القطاع العام أو القطاع الخاص، أو بتحول بعضهم إلى رجال أعمال .. نقول نجدهم وقد تبلدت أحاسيسهم بمآسي من كانوا يشاركونهم في تذوق آلام ومرارات الفقر المشترك، فكأنهم لم يعرفوا قبلاً طعم الفقر مع المنكوبين به، سواء مع أقاربهم أو مما لمسوه عن قرب واحتكاك يومي مع أبناء شريحتهم التي كانوا يشاركونهم في البيئة السكنية الاجتماعية الواحدة، إن في القرى وإن في الاحياء الشعبية بالمدن، وذلك بعدما انتقلوا إلى مناطق الصفوة الراقية الجديدة ذات الـ#يلل والقصور المنيفة .

والحال فقد بات تفاقم مستويات الفقر وتدهور الأحوال المعيشة لفئات وطبقات في مجتمعات يشكل الشباب بين سكانها النسبة الأكبر ألغاماً موقوتة تهدد ليس استقرار مجتمعاتهم والتنمية الإنسانية فيها فحسب ، بل وتشكل تهديداً فعلياً للاستقرار والسلم على الصعيدين العربي والعالمي.

ومن جهة اخرى فإنه في الوقت الذي نجد أعداداً من المليارديرية الرأسماليين في الغرب يخصصون جزءاً ولو يسيراً من عوائد أرباحهم الخيالية للأعمال الخيرية وينشأون مؤسسات بأسمائهم لهذا الغرض، أيا تكن أهدافهم الكامنة وراء ذلك، فإننا نجد في المقابل في عالمنا العربي مليارديرية عرباً مُقتّرين في «الإحسان»، وهؤلاء غالباً ما تُدرج أسماء معظمهم سنوياً ضمن القوائم الأغنى في العالم العربي أو على المستوى العالمي، بينما لا نكاد نسمع لهم بأي تبرعات أو مساهمات سخية في أعمال الخير للفقراء واحتياجات مؤسسات التنمية الفعلية في بلدانهم، اللهم ما ندر جداً وبمخصصات مالية زهيدة لا تكاد تسمن أو تغني من جوع، هذا إن لم يصاحبها منة عبر تغطيات إعلامية دعائية مضخمة لا تليق خُلقياً بأصحابها.

ويزيد من مشهد تلك الظواهر السلبية كآبةً وقتامة ما ينتاب قوى اليسار العربي التي نذرت نفسها للدفاع عن مصالح وحقوق الطبقات المستغَلة (بفتح الغين) وسائر المهمشين والفقراء من شعور بالألم وهم يرون رفاق الأمس من الدرب المشترك، وبخاصة ممن في صفوف يسار الخليج العربي – لما لطابع اقتصادات هذه المنطقة الريعي النفطي بافرازاته الاستهلاكية من أثر في طفح مثل تلك الظواهر أكثر من سائر من عامة الأقطار العربية، وقد تحولوا إلى فئتين من اليسار العربي عامةً والخليجي بخاصة:

الأولى: وهي التي باتت لا تدير ظهرها فقط لكل مُثل وأفكار الاشتراكية التي كان تؤمن بها سابقاً، بل باتت لا تتورع من تسخير أقلامها وتصريحاتها كمعاول هدم لتلك الأفكار التقدمية، إما بدوافع نفسية انتقامية إنهزامية جراء الانكسار الراهن لليسار عبر جلد الذات بقسوة تتجاوز كل حدود ماهو متعارف عليه من مفاهيم المراجعة والنقد الذاتي، أياً تكن شدتها أو درجة صراحتها المتناهية، ودون تقديم أي بدائل للمساهمة في رسم معالم الطريق الجديد للنضال في الظروف المستجدة من أجل تهيئة صبورة ذات نفس طويل للأرضية الملائمة لبناء الاشتراكية وذلك عبر تدرج مدروس لمراحل تحقيقه في الظروف الملموسة الجديدة البالغة التعقيد، ودون أن يقدموا أنفسهم أيضاً تحت راية نضال جديدة ترفع أفكاراً وشعارات تندرج تحت مفاهيم العدالة الاجتماعية بديلةً عن الفكر الاشتراكي السابق الذي كانوا ينتمون إليه وباتوا ينتقدونه، فتكون النتيجة أن تقدم هذه الفئة

عملياً – بوعي منها أوبدون وعي – خدمة مجانية لأعداء الفكر الإشتراكي بكل روافده، متجردة بذلك من أي دلالات ملموسة لتبنيها قضايا الفقراء والدفاع عن مصالحهم.

الفئة الثانية: وهي تتكون أيضاً من أفراد أو مجاميع من بقايا اليسار المتنكرة بذرائع شتى للأُطر التنظيمية اليسارية الجديدة القائمة، سواء بمسمياتها السابقة في بعض الأقطار العربية أو بأشكالها الأطرية الجديدة في بعض أقطار عربية أخرى تحت مسميات مستحدثة تتوائم مع شروط وظروف العلنية؛ فالمتتبع لمواقفها سواء في الصحافة أو في المحافل والمجالس والمنتديات يمكنه أن يلحظ بسهولة ما تعاني منه من حالة انفصام سياسي فعلي في مواقفها ، فهي من جهة إذ ما فتئت تتمظهر بالاعتزاز بانتمائها للفكر الإشتراكي ولسان حالها يقول بأنها مازالت «ماضيةً على العهد في الطريق النضالي»، فإنها من جهة اخرى لا تتورع ليس عن ممالئة السلطة العربية القائمة فحسب، بل وتجدها مستعدة أن تناكف من تختلف معهم من يسار كانت تنتمي إليه سواء بأُطره السابقة أو بأُطره الجديدة ، بحجج مختلفة للابتعاد عن العمل النضالي، وتضع على رأس المهام النضالية المنتصبة أمامها، إن لم تكن المهمة الوحيدة، قضية محاربة قوى الإسلام السياسي العربي، ومزيحة بذلك نهائياً من اهتماماتها قضايا الطبقة العاملة الراهنة وعامة الكادحين المسحوقين وفئات الفقراء والمهمشين دون أن نلمس أي اكتراث من جانبها بتفاقم أحوالهم المعيشية طبقياً، دع عنك ابتعادها عن تناول القضايا المؤثرة عليهم، كقضايا الفساد والضرائب وارتفاع الأسعار وتدني الأجور إلخ، فهذه كلها قضايا باتت لديها مسائل هامشية لا ترقى إلى اهتمامها بتلك القضية النضالية الوحيدة المقدسة لديها والتي نذرت نفسها لها ألا هي النضال ضد الإسلام السياسي .

من نافلة القول إن كلامنا هذا لا يعني البتة أن لا يعبّر اليسار عن اختلافه مع قوى الإسلام السياسي فكرياً وفي أي مواقف سياسية راهنة تصدر عنها، تتباين الرؤى حولها تبعاً للحالة التي تستدعي ذلك، لكن أن تكون هذه المهمة هي شغل اليسار الشاغل بمناسبة وبدون مناسبة، أوالقضية النضالية الملحة الوحيدة المنتصبة أمامه دون سواها من قضايا نضالية طبقية متشعبة ومتداخلة، وعلى رأسها تدهور أحوال الطبقة العاملة وعامة الكادحين والطبقات المسحوقة والمهمشة، فهذا ما لا يمكن فهمه البتة، من ثم فإن مثل هذه المواقف اليسارية، العربية منها عامةً والخليجية بخاصة، لا تعني عملياً سوى خذلان الطبقة العاملة بل والتجرد من أي إحساس إنساني – لكي لا نقول سياسياً طبقياً ماركسياً – لآلام الفقراء وهمومهم الآخذة في التفاقم في وقتنا الراهن بصورة مريعة.

واذا كان الشيء بالشيء يُذكر فلا يسعنا ختاماً إلا أن نرفع القبعة إجلالاً لذكرى أولئك الرواد الروس الأوائل من النخبة الأدبية التي كانت تنحدر من الطبقات الارستقراطية والإقطاعية خلال القرن التاسع عشر في أول بلد في العالم شيّد تجربة إشتركية في تاريخنا الحديث، بكل ما عليها من إخفاقات وأخطاء قاتلة وبكل مالها من منجزات عظيمة لا ينكرها إلا جاحد في تحقيق حياة اجتماعية معيشية كريمة اجتماعية للعمال والفلاحين والفقراء لم تتوفر إلا في الدول الاشتراكية السابقة، فلم يكن أولئك الروّاد الروس الاوائل قد ذاقوا مرارات الفقر، ولم ينتموا للفكر الإشتراكي العلمي، ولم ينحدروا من الطبقات الفقيرة، بل كانوا مرفهين بحياة رغيدة ومع ذلك لطالما أرّقتهم وأوجعت قلوبهم وضمائرهم الإنسانية أوضاع وحياة الفلاحين وسائر المعدمين من عمال وكادحين وفقراء في بلادهم وشهدوا بجور الطبقات العليا التي كانوا ينتمون إليها، ومن ثم ترجموا أحاسيسهم بعذابات هؤلاء البؤساء بما عبّروا عنه في أعظم ابداعاتهم الأدبية من شعر ومسرح ورواية وخلافها، نذكر منهم ،على سبيل المثال لا الحصر، الروائي العظيم تولستوي، والكاتب غوغول، والشاعر بوشكين وغيرهم.

**ظواهر طفحت على سطح حياتنا السياسية والإجتماعية العربية خلال العقود القليلة الماضية**

(قف)

# المجتمعات العربية
# وإشكالية المنازعات الأهلية

هناك عبارة شائعة في علم السياسة، مفادها أنه لكي تكون قارئاً سياسياً جيداً، عليك أن تكون أولاً قارئاً تاريخياً جيداً، وهي مقولة تصدق إلى حد كبير على دراسة واقع المجتمع والدولة في الوطن العربي المعاصر.
فمن غير الحكمة والموضوعية أن تتجاهل – ونحن ندرس الإشكاليات المجتمعية العربية الراهنة...تاريخاً طويلاً من (الفتن) والاضطرابات والمنازعات الأهلية والداخلية. قبل أن تتدخل القوى الاستعمارية والمخابرات الأجنبية لتؤججها او لتستغلها او حتى لتختلقها بأساليب وألاعيب وحيل مختلفة في العصر الحديث. هذا ما كتبه د. خلف جرّاد في جريدة (النور) السورية.

فهد المضحكي

وإذا كانت العودة إلى (جـذور) النزاعات الأهلية في الدول العربية وتاريخها لا تمثل اهتماماً بحثياً اكاديمياً منفصلاً عن الواقع العربي المعاصر، كما يقول الكاتب، فإن ذلك يعود إلى ما أثبتته تجارب البلدان العربية في العصور الأخيرة من ان هذه الصراعات ما زالت تعيد انتاج ذاتها بأشكال وتجليات مختلفة وأحياناً بأشكال متكررة وهو ما اصبح اليوم سمة المرحلة الراهنة بيت القبائل والطوائف والمذاهب سواء عند انحسار السلطة المركزية أو تحللها أو ضعفها.

وعندما تسنح لها الفرصة بالانبعاث والنهوض في إطار التجربة التعددية الديمقراطية الفتية في بعض الدول العربية بحيث صار الخطر على التوجهات الديمقراطية في تلك الدول منبثقاً من مثل هذه التنافرات الأهلية المتفلتة والمتنامية نحو التنازع والتصادم، إضافة إلى ما هو آت من ممارسات الأنظمة والحكومات القائمة، بل أن تلك الجماعات والتجمعات والتكوينات (الاثنية والطائفية والمذهبية والعشائرية....الخ) ذات التوجهات الرجعية والظلامية والطائفية والمذهبية، صارت تشكل المسوغ والحجة للسلطات الحكومية لقطع الطريق على النمو الديمقراطي المنشود في الدول العربية.

إن الفكرة التي يود الكاتب إيصالها هي أن غياب روح المواطنة وضعف وعي المجتمع والإنسداد الخطير الذي وصل اليه النظام الاجتماعي – السياسي في المجتمع العربي المعاصر بحكم الطائفية والمذهبية والنزعات الاقتصادية الاستئصالية يحوله إلى مجرد ساحة لمجموعات وتكوينات متنافرة، سرعان ما تتصادم مع بعضها في أول امتحان وطني ما يهدد وجود الكيان السياسي – الاجتماعي القائم برمته!

وأمام هذه الإشكالية نجد أنفسنا أمام واقع معقد وهو ما يعرف في علم الاجتماع السياسي ب (الانسداد المجتمعي) الذي يقتضي تحليلاً معرفياً، سواء كانت هذه البنى محكومة او حاكمة رسمية او شعبية في الكم اوفى المعارضة.

وهنا لابد من جهد معرفي بحثي شامل لرد مذهبيات وعصبيات التنازع والتصادم الى جذورها الحقيقية، الاجتماعية بالتاريخية البشرية ونزع غشاوة القداسة المطلقة عن ابصار الذين ولدوا عليها – دون اختيارهم فتغذوا بها في بناهم العصبوية المغلقة فصارت هوية وانتماءا لهم في زمن الهويات والانتماءات الحضارية الكبرى وصار لديهم التنازع والتجادل المذهبي لمثابة تصادم الحق بالباطل.

من المؤكد أن المواطنة لا تستقيم مع الدولة التي تقوم على الأسس القبلية او الأسس الطائفية أو الأسس العنصرية العرقية. ويعود تاريخ ابداع مبدأ المواطنة في اوروبا إلى بداية ظهور الفكر السياسي والقوانين الجديدة في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر حتى قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر إلى مجموعة مبادئ واستنباط مؤسسات وتطوير آليات وتوظيف أدوات حكم جديدة، أمكن بعد وضعها موضع التطبيق تدريجياً تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة السلطة، من خلال حركات الإصلاح المصحوبة بالانتفاضات الشعبية.

إن عملية الإنتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد ومن وضع (التابع) و(الرعية) إلى وضع كامل الحقوق لمك تكن عملية سهلة بل كانت مخاضاً تاريخياً سياسياً ثقافياً عسيراً قطعت فيه رؤوس ملوك وزعماء وسالت على دربه دماء شعوب ويعود الفضل في انجاز ذلك التحول التاريخي إلى أن الناس غي دائرة الحضارة الاوربية (غيروا ما بأنفسهم، من رضا بالتبعية وعدم المساواة إلى أصرار حاسم على المشاركة الفعالة التي تحقق مصالح الناس وتصون كرامتهم.

كما أن القوى المؤثرة سياسياً واجتماعياً وثقافياً هناك استطاعت التوصل إلى قواسم مشتركة شكلت أهدافاً وطنية مشتركة لنضال شعوبها، الأمر الذي سمح بضبط نظام الحكم وترشيده في دائرة الحضارة الغربية، أما العامل الحاسم الذي أرسى أسس المواطنة في دائرة الحضارة الغربية المعاصرة فقد تمثل في إرساء حكم القانون وصولاً إلى المساواة التامة وقد بدأ حكم القانون (في دائرة الحضارة الأوربية) ينتشر ويتسع نطاقه في العصر الحديث عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة، وأصبحت (صحائف الصكوك هي التي تنظم علاقات الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأقل بقدر ما ينظمها السيف، وبهذا التحول الذي تم بفضل تفاعل ثلاثة عوامل هي: الدولة القومية، والمشاركة السياسية، وحكم القانون وبتطور كل منها انتقلت دائرة الحضارة الأوربية من المفهوم التقليدي للمواطنة الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني وجاء تلبية لحاجة الدولة القومية الحديثة ونضال الشعب فيها إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يستند إلى فكر النهضة والتنوير واطروحات حقوق الانسان والمواطن والدعوة لان يكون الشعب مصدراً للسلطات.

ويذلك ترسخ مبدأ المواطنة واقر حقاً ثابتاً في الحياة السياسية واتسع نطاق ممارسته تدريجياً باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية.

# «وردة» بين الإنتصارات والإخفاقات

حميد الملا

"وردة" رواية للروائي صنع الله إبراهيم تروي أحداثا تاريخية عن ثورة ظفار بشكل بانورامي مثير وشائق تمّر بعدة عواصم عربية كالقاهرة وبيروت، مسقط و صلالة، صنعاء وعدن لتكون النهاية في رمال الربع الخالي، يشدّك في هذه الرواية كثرة أحداثها وتنوع مساراتها وتجذبك تلك الأحداث لقراءتها ساعات طوال دون ان تفكر في أخذ قسط من الراحة، وبينما أنا أقرأ هذه الرواية باستمتاع قلّ نظيره قفزت الى ذهني تلك المرحلة من الدراسة الحزبية في جمهورية اليمن الديمقراطي قبل الوحدة مع اليمن الشمالي، حيث ابتعثنا، أما وزميل آخر، في العام 1978 من قبل جبهة التحرير الوطني البحرانية، ثم بقيت وحدي عاماً كاملاً في المدرسة وتحت إشراف مدرسين من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية، بعد أن ترك زميلي الدراسة وعاد هرباً من الوضع الصعب .

في تلك الفترة من حماس الشباب المتوثب دوما للجديد وفي حقبة انتصارات اليسار وسطوع نجم الاتحاد السوفيتي والاشتراكية كنا نطل على العالم مأخوذين ومأسورين بالحقيقة المطلقة لانتصار الاشتراكية في جميع أرجاء المعمورة، كانت حركات التحرر العربي بما في ذلك بمنطقة الخليج في صراع شديد بين أن تتبنى الاشتراكية العلمية أو اشتراكيات بمقاس تلك الأنظمة من ناصرية أو بعثية أو غيرها .

وأنا أقرأ الرواية استعدت مشهد تلك الفترة من عام 78 والأحداث الدموية بين التيارات المتصارعة في الحزب الاشتراكي اليمني والقصف المتبادل بين تلك الأطـراف ونتيجة لتلك الأحـــداث الـقـريـبـة من سكننا في منطقة التواهي، اضطررنا للهرب من السكن الداخلي وتقطعت بنا السبل لنهيم على وجوهنا باتجاه خـور مكسر وهـو حـي من أحياء عدن متخطين سلسلة من الجبال حيث كـان القتال على أشدّه بين تيار الرئيس سالم ربيع على (سالمين) ومناوئيه مما خلف العديد من القتلى والجرحى.

يذكر صنع الله إبراهيم في رواية ( وردة ) تلك الأحداث المؤلمة والخسائر البشرية والمادية الناتجة عن تلك الصراعات وما خلفته من دمار ترك بصماته لاحقا في جولة اخرى أكبر وأشنع وأشد من الصراعات الحزبية السابقة، وهنا يذكر صنع الله إبراهيم: "فقد شهدت الشهور التالية استعدادات محمومة من كافة الأطراف، المحلية والخـارجـيـة لجولة جديدة، استخدمت فيها كافة الوسائل من الذهب إلى العصبية القبلية والمناطقية" .

يسرد صنع الله إبراهيم بأمانة تلك الأحداث والأحداث الاخرى الواقعة في بلدان عربية اخرى ويطوف بحرفية الراوي الضليع ليصنع نصا واقعياً عن تلك الفترة، فترة المد اليساري والتحرر الوطني.

شهلا أو(وردة) هي تلك المناضلة العمانية الجميلة الذكية، تلك الفتاة الجريئة والمغامرة ايضا تقود الثورة باقتدار تنتصر احيانا وتفشل أحيانا اخرى ولكن تظل حاملة بندقيتها بيد وقضيتها باليد الاخرى، تحارب الفقر والجوع والتخلف وتنتصر دوما للفقراء والمعدمين مستشهدة باستمرار بمقولات تشي جيفارا. وردة تلك الفتاة الفاتنة أصبحت أسطورة وأيقونة ومثال لبقية المناضلين ممتلئة بالطموح والأحلام سارت بثبات، بقوة، بإرادة اصطدمت بالواقع المر، بالأوهام ، بالرغبات، وباللا معقولية .

بأسلوب جميل وبأمانة المؤرخ ايضا يكرّس صنع الله إبراهيم مدونته تلك ويحفظ للتاريخ صنيعه وللشخوص ادوارهم وقرن كل ذلك بمصادر موثقة وبلقاءات ميدانية بشخوص تلك الفترة .

كل ما يمكن قوله عن رواية "وردة" هو أن الراوي طاف بعدة بلدان عربية وأجنبية واختصر لنا عدة احداث ونكأ جراحا لزمن جميل كان فيه اليسار متصدرا الساحة السياسية ولم تكن الأحزاب الدينية الطائفية ذات وجود يذكر، وكان لتحولات العديد من الأحزاب من ضفة لأخرى مكان فى تلك الفترة من التاريخ السياسي للمنطقة العربية، جمع كل ذلك بأسلوب رائع في كتاب جامع ورواية واحدة .

صنع الله إبراهيم صنع لنا تحفة فنية واقعية لم نجد مثيلا لها من الفن الواقعي سوى رواية (وليمة لأعشاب البحر) للكاتب السوري حيدر حيدر حيث يمكن القول بأن صنع الله إبراهيم استطاع أن يوظف رواية "وردة" سياسيا بدقة وابـداع من خلال تسجيله للحياة اليومية لوردة .

الإبداع تتلمسه في طريقة العرض والسرد والأسلوب المتمكن من أخذ ناصية الحدث وصياغته في جمل معبرة عن حدث ما في مسقط أو صلالة، في انتصار هنا وإخفاق هناك، في انقلاب في العراقً وهزيمة في مصر ، في إعدام للشيوعيين في السودان، في تحالف للشيوعيين العراقيين مع البعث ... إلخ

كل ذلك وأكـثر استطاع الـراوي ان يطوف عليه، مقدماً بذلك إحدى الـروايـات المميزة في مجمل ابـداع الكاتب نفسه، وفي المنجز الروائي العربي عامة.

# بطل التِّنس الذي صار شاعراً

من عادة المغاربة أن يطلقوا إسم محمد على واحد، على الأقل، من أبنائهم في العائلة الواحدة، فإن أرادوا إطلاقه ثانية على ابن ثانٍ سموه محمد الصغير، و إن تكرر قد يكون محمد الشريف، أو محمد رضا أو غيره من الأسماء المركبة التي تبدأ بمحمد. يفعلون ذلك تبركًا باسم النبي محمد عليه الصلاة و لسّلام. أحببت هذه الحكاية جدا، حين عرفتُ سرّ تسمية الشاعر التونسي محمد الصغير أولاد احمد بهذا الإسم، ولكني أحببت أكثر سيرة حياته المختلفة وعنفوان شخصيته، وتميّز لغته الشعرية التي منحته مكانة مرموقة بين شعراء تونس وشعراء المنطقة المغاربية، بل إن لأولاد أحمد وزناً خاصاً في الشعر العربي المعاصر، ليس كشاعر فقط بل كمُنظر للشعر، وقائد فكري استطاع أن يشكّل الوعي التونسي لأجيال كاملة من القراء الذين اتخذوا فعلا من شعره نبراسا لطريقهم، وبصمة لهويتهم، وشعارا لنضالهم.

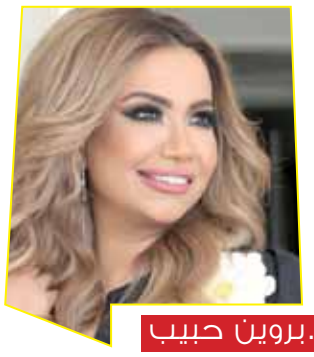

د.بروين حبيب

سيرة أدبية صاخبة امتدت على ثلاثة عقود، تخلّلها القلق والمنع والفرح والتمرّد، امتهن فيها أولاد أحمد معاني جديدة للصعلكة الشعرية، معلنا الخروج عن سلطة الملوك والرؤساء ورجال الدين ليجعل من الشعر حالة احتفاء دائمة بحرية الإنسان.

"شاعر مفرد في صيغة الجمع"

«أنا مفرد في صيغة الجمع» هكذا يُعَرِّف اولاد احمد عن نفسه مستلهما العبارة من الشاعر السوري أدونيس ويحيل من خلال هذا الإقتباس إلى إسمه المركب، ولقبه الذي يحمل في طيّته قبيلة من الأولاد.

محمد الصغير أولاد أحمد، شاعر إحتفت به الدولة والشعب التونسي مؤخرا في سنويته الأولى بشكل مهيب لم أتوقعه، ذلك أن الشمال الأفريقي مجحف في حق أبنائه أكثر من غيره من مناطق العالم العربي وخارطة الأدب العربي، مجحف أكررها، ويضيع عند تنظيم مناسبات ضخمة كهذه، وفي الغالب تحضر الفوضى ويغيب التكريم المرجو، وهذا موضوع آخر يستحق أن أتحدث فيه باسهاب في فرصة أخرى، من خلال تجربتي التي أعتبرها واسعة بعد أن شاركت في احتفالات وتظاهرات ومؤتمرات وملتقيات لا تعد ولا تحصى على المستوى العربي كله.

تونس التي رأت نفسها في ابنها محمد الصّغير أولاد أحمد وعرفت مكانته وعلوّ شأنه، نظّمت له إحتفالية أسطورية، لن أقول أني لم أر مثيلا لها، لكنها كانت تشبه أولاد أحمد، وكانت منظمة كما يتمنى لو أنه حي يرزق، رأيت ذلك في عيني "زهو" زوجته، ورأيت الكثير الكثير في عينيها، و لست مبالغة إن قلت إني رأيت عينيه تنظران إلى الحاضرين من خلال عينيها.

شهد الإحتفال معنا، حضر الأماسي الجميلة وكان رفيقا لنا حيثما رحنا و جئنا، حتى أني صدّقت مقولة قديمة تقول أن الميت لا يموت تماما بل يتحرر من جسده وينطلق حيث يريد.

في بيته بين أشيائه الثمينة التي لا تقدّر بثمن، وقفت زهور وبكت، أشارت إلى غصن الزيتون الصغير الذي أحضره من فلسطين، إلى كتبه، قبعاته، أقلامه وأوراقه، قصائده الثمينة كالألماس، وحدثتني عن قصّة إعجاب طويلة كللها الحب بالزواج. تقول أن الصدفة جمعتهما، وقد صدّقتها، أولاد أحمد شاعر لا يركش خلف تنانير النساء كما عهد النّاس الشعراء.

إنّه شاعر الإرادة كما يلقبه جمهوره، وفيٌّ لنفسه و لأدبه، لم يحد عن ذلك الخط المحترم الذي رسمه لنفسه لا حين كان نجما ولا حين بلغ محطّة القطار الأخيرة وكتب قصيدته " الوداع"...

انتصر وعيه منذ أن قرر أن يمشي مسيرة الشعر كلها بأنفة و كبرياء عظيمين.

بطل التّنس الذي عشق الشعر، يشبه حكايةً يونانية قديمة خرجت من إحتفالات الأولمبياد، و من ذلك الزمن الذي كانت فيه اللياقة البدنية و المنافسات الرياضية توأما للشعر.

كان مشروعه أن يكون أديبا لا متأدّبا، وقد أدهشني شخصيا بهذا المصطلح حين وصف المتأدبين الذين يكتبون من أجل أن يرضوا المجتمع وينسجموا مع المفاهيم العامّة ليبقوا تحت أضواء العامّة، وكيف يتحولون إلى منافقين بامتياز. و هم في حقيقة الأمر خاضعون لبيئتهم الحاضنة، بعيدون كل البعد عن دورهم النّقدي. لخّص كلامه هذا معتمدا على إحدى نظريات غرامشي ليُصنّف نفسه في خانة الأدباء لا المتأدبين. وأعتقد أنّ تاريخه العاصف العظيم يشهد له بنزاهته، بدءا بالبيئة الفقيرة، القاسية، البائسة التي خرج منها إلى مغامرته ورحلته التعليمية الطويلة إلى السجن الذي حاول تكميم فمه، إلى صموده، ومثابرته، نضاله منذ كان طفلا. متمسكا بطموحه منذ أقلع من قريته إلى أن بلغ جامعة رامس بفرنسا وحصوله على شهادته في علم النّفس.

نرى عظمته حتى في وقفته المميزة وفي صوته الحاد كالخنجر الحنون كندف الثلج ، المبحوح بحّة المظلومين وهو يلقي الشعر فتبقى الكلمة عالقة في الفضاء كمصباح، المصباح لا ينطفئ، و لا صوته ينطفئ أيضا، تلك الرّنّة الأبدية بقيت إلى اليوم في أذني وحين قرأت، وقُرئ شعره أمامي لم أسمع سوى صوته، الحاضرون أيضا انتَباهم نفس الشعور وتونس تحيي ذكراه بمسرح متوقّد بنجوم الشعر و الفن.

خلال هذه الإحتفالية حضر أولاد أحمد الغائب الحاضر، من خلال محبيه، وزارة الثقافة، جمعية تونس الشاعرة، و كل الأحبة الذين منحوني فرصة أعمق لإكتشاف تونس وإكتشاف أولاد أحمد مجدّدًا، إكتشفتُ مبدعين عزفوا وغنوا ورسموا من وحي قصائده، ومن بينهم مهدي شقرون، الذي بفضله سمعت عودا يقول الشعر تماما كاولاد أحمد، حتّى تساءلت هل كانت أوتاره الصوتية أوتار عود؟ أبدع العازف ليلتها حتى أقشعرت أبداننا، ورفرفت قلوبنا عاليا في السموات وعانقت روح شاعرنا، وأمطرت عيوننا وأصابع العازف لا تكف عن مغازلة مواطن الحب والحنين فينا ومواضع الفقدان.

إكتشفت حناجر تردد غيبا "نحب البلاد كما لا يحب البلاد أحد..." اكتشفت لوحات ورسامين احتفوا بقصائده، عبد الرّزّاق حمودة نموذجا.

إنتصر الشّعر وانبثق أولاد أحمد حتى من شقوق بيوت تونس. جرف على مدى أيام وليالي سكون مدينة الياسمين و لم يعد يسمع في فضاءاتها غير هدير شعره...

أماسي باذخة على بساطتها، جمعت شعراء من تونس ومن خارجها وأحبة الشاعر من كل أصقاع العالم العربي والغربي، مأدبة للكلمة الطيبة جمعت الطيور الشبيهة ببعضها بعضا. و قد تأكد لي أن جمهور أولاد أحمد كما أخبرني ذات يوم يفوق أتباع الأحزاب السياسية...!

الشاعر المعارض على منصّته الحرّة جمع المعارضين الذين يقفون في صف النقد لا في صف رجال السياسة، ولعل أكثرهم نجومية محمود حميدة ، والذي يحلو لي أن أصفه بالصّقر الحرّ، قرأ شعر أولاد أحمد، وآخ على تلك القراءة، و آخ على محمود حميدة وتواضعه متجاوزا هالات الضوء المغرية ...وآخ على كل ما قُدِّم وبرع مقدموه في ذكراه.

كل شيء استحق الوصف، و لكن ما عساني أقول وهذا المقام يضيق لذكر الأسماء كلها و اختصار ما حدث.

حملت تونس في قلبي، زهور، أولاد أحمد، وكل أصدقائي هناك، ومع تلويحة الوداع رنّ صوته في رأسي وهو يقول: «لم أسمع عاشقين يقولان لبعضهما شكرا» ...فقط عناق وشوق عارم يربطني بالهناك وعدت إلى عشي في دبي.

## «على كل أمرئ أن يجد شرقه»

# الشـــرق مـــن منظـــور فـــرنســـي

**بقلم : ا.د**

لم تكن فترة بعد الحرب العالمية الأولى بمنأى عن شرارت الأزمة الفكرية والسياسية والأدبية التي عقبتها، فالشجارات والثورات والحروب الأهلية التي عصفت بأوروبا نجحت مع الأسف في القضاء على تباشير فجر جديد أكثر نهضة. كان وضع الكتّاب الفرنسيين ينمّ عن قلق شديد ويكسوه الانكسار والعبوس، فقد كان البعض يقول: «أين نحلق بالأدب وأوروبا تتخلى عن نهضتها الفكرية باتجاه الانقسامات؟»

**لحسن الحظ، لم يستسلم جميع الكتاب الأوروبيين لفوضى الأزمات لوجود مجموعات أدبية وفنية رافضة للرأسمالية والبرجوازية، حيث نتج عن الحرب ولوج الحركات الطليعية أو ما ينضوي بالفرنسية تحت مسمى (Les mouvements d'avant–garde). لم تستنكر تلك المجموعات وضع النظام السياسي الحاكم للبلد وحسب، وانما الحضارة الغربية بأكملها التي كان يعدها الطليعيون مريضة، لا وبل في حال احتضار.**

**من هنا أتت الحاجة الى نهضة من نوع آخر والى تأسيس جديد لأوروبا. بدأها الطليعيون بالاعتراف بمرض القارة ومعاتبتها على الإهمال، حيث احتل شعور تراجع الفكر والأدب الأوروبيين، أكثر من أي وقت مضى عناوين كتب المفكرين مثل: تدهور الحضارة الغربية لأوسفالد شبينغلر (1918–1922)، العصور الوسطى الجديدة لنيقولاى برديائف، (The Temptation of the West) لأندريه مالرو (1924)، دفاع الغرب لهنري ماسيس (1927). بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بأزمات الغرب، ولجأ البعض الآخر من المفكرين الى الشرق كمصدر للتجديد الأدبي والفلسفي، باعتباره الوجه المخفي للغرب، أو الوجه الجميلً الذي لم تكن اكتشفته بعد، فكان "إحياء آسيا" و"الشرق والغرب" لرنيه غروسيه (1924)، و"أزمة العالم الحديث" لريني غينون(1927).**

**لقد أبدى الطليعيون من الأدباء والمفكرين، شأنهم شأن المفكرين البعيدين عن الحداثة اهتماماً شديداً بما يتميز به الشرق من فكر وأنظمة في سبيل التوصل لعلاقة جديدة بين الوجود والكتابة. يكفي علينا من أجل ارضاء هدف المقال الاستشهاد بالكاتبين الفرنسيين لويس أراغون وبيير دريو لاروشيل، صديقا الشباب في الثورة على سياسة زمانهما والبحث عن آفاق أدبية جديدة. اتحدا في الثورة، وافترقا في الخط السياسي، حيث كان أراغون أحد أهم رواد الحزب الشيوعي، عندما كان دريو لاروشيل محسوبا على الحزب الشعبوي الفرنسي ذي النزعة الفاشية، ومع كل ذلك، اتفق الاثنان على أن يحتل الشرق بوصلة قلمهما حين تجنح السياسة إلى خنق ابداعهما الفكري.**

**يعد لويس أراغون أحد أعظم ممثلي هذه الحركة الطليعية بسبب انتمائه للمفكرين السرياليين ذوي الطابع الثائر على أنماط الكتابة القديمة والمائل إلى التعبير عن واقع اشتغال الفكر بواسطة اللاوعي. في محاضرة ألقيت في مدريد عام 1925 قال أراغون: "سنكون محقين في كل شيء. وسوف نبدأ بتدمير هذه الحضارة العزيزة عليكم، حيث أنتم مسيرون مثل الأحافير على الصخر. أيها العالم الغربي، حكم عليك بالإعدام. نحن هزيمة أوروبا ... أتمنى أن يستجيب الشرق بعظمته لأصواتنا المستنجدة. سوف نزعجك وننكد عليك أيها الغرب. جميع المتاريس ستكون جيدة، جميع العقبات ستوظف لتحول دون سعادتك المشؤومة".**

**لقد تبع هذا التحدي الشجاع للغرب استنجاد سياسي وأدبي للشرق الذي أصبح وسيلة أراغون الاستفزازية والممتعة. مع صعود الفاشية، أصبح أراغون عضوًا بارزًا في الحزب الشيوعي وكاتباً لامعاً في مجال الروايات الواقعية، إلا أن الشرق لم يفارق أشعاره وخاصة في قصيدة "مجنون السا" الصادرة عام 1963، والتي شكلت اعادة كتابة لحكاية "مجنون ليلى" في زمن نهاية العصر الأندلسي.**

**في هذه القصيدة الرائعة، استعار أراغون نماذج شعرية عربية مدعمة لحديث الحب. كان المشرق بالنسبة للعديد من الكتاب ملاذاً جميلاً حامياً من الواقع السياسي الساحق، فقصيدة أراغون ليست بتاريخية، تحكي نهاية الإسلام في الأندلس وإنما قصيدة رمزية. المواجهة بين المسيحيين والمسلمين وصعود التعصب هي طريقة رمزية لتمثيل الواقع السياسي المعاصر لحقبته. وإلى جانب السياسة، نجد في القصيدة شيئاً من التصوف البعيد عن الروابط السياسية، وكأنما أراد أراغون أن يقتدي بالكاتب الفرنسي شارل بيغي في مقولته: "كل شيء يبدأ بالتصوف وينتهي بالسياسة".**

**لم يسعَ أراغون والكتاب المهتمون بالشرق الإسلامي من خلال كتاباتهم إلى إيجاد أنظمة فكرية سياسية لإتباعها في الغرب وإنما إلى علاقة جديدة مع الحياة، تكون معادية للسياسة. وهو أمر متناقض بالنسبة لكاتب مثل أراغون الذي انخرط بشكل عميق في السياسة، حيث أن مفاهيم الحب والسياسة لا يجتمعان سوية في العادة.**

**من المثير كذلك قراءة سيرة الكاتب بيير دريو لاروشيل الذي سار على درب مشابه لأراغون، لكنها كانت ذات نهاية درامية. لقد كان بيير دريو لا روشيل أحد أهم مؤسسي الحركة الطليعية الأولى. أصبح فاشيًا في ثلاثينيات القرن العشرين ووظف كتاباته لصالح نشر مبادىء الفاشية. بالرغم من كل ذلك، كان شأن دريو شأن أراغون في حبه وانجذابه للشرق. أراد دريو أن يصبح مؤرخًا للأديان الشرقية، إلا أنه على عكس صديقه السابق، لم يستطع كتابة تحفة بعظمة «مجنون إلسا» بسبب قساوته السياسية، التي جعلته يرتطم بحائط ، حاصره سياسياً حتى أدى الى انتحاره.**

ترجمة:
سوسن حسن

# الأم

ما نظرت إلى عينيك إلا وتهيأ لي أني أضع مشطَي كفيَّ عليهما، حتى لتشعرين في عينيك بحرارتهما، وأشعر أنا بوخز رموشك. ما نظرت إليهما إلا وتهيأ لي أن دمعتين ساخنتين منهما انزلقتا بين كفي وخديك، حتى ترتجف كلمة في مغارة من الدويّ المجهول، وترتعش يد وعينٌ ودمعة كأنما معبداً قد انهار، أو إلهاً سقط مترنحاً بعد طول وقوف.

ما نظرت إلى عينيك، إلا وعضضتُ ذيل الصدى الخشن، ووقفت على رأس طويّ منسي، شاهقاً متزفراً، وناظراً نحو الفراغ، أو نحو صورتي منعكسة فيه، باحثاً عن وجهك البعيد، في عيني الغائمتين بالدمع

مهدي سلمان

# بطاقتي حمراء

هدى الطائي

كفى
دعيني اعلن بوحي
على صدى الاصوات
دعيني اعلن بوحي
ودعيني ارفع بسملة
باسمك في ساحة التحرير
دعيني ازرع مرج صغير
لكل المتاوهين بعشقك
لكل محافلك
لينساب الكون على مواكب
ساحة التحرير
كم سئمنا الانتظار
خلف حمم النداءات
كلما مر موكب
باعد بينك وبين عاشقيك
دعيني الان اعلن بوحي
واحمل بطاقتي الحمراء
لتجنح رعشة الليل الاخيرة
وقد ران ضباب مشبّع بالحتف
دعيني اعلن بوحي
لاحباءنا المنسيين تحت الارض
ونحن نعانق ارصفة
القرارات الصعبة
والزمن الكاسر

وترهلات النهار
فوق خرائط الزمن
ما احوجنا ان نجيد تقوانا
كي تسقط ثمار البوح
هادر هذا الجرح
يتهجد بمكائده موتا تباعا
(قري مياها )
فقد اتقنت الطلقة الاولى
هي الطلقة الاولى
في معراج فجرك المشرق
حين يهدي سماءنا قرابين
بتضحيات قديسين وانبياء
انتحالا لنبي يصلي عوضا عنا
فكلهم صلوا هنا
شيت وابراهيم وابوهم ادم
واكلوا من خبزنا
علمونا السجود للرب
لكنهم فارقونا
بطاقتي الحمراء
اعرج بها الى الافق
المتربص بالنار
لتندلع القيامة
فمدينتي يغلفها الصبر وغفلة النبوة

# أريكة صامتة

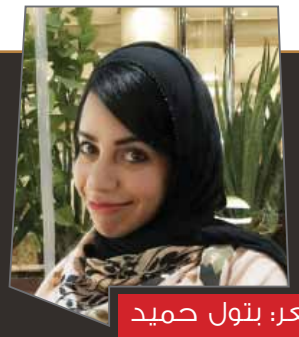

شعر: بتول حميد

لا شيء يستدعي فيْء النور في العتمة
هزيلٌ ضوءُ الأيام في ذاتي..
مدّ وجزرٌ يموج العمر في عدمه
سفينة باكية ..
لا أبحث عن حبل مرساتي..

صوت النوارس
شفق السماء
أنفاس الغريق الأخيرة:
غروبٌ يتحيّن صمت آهاتي..

أنا لا أريدك بحراً
أغمس قلبي في قلب سحنته
أريدك غرقاً لا يحصي نبض أمواتي
.
..وأنت تتمنى الموت
يموت كهلٌ وحيد في دار المسنين
استند على أريكة صامتة
ولم يستمع أحد لضجيج ذاكرته

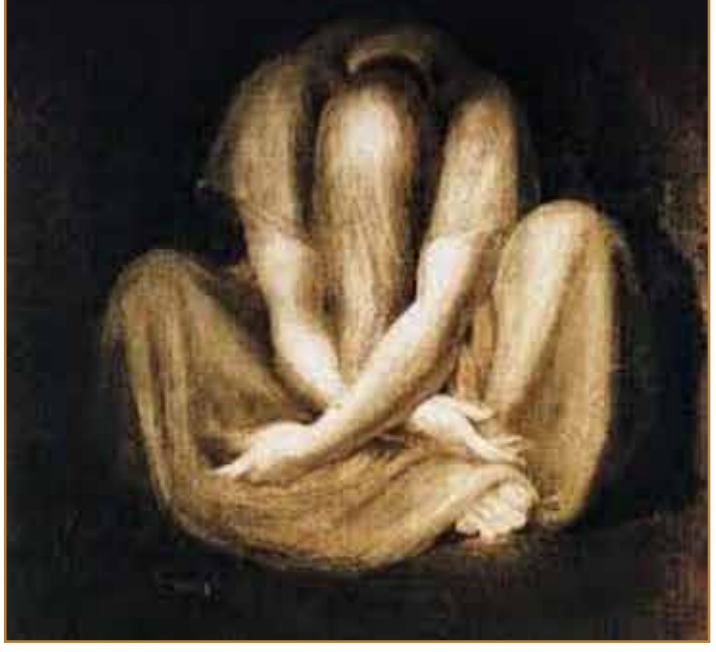

## العَيش ضمن التنوّع (٣– ٣)

# حول الخوف من الآخر والقلق على الذات

وبتعبير آخر، يبدأ الجهاديون رحلتهم في البحث عن شيء أقل تحديداً بكثير: الهوية والمعنى والاحترام. وبالطبع ليس هناك جديد في بحث الشباب عن الهوية والمعنى. والشيء المُختلف اليوم هو السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه هذا البحث. نحنُ الآن نعيش في مجتمع أكثر ذرية من الماضي؛ في عصر يشعر فيه الكثير من الناس بفك الارتباط مع المؤسسات الاجتماعية السائدة والتي غالباً ما تبدو فيها الخطوط الأخلاقية غير واضحة والهويات مُشوّهة. في الماضي، ربما أدى عدم الرِضا عن التيار الرئيسي إلى انضمام الناس إلى الحركات من أجل التغيير السياسي، من مجموعات اليمين المتطرف إلى منظمات الحركة العُمالية إلى الحملات المُناهضة للعُنصرية. مثل هذه المُنظمات ساعدت في إعطاء المِثالية والتظلم الاجتماعي شكل سياسي، وآلية لتحويل الاستياء إلى وقود للتغيير الاجتماعي.

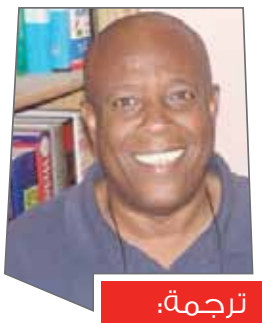

ترجمة:
غريب عوض

بقلم:
Kenan Malik

واليوم، تبدو غالباً مثل هذه الحملات والمنظمات لا وجود لها كمؤسسات للتيار الرئيسي. إن الذي يُعطي الاستياء المُعاصر ليس السياسة التقدُمية، كما قد فعلت في الماضي، بل سياسة الهوية. وعلى مدى ثلاثة العقود الماضية شجعت سياسة الهوية الناس على تعريف أنفُسهم بشكل مُتنامي في مُسميات عَرقية أو ثقافية.

وفي الوقت نفسه، كما لاحظت بالفعل، أدت السياسة الاجتماعية إلى تفاقم هذه التوجهات، حيثُ ساعدت في خلق مجتمع أكثر تجزؤاً وأكثر قَبَلية.

مُنذُ جيل مضى، ربما كان المُسلمون "المُتطرفون" اليوم أكثر علمانية في نظرتهم، وكان من المُمكن أن يُعبر تطرفهم عن نفسه من خلال المنظمات السياسية. ولكانوا قد اعتبروا إيمانهم مُجرد حبلاً واحداً في نسيج مُعقد لهوية الذات. إن الكثيرين، ربما معظمهم، المُسلمين لا زالوا يعتبرون أنفسهم كذلك. ولكن هناك أعدادٌ مُتزايدة ممن يرون أنفسهم كمُسلمين بالمعنى القَبلي تقريباً، والذي من أجلهم أعطا ثراء نسيج النفس الطريق أمامه لِكُل عباءة الإيمان الأحادية اللون.

غير أن معظم الجهاديين المحليين تربطهم علاقة غريبة بالإسلام. فهم على وجوه شتى بعيدون عن المجتمعات الإسلامية كما هو حالهم مع المجتمعات الغربية. أغلبهم يستهجن عادات وتقاليد والديه، ولا يكترثون لأشكال التيار الرئيسي للإسلام، ويعزلون أنفُسهم عن مؤسسات المجتمع التقليدية. وبعد انفصالهم عن جميع المجتمعات الغربية والمجتمعات الإسلامية، البعض منهم يمدُ يده إلى الإسلاموية. ويُلاحظ Olivier Roy، تبني النسخة السَلَفية من الإسلام، لأن السَلَفية بسيطة الفهم (أوامر ونواهي) ولأنها نفي إسلام والديهم وإسلام جذورهم'. إنهُ ليس من خلال المساجد والمؤسسات الدينية وإنما من خلال الإنترنت Internet حيثُ أكتشف مُعظم الجهاديين عقيدتهم ومجتمعهم الافتراضي.

وبمعزل عن الأعراف الاجتماعية، إيجادهم لهويتهم ضمن مجموعة صغيرة تتشكل من أفكار وقيم الأسود والأبيض، مدفوعين بإحساس بأنهُ يجب عليهم التصرف نيابة عن جميع المسلمين، ومُعارضين لجميع أعداء الإسلام، يُصبح من السهل على الجهاديين المتمتعين بالتمني لارتكاب الأعمال الإرهابية واعتبار تلك الأعمال جزء من صراع وجودي بين الإسلام والغرب.

كيف، إذن، ينبغي أن ننظر إلى التنوع؟ لقد تساءلت عن الخوف من التنوع. ولكن لماذا، وكيف، يجب أن نُقدّر ذلك؟

عندما نتحدثُ عن التنوع، إن ما نقصدهُ هو أن العالَم هو مكان فوضوي، مليء بالصِدامات والصِراعات. وهذا كلهُ عمل خير، لأن مثل هذه الصِراعات والاشتباكات هي أساس المُشاركة السياسية والثقافية.

التنوع مهم، ليس في حد ذاته، ولكن لأنهُ يسمح لنا بتوسيع آفاقنا، للمقارنة بين القيم والمعتقدات وأنماط الحياة المختلفة ومقارنتها، وإصدار الأحكام عليها، وتحديد أيهما قد يكون أفضل وأيهما قد يكون أسوء. وبتعبير آخر، إنهُ مُهم لأنهُ يسمح لنا بالاشتراك في النقاش والحوار السياسي الذي بإمكانه بشكل مُتناقض ظاهرياً، المُساعدة في خلق لُغة للمواطنة أكثر عالمية.

ولكن الشيء الوحيد المهم القيّم في التنوع هو المُصادمات الثقافية والأيديولوجية التي يُثيرها والتي هي تحديداً ما يخشاه الكثيرون. وذلك الخوف يمكن أن يأتي في شكلين إثنين. من ناحية، هناك المشاعر الوطنية: الاعتقاد أن المهاجرين يقوضون النسيج الاجتماعي، ويمحون شعورنا بهويتنا الوطنية، ويحولون مُدُننا إلى لاهور صغيرة little Lahore أو كنغستون صغيرة mini–Kingston.

ومن ناحية أُخرى هُناك مُحاجة تعدُد الثقافات، بأن احترام الآخرين يطلب منا قبول طريقة وجودهم، وعدم نقد أو تحدي قيمهم ومُمارساتهم، وإنما بدلاً من ذلك حِراسة الحدود بين المجموعات للتخفيف من المُصادمات والخلافات والمواجهات التي يجلبها التنوع في يقظته.

نهجٌ واحد يُشجع الخوف، وآخر يُشجع اللامُبالاة. نهجٌ واحد ينظر إلى المهاجرين على أنهم الآخر المُختلف، والذي اختلافهم يُشكّل تهديداً للمجتمعات الأوروبية. والنهج الآخر ينظر إلى اختلاف المُهاجرين كقضية ينبغي على المجتمع أن يحترمها ويتعايش معها.

هُناك أحداث قليلة تُعبر بشكل أفضل عن الخوف واللامُبالاة من تداعيات أحداث ليلة رأس السنة في مدينة كولون Cologne الألمانية في عام 2015. يُزعم أن أعداد كبيرة من النساء تعرضن للسرقة والاعتداء الجنسي من قِبل الرجال، الذين وصف الكثير منهم بأنهم من أصل عربي. في البداية حاولت السُلُطات أن تُخفي الحادثة، مُتظاهرة أنهُ لم يحدث شيء. وعندما ظهرت التفاصيل أخيراً كان هناك غضب حتمي.

لم تكن استجابة السُلُطات في البدء نابعة من الخوف من ردود الفعل فقط ومن الجماعات العُنصرية أن تستغل القضية، ولكن أيضاً من الشعور أن مثل هذه الحوادث كانت حتمية في مجتمع مُتنوع الذي في داخله تتصادم القيم والمعتقدات والمُمارسات المختلفة، وكان من الأفضل أن ندع بهدوء 'العرب يكونوا عرب' بدلاً من أن يكون هناك نقاش عام قوي وصعب حول هذه القضية. وعندما بدأت الحقيقة في الظهور تم توجيه الغضب الشعبي ليس فقط نحو الرجال الذين قاموا بتلك الاعتداءات الجنسية، وليس نحو السُلُطات التي حاولت لملمة القضية، ولكن أيضاً نحو المهاجرين بمجموعهم، أصبحوا سبباً للأعتراض على جميع الهجرات إلى ألمانيا. وكلا الرأيين اعتبر المُهاجرين هم الآخر المُختلف، كشعوب تختلف عنا اختلافاً أساسياً، بالرغم من أن الرأيين يختلفان في كيفية التعامل مع المواطن الآخر المُختلف. الخوف واللامُبالاة، اللامُبالاة

والخوف اشتبكا في عقدة مُحكمة.

إن الأمر الذي لم يتصدى لهُ أيٌّ من الطرفين هو قضية التعهد. يتطلب منا التعهد بأن لا نتجنب ناس مُعيّنين الآخر المُختلف بقيمهِ ومُعتقداتهِ ومُمارساتهِ والتي هي حتماً وأساساً تتعارض مع ثقافتنا، وأن لا نكون اللامُبالين بقيم ومعتقدات ومُمارسات الآخرين بإسم 'الاحترام'، وإنما أن ندرك أن الاحترام يطلب منا أن نتحدى، وحتى أن نواجه، تلك القيم والمعتقدات والمُمارسات عند الآخر. إن الاحترام يطلب منا أن نُقيم حِواراً عاماً قوياً مفتوح حول القيم والمعتقدات والمُمارسات التي نطمحُ لها، قابلين بأن مثل هذا الحوار سيكون صعباً، وغالباً تصادُمي، ولكن أيضاً أن مثل هذا الحوار التصادُمي الصعب ضروري في أي مجتمع يسعى أن يكون منفتح وليبرالي.

إن التراجع عن المُشاركة، ربما أفضل ما يُعبّر عنهُ في واحدة من أكثر القضايا تَفَجُّراً في الآونة الأخيرة، وهي حُرية التعبير، ومسألة الموقع الذي يرسم المرءُ فيه الحدود، خاصة في الظروف العدائية. من الجدل العالمي حول الرسوم الكاريكاتورية الدنمركية إلى الذبح الوحشي في مكاتب تشارلي إبيدو، أصبحت مسألة ما هو مقبول وما يجب أن يكون مقبولاً في مجتمع تعدُدي واحدة من الألغاز الحاسمة في عصرنا.

لقد أصبح هُناك قبولاً في العديد من الدول الأوروبية بأنهُ من الخطأ أخلاقياً إهانة أولئك الذين ينتمون إلى ثقافات أو مُعتقدات أو أديان مُختلفة. وإذا أردنا لتلك المجتمعات المتنوعة أن تعمل بشكل سليم، هكذا تستمر المُحاجة، نحتاج إلى إظهار الأحترام ليس للأفراد فحسب، بل للثقافات والمُعتقدات التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد والتي تُساعدهم على الشعور بالهوية والوجود البشري. وهذا يتطلب منا أن نقوم بتقييم الخطاب العام حول تلك الثقافات والمعتقدات، للحد من الاحتكاك بين الجماعات المُعادية وحماية كرامة هؤلاء الذين ينتمون إلى تلك الثقافات والمعتقدات.

وكما قال خبير علم الاجتماع البريطاني طارق مودود Tariq Modood، بأنهُ أذا أردنا للناس أن يشغلوا نفس الفضاء السياسي دون مصادمات، فينبغي عليهم الحد من المدى الذي يُعرّضون فيه مُعتقداتهم الأساسية للنقد. ويبدو أن أحد مُفارقات العيش في مجتمع تعدُدي هو أن الحفاظ على التنوع يتطلب منا أن نترك مساحة أقل لتنوع الآراء.

أنا أخذُ وجهة النظر المُعاكسة. إنهُ على وجه التحديد لأننا نعيش في مجتمع تعدُدي نحتاج إلى أقصى قدر مُمكن من حرية التعبير، لأنهُ من الحتمي والمُهم أن يُسئ الناس إلى مشاعر الآخرين. وهو أمرٌ لا مفر منه، لأنهُ عندما تكون المُعتقدات المُختلفة راسخة عند الناس، لا يمكن تجنب المُصادمات. وبالتحديد تقريباً إن مثل هذه الاشتباكات تُعبرُ عن معنى العيش في مجتمع مُتنوّع. ولذا يجب حلها علانية بدلاً من قمعها بإسم 'الاحترام' أو 'التسامُح'.

وهناك أكثر من ذلك: إن وجود الإهانة هو ليس أمرٌ حتمي فحسب، بل مُهم أيضاً. فأي نوع من التغيير الاجتماعي أو التقدم الاجتماعي معناه أنك تُسئ إلى مشاعر عميقة عند البعض. أو بتعبير آخر: 'أنا لا أسمح لك قول ذلك!' غالباً ما تكون إجابة من هم في السُلطة عندما يتم تحدى سُلطتهم. فإن قبولك بأن بعض الأشياء يجب أن لا تُقال، هو قبولك أن هناك أشكال مُعيّنة من السُلطات لا يمكن تحديها.

إن فكرة الإساءة تُشير إلى أن مُعتقدات مُعيّنة مُهمة للغاية أو أنها تُحظى بتقدير لدى شعوب مُعيّنة لذا يجب أن توضع هذه المُعتقدات خارج إمكانية الإساءة أليها، أو يُستهزأ بها أو حتى التشكيك فيها. إن أهمية مبدأ حرية التعبير هو أنهُ تحديداً يُقدم تحدياً دائماً لفكرة أن بعض القضايا لا يمكن التنازع عليها، ولهذا فهي بمثابة تحدي دائم للسُلطة. بمُجرد أن نتخلى عن حق الإساءة بإسم "التسامح" أو "الاحترام"، فإننا نُقيّد قدرتنا على مواجهة من هم في السُلطة، وبالتالي نتحدى الظُلم.

ومع ذلك، ليست ببساطة المشاعر الإسلامية أو مشاعر الأقلية هي التي يجب أن تتعرض للإهانة. يجب أن تكون المشاعر الأوروبية أيضاً مفتوحة للإهانة. ومع ذلك، غالباً ما يكون أولئك الذين يُطالبون بحق الصُحُف والروائيين في الإساءة إلى المُسلمين، أقل شدة عندما يتعلق الأمر بوجهات النظر التي قد تُسئ إلى المعايير الليبرالية. والكيل بمكيالين أمرٌ سائد.

وفي أعقاب الهجوم على مقر الصحيفة الأسبوعية تشارلي إبيدو Charlie Hebdo الفرنسية، نظمت الحكومة الفرنسية مسيرة عبر مدينة باريس دفاعاً عن حرية التعبير، وهي مسيرة حضرها أكثر من مليون شخص و 40 من قادة العالَم. كما قامت الحكومة باعتقال أكثر من 50 شخصاً، من ضمنهم المُمثل الكوميدي Dieudonné، لأنهُ على ما يبدو أظهر تعاطفاً مع المُهاجمين. وفي هولندا قدم زعيم حزب من أجل الحرية Geert Wilders نفسهُ كمُجاهد من أجل حرية التعبير. ولكنهُ يُريد أن يمنع القرآن لأنهُ يعتبرهُ خِطاب كراهية. والصحيفة Jyllands–Posten، الدنماركية التي نشرت رسم الكاريكاتير للنبي محمد، كانت قد رفضت مُنذُ بضع سنوات قبلها نشر رسومات كاريكاتيرية للسيد المسيح لرسام الكاريكاتير كريستوفر زايلر Christoffer Zieler بحجة أنها قد «تُثير غضباً واحتجاج». وهكذا يستمر الأمر.

إن الأهمية الجوهرية لِحرية التعبير هي أنها المادة الأساسية للمُشاركة الاجتماعية. وعندما نُقيد حرية التعبير فإن ما نُقيّدهُ حقاً هو القدرة على المُشاركة الاجتماعية. ولكن المُشاركة الاجتماعية يجب أن تكون طريقاً مفتوحاً من الطرفين، وإلا أنها لا شيء على الإطلاق. إن المعايير المُزدوجة تُقوّض إمكانية المُشاركة الحقيقية.

أخيراً، إذن، دعونا نعود إلى السؤال الذي هو عنوان هذا الحديث: كيف يجب أن نعيش في مجتمع متنوع؟

أولاً، نحنُ في حاجة للاعتراف بمدى ضيق رؤية التنوع التي لدينا اليوم. وأن مفهومنا الضيق للتنوع يقع في صميم العديد من مشاكلنا. وإذا نظرنا إلى اختلافاتنا من الناحية السياسية أو الأخلاقية، فهي غالباً ما تكون قابلة للتفاوض. وإذا نظرنا لها من الناحية العرقية أو الثقافية أو الدينية، فهي بالتأكيد غير قابلة للتفاوض. وبالتالي فإن نظرتنا الغريبة إلى التنوع جعلت الصراع الاجتماعي أكثر صعوبة.

ثانياً، نحنُ بحاجة إلى مكافحة التأثير الضار لسياسات الهوية، والطريقة التي أكدت بها السياسات الاجتماعية هذا التأثير الضار. لقد ضمن مجموع الإثنين أن التضامن الاجتماعي أصبح مُحدداً بشكل مُتزايد، ليس من الناحية السياسية كعمل جماعي يسعى وراء أفكاراً سياسية مُعيّنة وإنما من حيثُ العِرق والثقافة. إن الإجابة على السؤال "في أي المجتمع أُريد أن أعيش؟" أصبح تشكيلها أقل حسب أنواع القيم أو المؤسسات التي نُريد أن نُنشئها، وأكثر وفقاً للمجموعة أو القبيلة التي نتخيل أننا ننتمي أليها. فمن هذا المنظور، يُصبح التنوع سجناً بدلاً من أن يكون المادة الخام للمُشاركة الاجتماعية.

ثالثاً، نحنُ بحاجة إلى أن نعرف بأن قضية الأنقسام الاجتماعي هي ليست مُجرد قضية هِجرة أو قضية مجتمعات الأقلية. إن أحد سِمات أوروبا المُعاصِرة هي الاستياء الذي لدى الكثيرين من سياسات التيار السائد ومؤسسات التيار السائد. إنهُ أحد أسباب ظهور الجماعات الشعبوية واليمين المُتطرف، ذلك الاستياء الذي يُشعلهُ حشد من التغيُّرات الاجتماعية والسياسية، التي تركت الكثيرين، خاصةً من الطبقة العامِلة التقليدية، يشعرون أنهم مُهمَلين سياسياً ولا صوت لهم، ومنفصلين عن مجتمع التيار السائد.

ولا شك أن هناك قضايا خاصة بالمُهاجرين وبمجتمعات الأقلية، ولكن يمكن فهما بشكل أفضل حين نضعها ضمن سياق حوار موسع حول العلاقة بين الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع الأوسع. لقد أصبحت المجتمعات مُفتتة لأن هذهِ العلاقات تعاركت، وليس بالنسبة لمجتمعات الأقلية فقط.

وأخيراً، كان الافتراض الموجّه في جميع أنحاء أوروبا أنهُ يجب إدارة مسألتي الهجرة والدمج من خلال سياسات الدولة ومؤسساتها. ومع ذلك، نادراً ما يتم تحقيق الإندماج الحقيقي، سواء كان للمهاجرين أو لجماعات السُكان الأصليين، من خلال إجراءات الدولة. ففي الحقيقة إن مُحاولات الدولة لإدارة التنوع أصبحت في قلب العديد من المشاكل.

إن الدمج الحقيقي يتم تشكيلهُ في المقام الأول عن طريق المجتمع المدني، عن طريق الروابط الفردية التي يُشكلها الناس مع بعضهم البعض، وعن طريق المُنظمات التي يُؤسِسُنها من أجل توسعة مصالحهم الاجتماعية والسياسية المُشتَركة. إن تآكل مثل هذهِ الروابط والمؤسسات التي أثبتت أن تآكُلها هو إشكالية كبيرة وهذا ما يُفسّر السبب في أن الانفصال الاجتماعي ليس سِمة من سِمات مجتمعات المهاجرين فحسب بل المجتمع الأوسع أيضاً. ولإصلاح الضرر الناجم عن فك الارتباط، ولإحياء ما أُسميه عالمية تقدُمية، لسنا بحاجة إلى الكثير من السياسات الجديدة للدولة، كتجديد للمجتمع المدني.

# القصة الخبرية الإبداعية

في مطلع حياتي الصحفية اهداني الزميل الراحل الصحفي المصري علي محمود مدير مكتب وكالة الأنباء الأمريكية في البحرين «اسوشيتدبرس» كتاباً عن فن كتابة الخبر الصحفي. قرأت الكتاب الذي ظلّ مرجعاً وملهمًا لي لسنوات طويلة إلى أن تأسست جريدة «الأيام» في العام ١٩٨٩ فاحتجنا وقتها إلى توظيف عدد من الصحفيين والصحفيات بسرعة قياسية بغض النظر عن مؤهلاتهم وتخصصاتهم وقدراتهم الكتابية، وذلك لمواكبة احتياجات الصحيفة الناشئة.

عصمت الموسوي

ولم يكن الوقت المتاح يسمح بالانتظار والصبر والتدريب فاستعنت بهذا الكتاب، وكنت أعيره إلى الصحفيين المستجدين، الواحد تلو الاخر، إلى أن وصل في النهاية إلى يد صحفية مبتدأة، صغيرة في العمر وعديمة الخبرة ،عملت معنا لفترة قصيرة لا تتجاوز الأشهر ثم تعرضت لحادث سير أقعدها عن العمل فتركت الصحيفة. اختفت واختفى معها الكتاب.

الكتاب يتحدث عن الخبر الصحفي أوالقصة الخبرية، وفي الغرب يسمونها القصة، والتي أرى أن مسماها أجمل وأوقع، ومن الأمور المهمة التي يقولها الكتاب إن القصة الخبرية لاتتضمن الوقائع الجلية الظاهرة للعيان بل ما قد تنطوي عليه من قصص خبرية مستبطنة، والخبر الإبداعي من وجهة نظر الكاتب ليس هو مكتمل العناصر المستوفي للشروط الصحفية والفنية فحسب، ولكنه ذلك الخبر الشائق الممتع المكثف المركز والذي يتبين منه ومعه حجم المجهود الذي بذله الصحفي في طرح الاسئلة الذكية والمستفيضة والتفصيلية، خصوصا إذا أراد هذا الصحفي التميّز والتفرد في خبر قد يبدو اعتيادياً ومتاحا لكل وسائل الإعلام، ومن جملة ما يقوله الكتاب: إن الخبر هو ما نستشفه او ما نحدس به قبل حدوثه عبر الملاحظة الدقيقة أو عبر ما قد يختفي في التصريحات المعتادة والعابرة، لذا يجدر بالصحفي أن ينمي الحاسة السادسة لديه كحاسة الطيور والحيوانات التي تتنبأ بالعاصفة قبل حدوثها.

ولقد رأينا من حلال تجاربنا الصحفية كيف يحتضن بعض الصحفيين العاشقين لمهنتهم قصصهم الإخبارية ويتبنونها ويتفنون فيها ويتابعونها ليل نهارويعملون فكرهم وابداعهم وخيالهم وتجاربهم لربط حلقاتها واستجلاء غموضها واستنفاذ كافة امكاناتها، ولهذا نرى أن القصص الإخبارية المخدومة ترفع من شأن الصحيفة وتميزها عن غيرها، كما تعد خير معين لكتاب الروايات والمسلسلات والأفلام الدرامية، منها يستلهمون الأفكار والحبكات، فكيف يستهين الصحفي بالقصة الخبرية؟

وفي صحافتنا العربية يتميز كتاب المقالات وأعمدة الرأي دون المخبرين، أو كتاب الخبر، برغم أهميتهم وتصدّر أسماءهم الصفحات الأولى، كما يتقاضون الرواتب الأدنى والمكانة الأقل، والسبب يعود إلى استسهال كتابة الخبر واعتباره مجرد مادة خام أولية ولا مجال للابداع فيه، ونعلم بداهة أن القصص الخبرية في الدول ذات السقف المحدود صحفيا تتعرض هي الأخرى للمحاصرة والتضييق وربما المنع، بيد أن ذلك لا يمنع من المحاولة، والصحفي الجاد الحريص الملم بالبيئة التي يعمل ضمن نطاقها ومقتضياتها وشروطها ومحاذيرها يستطيع أن يقتطع لنفسه مساحة من الحرية أكثر من غيره مستعينا بسلاح الدقة والموضوعية والحياد والمصداقية ويلج فضاءات جديدة ويكرّس نفسه شيئا فشيئا كمخبر محترف، ويحوّل أخباره الصحفية إلى قضايا رأي عام من شأنها أن تحدث تغييرا كبيرا في المجتمع، وقد تلحلح قوانين واجراءات، أو ربما تفرز وعيًا مجتمعيًا جديدا عبر تطرقها إلى زوايا مهملة تشي بمخاطر قادمة.

لقد تركت العمل الصحفي منذ أعوام ولا زلت اقرأ الخبر بعين الصحفي، وأقارن بين القصة الخبرية التي تناولها هذا الصحفي او ذاك في الصحف الورقية أوالإلكترونية أو»السوشيال ميديا»، وفي الغالب أجد أن الخبر المنشور أو المبثوث كان يستحق اهتماماً أكبر، وأن بالإمكان كتابة خبر أفضل وأجمل في ظل العالم الرقمي ذي الامكانات العديدة والمتطورة والمتنامية.

وأختتم بالقول: إن التغييرات التكنولوجية المتسارعة وما تتيحه الأجهزة الذكية والأجيال الجديدة من شبكات التواصل من إمكانات وقدرات، تصب كلها في صالح الصحافة والخبر الصحفي السريع والصحيح والمدعوم بالأدلة التي يصعب احتواءها أو تكذيبها كما هو جاري الحال راهناً، ما يحتم على الدول والأنظمة السياسية في كل العالم العربي عدم الاكتفاء بتهيئة البيئة التحتية المطلوبة للانترنت المتطور فحسب، بل تغيير البنية الذهنية والفكرية السائدة، والمسارعة إلى انجاز قوانين إعلامية متطورة لمواكبة هذا الواقع، كي لا يجرفنا جميعا طوفان التغيير، فتصير القوانين في وادٍ والدنيا في واد آخر.

# واحة الفكر

## حول الفكر الماركسي (مقتطفات)

## لوي آلتوسير

ترجمة وإعداد: هشام عقيل

الكل يعرف النتيجة: العمل الهائل، والسخيف، والمجهض لكهنة المادية الديالكتيكية والتاريخية، ولكل الفلسفة السوفيتية الرسمية وتوابعها في البلدان الإشتراكية، وعدد من الأعضاء أو الفلاسفة الحزبيين للنظرية الماركسية في الاحزاب الغربية(!). النتيجة كانت موت الفكر الماركسي، التي كانت تموت في إيطاليا حتى، أكثر البلدان ذكاءاً في العالم، حيث كانت تموت فعلاً في غرامشي، أكثر القادة ذكاءاً في العالم.. في ظلمة السجن. يقال إن "للفرنسيين عقول سياسية، وللألمان عقول فلسفية، وللإنكليز عقول إقتصادية– ماركس».

لكن تبقى الحقيق'، إن شيئاً بمثابة الخلاص أتى من البلد الذي له عقل سياسي، من دون أى فيلسوف عظيم: ليس من سارتر أو مارلو–بونتي، أو من مفسري الفينومينولوجيا، أو من هزة ديلا فولب، بل من عشر صفحات كُتبت، أيضاً في السجن، لكنه كان سجناً ألمانياً، كتبها كافالييس حول نظرية العلم) حيث تمّ تلخيص كل الصرامة للفلسفة الجادة، ليست تلك العائدة للمؤدلجين، بل من أرسطو إلى هوسرل، مروراً بـ: ديكارت، وكانط، وهيغل. ومن عشر صفحات كتبها كافالييس في السجن، غير معروفة عند الكل في الخارج بالضبط كما كان فيتغينشتاين في فرنسا، وبطريقته الخاصة في مستوى فيتغينشتاين؛ ومن مقالات مخفية كتبت قبل أوانها من قبل أسوأ شخصية في العالم: كانغيلام، الذي أمضى خمسة عشر سنة مربكاً للفلسفة، طاغياً على الصفوف الفرنسية بإرهاب وصرامة استمدهما من ديكارت ونيتشه. هكذا في فرنسا وُجد جيلاً أعاد تعلم كيفية التفكير بشكل ماركسي خارج الماركسية وقام بتعليمها لعالم مصدوم.

هكذا هي الطريقة الغريبة التي نهضت وبعثت فيها الماركسية، المدفونة منذ بدايات التحول الذي أجراه ماركس على إكتشاف انغلز. يجده المرء بسعادة في الفصل حول التراكم البدائي، الذي نجد فيه إعادة إحياء للثيمات الموجودة في كتاب (أوضاع الطبقة العاملة الإنكليزية)، رغم تجليات البيان الشيوعي في الفصول التي سبقت هذا. هذا الفصل لم يقحم نفسه إطلاقاً، كما هو الحال في (أوضاع الطبقة العاملة في إنكلترا)، في تطورات «التناقض» ما بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، وفي «نفي النفي» الذي يمثل البروليتاريا والثورة. لقد طفى هذا الفصل في الهواء، مثل الكثير من نصوص ماركس المذهلة، عبر التخلي عن عمله لينقذ المنطق "الفلسفي». هذا هو موقع «العبقرية» الذي تخلى عنه انغلز، سعيداً بموقعه بوصفه الـ "موهوب» الذي يخدم الفيلسوف العبقري بإخلاص.

هذا ما يفسر خصوبة الماركسية. التي أُجهضت كفلسفة، وأُنقذت كتكوين تاريخي لصراع وتشكل الطبقات، ومصيرها كله مرهون في هذا الـ "ما– بين»، فالأمر يعود إلينا، فضلاً عن الإدانة أو المهادنة، أن نلعب في ال"ما – بين"، أن نرتب ما بين لمحات العبقرية، التي أولاً تأتي الينا عبر انغلز، والغباء الهائل، ومحاولة جعل هذه العبقرية تعمل على الغباء الفلسفي العائد إلى ماركس. هذه ايضاً طريقة لإدراك إن لم يكن انغلز، الذي كان أحمقاً بما فيه الكفاية لأن يكتب «ضد – دورهنغ" الذي روّج له ماركس، ولا ماركس، الفيلسوف الذي تمكن، في "التراكم الرأسمالي" و"ملاحظات حول فاغنر"، من الإنقطاع عن غباءه الفلسفي، مجرد رجلين شاركا هذين الدورين بين العبقري والموهوب، بل هما مفكران معقدان خلالهما عاد المكبوت بأسوأ شكل من عدم الإتساق.. إنها حقيقة يمكننا التعلم منها مراراً وتكراراً.

إذا كانت ماركسية «البيان الشيوعي" وجزء كبير من «رأس المال" قد ماتت، فإنها، على أية حال، تعيش عبر هذه العودة للمكبوت، الذي لم يتمكن لا ماركس ولا انغلز من الإشتباه في وجوده. إن ماتت الماركسية، فإنه لا زال بإمكاننا أن نجد شيئاً فيها لتفكير واقع الرأسمالية، والصراع الطبقي، الذي يعتمد عليه كل شيء آخر، والطبقات المشروطة بهذا الصراع، وواقع الإمبريالية التي هي نتاجه.. واقع كل هذا وكل شيء آخر حتى.

إذا كانت هذه الرجعة لجانب فكر ماركس وانغلز لا تزال متاحة لنا، فإن المسألة للأسف الشديد ليست كذلك بالنسبة للأحزاب الشيوعية. هذه المنظمات، المبنية على أسس فلسفة «البيان الشيوعي» و«ضد–دهورنغ»، تقف فقط على جهاز القوة الذي يبني نفسه في الصراع وتنظيمه. هذه الأحزاب، التي تعتمد على النقابات والأرستقراطية العمالية، هي الاحياء الموتى، التي ستدوم ما دام أساسها المادي يدوم (النقابات التي لها سلطة في مجالس الأشغال، والأحزاب التي لها سلطة في البلديات)، ومادامت قادرة على إستغلال وفاء طبقة البروليتاريين والظروف القاسية لفقراء البروليتاريا والمأجورين.

من الآن فصاعداً سيكون هناك تناقض متضارب ما بين ملامح العبقرية في فكر ماركس وانغلز والتقليدية العضوية في الأحزاب والنقابات. ولا شيء يشير أن صراع هؤلاء الاكثر حرماناً سيكون بقوة صراع ذوي الامتيازات الذين يسيطرون على جهاز القوة. إذا تمكنت الماركسية، في برهة، أن تحيا مرة أخرى، فأن الاحزاب هي الأحياء الموتى مجمدة بالقوة وجهازها الذي يحمل هذه القوة، وتعيد إنتاج نفسها لتسيطر عليه بسهولة وتحمل الإستغلال ضمنه.

نحن نعيش هذا التناقض، وأنه قدر جيلنا أن يقوم بتفجيره. سينفجر رغم الصعاب، في تمرد شباب العالم الجدد.

# التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير: فاضل الحليبي

التقدمي العدد 140 ـ يوليو 2019 السنة السابعة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

الحلقة «9»

## صندوق الذكريات

# عندما نُقلت لتدريس اللغة الإنجليزية في مدرسة الخميس

محمد نصرالله

في عام 1966 أنهيت دراستي الجامعية، ونلتُ شهادة «بكالاريوس» في الآداب، ودبلوماً في التربية من كلية التربية من الجامعة الأمريكية في بيروت، وعدتُ إلى البحرين محبذا العمل في سلك التربية والتعليم، حيث تقدّمتُ بطلب التوظيف في وزارة التربية، لأعيّن مدرسا للغة الإنجليزية في مدرسة الحورة الثانوية للبنين التي كان مديرها محمد مصطفى، الأستاذ الفلسطيني المقيم في البحرين منذ فترة طويلة، ومن بين المدرسين كان هناك الأساتذة حبيب قاسم وعبدالرحمن درويش وعلي المحروس وقاسم عاشور وفيصل إبراهيم الزياني وعبدالرحمن الفاضل سكرتير المدرسة والأستاذ رباح مدرس التربية الرياضية، وكان مصطفى جعفر المدير المساعد فيها، قبل أن يعين مكانه الأستاذ عبدالرحمن بوعلي المتخرج حديثا من جامعة بغداد، فيما كان الأستاذ أمين حافظ هو مفتش اللغة الإنجليزية، وعيّن الأستاذ كريم محسن ليكون موجها في اللغة الإنجليزية.

كانت مدرسة الحورة كبيرة المساحة كثيرة العدد في طلابها. وبعد استلامي الجدول لتدريس اللغة الإنجليزية في الصف الأول الثانوي، جاءني طلب من الوزارة بالانتقال للتدريس في مدرسة الخميس الابتدائية الإعدادية، لأنهم في أمس الحاجة لمدرس للغة الإنجليزية فوافقتُ حالاً، وصدر بيان نقلي في اليوم التالي إلى المدرسة المذكورة، خاصة وأننا مازلنا في بداية العام الدراسي فأستطعت أن أدبر أمري، رغم أن كثيراً من الزملاء والأصدقاء قد عارضوا نقلي، قائلين إنك أول مدرس من خريجي الجامعة ينقل إلى مدرسة ابتدائية إعدادية، وهذا لا يجوز، فإذا أرادوا نقلك فلينقلوك إلى مدرسة ثانوية أخرى.

لم أعترض على قرار النقل وأوضحت وجهة نظري للزملاء بأنني أريد أن أفيد الطلبة في أي موقع، وربما يؤهلني هذا النقل لخدمتهم ورفع مستواهم التعليمي في اللغة الإنجليزية. ولما وصلت المدرسة عرفت أنني سأدرس الصف الثاني إعدادي، وكان عدد الطلبة المتواجدين مناسباً جدا. ومن خلال مسحي لأماكن سكن هؤلاء الطلبة عرفت أنهم قادمون من خمس وثلاثين قرية من مختلف أنحاء البحرين، وشجعني هذا كثيرا على الاختلاط بالناس ومعرفة أرائهم حول التعليم وحول الحياة المعيشية في البلد، مع محاولة تناول الوضع السياسي وتلمّس مدى تقبل هؤلاء الطلبة للعمل الوطني فيما بعد.

وقد أفادني ذلك كثيراً في عملي الوطني، ورغم الحاح بعض خريجي الجامعة الجدد ممن عيّنوا معلمين في المدارس الثانوية عليّ لطلب نقلي إلى مدرسة ثانوية أخرى، أصررت على بقائي في المدرسة حيث انسجمت مع الأجواء فيها ومع أبنائي الطلبة الذين شعرت أنني في أمس الحاجة لهم وكذلك هم في حاجة لي، ومن جهته اتصل بي الأستاذ حسن المحري قائلاً إنه سيسعى لنقلي إلى المدرسة الثانوية بالمنامة وهي أقدم مدرسة ثانوية في البحرين ولها مكانتها التاريخية، فكلنا قد تلقينا التعليم فيها، ولكنني شكرته على مسعاه وشرحت له أنني مقتنع بوجودي في مدرسة الخميس الابتدائية الإعدادية، ومنسجماً مع بقية المدرسين والإدارة المدرسية خاصة وأنها مدرسة قديمة تاريخياً ساهم جدي السيد سلمان السيد رضي الموسوي في إنشائها حينما كانت تسمى المدرسة العلوية المباركية، كما أن البلاد القديم هي مسقط رأس والدتي.

مضى العام الدراسي الأول لي (1966 –1967) بنجاح، ولمست التعاون والتفاعل الطيب من تلاميذي، وكان جلّ اهتمامي هو مساعدتهم لاستيعاب أكبر قدر من اللغة الإنجليزية التي بدأوا ينهلون منها بكل رغبة وحب، واستطعت أن أحول مادة اللغة الإنجليزية الجامدة إلى مادة حية. أردت الطلبة أن يشاركوني ويتجاوبوا معي، فأصبحت اللغة الإنجليزية محببة لهم، واعتنيت بتدريبهم على النطق الصحيح للمفردات الإنجليزية، وكذلك كتابتها بشكل صحيح، ووجدت منهم كل التعاون في إعداد الوسائل الإيضاحية الضرورية لتقريب المادة إلى نفوسهم.

وكنت آخذ الكراسات الكثيرة للتلاميذ إلى البيت لتصحيحها، رغم أنه لم تكن لديّ، يومها، سيارة لجلب هذه الكمية من الكراسات، فكنت أحملها معي في سيارة المعلمين وأنزل بعيدا حاملا هذه الكراسات الكثيرة إلى بيتي في المنامة حيث أرجعها للتلاميذ في اليوم التالي مصححة باللون الأحمر الواضح جدا، الذي اخترته بعناية حتى يكون ما أدونه من ملاحظات واضحا لهم، حيث يقومون بعمل الواجب ثم أراجع التصحيح مرة ثانية لضبط العملية التربوية بكل تفاصيلها، والإطمئنان إلى تفادي التلاميذ للأخطاء التي وقعوا فيها أول مرة.

وقد اخترت أن تكون المادة المكملة هي مادة التاريخ العربي. وهو التاريخ الحديث للعالم العربي لأربعة صفوف أخرى في الثاني الإعدادي. وكنت أحب هذه المادة كثيرا لأنها تتعلق بالتاريخ الحديث وباستقلال الدول العربية. وكنت أتجاوب مع الوارد في المقرر وأضيف عليه ما هو مهم ومفيد من المعلومات، خاصة وأنها تلامس النظرة السياسية. وكنت أقدم للطلبة دروسا في الوطنية والاستقلال والتضحية من أجل الوطن. فكان هذا أمرا محببا لي في كل الأوقات. وقد تجاوب الطلبة مع هذا الأمر، فكان نوعا من تحفيز التلاميذ على اختيار العمل الوطني في المستقبل دون أن أن يبدو ذلك مفتعلاً أو موجهاً، ودون الاخلال بالنظام والعمل المدرسي، لكن مع الحرص على التنشئة الوطنية للتلاميذ ليتعرفوا على تاريخ وطنهم وأمتهم، وعلى صفحات الكفاح من أجل التحرر من الاستعمار.